جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة :
1990 - 2008

إعــداد الطالب
علاء محمد محيسن العلايا

إشـــراف
الأُستاذ الدكتور مازن "أحمد صدقي" العقيلي

رسالـــة مقدمـــة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2009

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب علاء محمد العلايا الموسومة بـــ:

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 1990-2008

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. مازن أحمد العقيلي		2009/05/10	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2009/05/10	عضواً
د. مخلد عبيد المبيضين		2009/05/10	عضواً
د. علي عواد الشرعة		2009/05/10	عضواً

/عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى الذي منحني كل ما يملك ...ولم يَدخر جهداً في تقديم الدعم لي ... مادياً ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقه بإذن الله ... والدي سرُ نجاحي

إلى من غمرتني بحبها .. وأحاطتني بدفء حنانها .. ففي حضنها وجدت غذائي ... وعببت من كأس لبنها ونهلت من معين مادة الحياة عندها .. فقد أرضعتني الحب والوفاء .. وعلمتني كيف أصبو إلى العلم واطلبه طفلاً صغيراً ... وصبيا يافعاً .. وأسعى إليه على حيطان سن الرشد والبلوغ .. والدتي موئل العلم والإيمان ... وباحة الحب والحنان

إلى من آزروني ووقفوا إلى جانبي في كل الظروف ... وأسهموا بمظاهر النصح والإرشاد ... وتقديم كل ممكن من إمكاناتهم ... إخوتي سندي وقّوتي

إلى رُفقاء دربي وأحبةِ قلبي ... أصدقائي

إلى كل هؤلاء أُهدي ثمرة جهدي المتواضع

علاء محمد العـــلايا

الشكر والتقدير

من الوفاء والعرفان بالجميل أن ينُسب الفضل لأهله ... ولما كان الأمر كذلك، فأنة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الـدكتور مازن "أحمد صدقي" العقيلي:أستاذ العلوم السياسيـة بجامعة مؤتة، الـذي تفـضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة .. ولم يأل جهداً في تقديم كل أصناف النصح والإرشاد ومديد العون والمساعدة للباحث وإغناء الرسالة بعلمه الغزيـر وفـضلة الجليل الذي لولا إسهامه لم يكن لهذه الرسالة أن تكتمل وترى النور...

ولا يغربُ عن البال تقديم الشكر الجزيل وعظيم الامتنان للأسـاتذة الأفاضـل أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا مشكورين على الإسهام في مناقشة الرسـالة وإضفاء ما جل من علمهم لإغناء الرسالة وتجلية موضـوعها والإضـافة إلـى مفاهيمها من مآثر علمهم وخالص فكرهم فكان لملاحظاتهم ورؤيتهم الثاقبة الفضل في تجلية غمضها وجلاء غمتها...

ويتقدم الباحث أيضا بالثنا ء على الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بجا معة مؤتة لما قدموه من عون ومـساعدة لإتمـام هـذه الرسالة وإخراجها إلى النور.

علاء محمد العـلايا

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
الملخص بالعربية	ح
الملخص بالانجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 أسئلة الدراسة	5
6.1 منهجية الدراسة	5
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 مقدمة	6
2.2 الإطار النظري للدراسة	6
1.2.2 السياسة الخارجية	6
1.1.2.2 مفهوم السياسة الخارجية	6
2.1.2.2 أهداف السياسة الخارجية	7
3.1.2.2 أدوات السياسة الخارجية	9
4.1.2.2 أجهزة صنع السياسة الخارجية	10
5.1.2.2 محددات السياسة الخارجية	11
2.2.2 نبذه موجزة عن تحول النظام الدولي مع بداية عقد التسعينيات	15

3.2 الدراسات السابقة 17

الفصل الثالث: محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية

1.3 مقدمة 21
2.3 المحددات الداخلية 21
1.2.3 النظام السياسي 21
2.2.3 العامل التاريخي 23
3.2.3 العامل الجغرافي 27
4.2.3 العامل الاقتصادي 29
5.2.3 العامل العسكري 33
6.2.3 العامل الديمغرافي والاجتماعي 36
7.2.3 دور البيئة النفسية لصانع القرار الإماراتي 38
3.3 المحددات الخارجية 40
1.3.3 الدول الإقليمية (البيئة الإقليمية) 40
2.3.3 النظام الدولي والولايات المتحدة الأمريكية 47
4.3 أجهزة صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 49
1.4.3 المجلس الأعلى للاتحاد 49
2.4.3 رئيس الاتحاد ونائبه 50
3.4.3 مجلس الوزراء 50
4.4.3 وزارة الخارجية 50
5.4.3 المجلس الوطني الاتحادي 51
6.4.3 المحكمة الاتحادية العليا 51

الفصل الرابع: أهداف وثوابت السياسة الخارجية الإماراتية

1.4 مقدمة 53
2.4 أهداف وثوابت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 53
3.4 أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 56
1.3.4 الأدوات الدبلوماسية 56

2.3.4 الأدوات الاقتصادية 57
3.3.4 الأدوات العسكرية 58
الفصل الخامس: السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه أهم الأزمات والأحداث
1.5 مقدمة 60
2.5 السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وأهم تطوراتها بعد عام 1990م 60
1.2.5 موقع الجزر الجغرافي، وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية 61
2.2.5 جذور النزاع وتطوراته بعد عام 1990م، وأهم الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر 63
3.2.5 السياسات والمواقف التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه الاحتلال الإيراني للجزر 65
3.5 السياسة الخارجية الإماراتية تجاه حرب الخليج الثانية عام 1990 73
1.3.5 أسباب الأزمة وتطوراتها 73
2.3.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه أزمة الخليج الثانية 77
4.5 السياسة الخارجية الإماراتية تجاه حرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م) 79
1.4.5 أسباب حرب الخليج الثالثة 80
2.4.5 أهداف أمريكا من حرب الخليج الثالثة 82
3.4.5 الحرب وتطوراتها 83
4.4.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه حرب الخليج الثالثة 85
5.5 السياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية 88
1.5.5 مُقدمات قيام الكيان الإسرائيلي 88
2.5.5 الصراع العربي – الإسرائيلي منذُ عام 1948م 90
3.5.5 مبادرات السلام وتطوراتها بعد عام 1990م 92
4.5.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية 93

الخاتمة	98
المراجع	100

قائمة الجداول

الرقم	العــنوان	الصفحة
1	التجارة الخارجية الإماراتية لعام 2007	34
2	القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة	38

قائمة الأشكال

الرقم	العــنوان	الصفحة
1	حجم الاستثمارات الإماراتية 2006 – 2007	33
2	هيكل صادرات دولة الإمارات بين عامي 2006 - 2007	35
3	واردات الإمارات من السلاح بين عامي 2001 - 2004م	37

الملخص

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

1990 - 2008

علاء محمد العلايا

جامعة مؤتة، 2009

هدفت الدراسة التعرف على سياسة ومواقف دولة الإمارات العربية تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية هي: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث الإماراتية (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وحرب الخليج الثانية عام 1991م، وحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م) والقضية الفلسطينية . بالإضافة إلى بيان أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على خيارات صانع القرار الإماراتي تجاه القضايا السابقة.

ومن أجل ذلك، اعتمدت الدراسة منهجين هما: منهج صُنع القرار والمنهج التحليلي، لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القرار الإماراتي وإدراكه، وعلى خيارات السياسة الخارجية الإماراتية ومخرجاته.

وقُسِّمت الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول منها، خلفية الدراسة ومشكلتها، والفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث محددات السياسة الخارجية الإماراتية، وارتكز الفصل الرابع على بيان أهداف وثوابت السياسة الخارجية الإماراتية، أما الفصل الخامس والأخير فقد تناول السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه أهم الأزمات والأحداث.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإماراتية وُظِّفَتْ نحو نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب . وإلى أن المحدد الرئيس والأبرز في التأثير على مواقف الدولة الإماراتية وسياساتها هو المحددات الخارجية (الإقليمية، والدولية).

Abstract

The UAE Foreign Policy
1990 - 2008

Ala'a Mohammad Alalaya
Mu'tah University, 2009

This study aimed at identifying the foreign policy of UAE and attitudes on a range of regional issues : The Iranian occupation of three UAE islands (Abu Musa, Greater and smaller Tonb), and the second Gulf War in 1990, the Third Gulf War (the American invasion on Iraq in 2003), and the Palestinian issue and clarify of the most important internal and external factors affecting the decision-maker options for the UAE to the above issues.

Thus, the study adopted two approaches: a decision-making and analytical approach to study the foreign policy of the United Arab Emirates in terms of internal and external factors affecting the UAE decision-maker and his awareness and the UAE foreign policy options and outputs.

The study was divided into five chapters. The first chapter: background and problem of the study. The second chapter: the theoretical framework and the previous studies. The third chapter: the UAE foreign policy determinants. The fourth chapter based on the objectives and parameters of the UAE foreign policy, and the fifth and final chapter deals with the United Arab Emirates foreign policy and its attitudes towards the most important events and crises.

The study found that the foreign policy of the UAE is used to support the issues of the Arab and Islamic interests, and to strengthen friendship and cooperation with all nations and peoples. The most prominent in influencing the attitudes and policies of the UAE is the determinants of Foreign Affairs (regional and international).

الفصـــل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

برز مفهوم السياسة الخارجية في بداية القرن العشرين، حيث كان يعبر عن ذلك الجــزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، والذي يعالج مشاكل تطرح فيما وراء الحدود.

وتعيش الدول جغرافياً ضمن نطاقها الإقليمي والدولي حيث توجه السياسة الخارجية نحو هذه البيئة في سعيٍ جادٍ منها لتحقيق أهدافها وغاياتها؛ إذ يفرض النطاق الجغرافي هذا علـــى صانعي القرار اتباع سياسة خارجية معينة.

وتصاغ السياسة الخارجية على مستوى القرارات والسلوكيات على الأقل للتعامـــل مـــع موقف إقليمي أو دولي معين، ويتميز هذا الموقف بتوفر مجموعة من العناصر وهي: عنـــصر المفاجأة أي (درجة توقع صانع السياسة الخارجية للمخاطر الخارجية) وعنـــصر التهديـــد أي (وجود قَدرٍ من التأثير على القيم الأساسية لصانع السياسة الخارجيـــة)، وعنـــصر الوقـــت أي (محدودية الوقت المتاح لصانع السياسة الخارجية للتعامل مع الحافز الخارجي).

شهدت الساحة الدولية منذ بداية التسعينيات تغيرات جذرية تمثلـــت فـــي خـــروج الإتحـــاد السوفييتي من المعادلة الدولية، وتفرد الولايات المتحدة بصفتها الفاعل الرئيسِ في النظام الدولي الجديد، الأمر الذي كان له الأثر الكبير والمباشر على الساحة العربية عامه والخليجية خاصـــة، حيث كان الخليج - وما يزال - مسرحا رئيساً لهذه التطورات، إذ أحكمت بذلك الولايات المتحدة من هيمنتها وسيطرتها على المنطقة العربية من خلال إحكام سيطرتها على المخزون العـــالمي الإستراتيجي للنفط بعد الأدوار التي قامت بها في الأحداث التي عمت المنطقة كحـــرب الخلـــيج الثانية عام 1990م، وحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م)، والدور الأمريكي في النزاع العربي الإسرائيلي... الخ

في عام 1971م، شهدت منطقة الخليج العربي ولادة دولة جديدة حديثة العهد هي دولـــة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي وهو الأمر الذي شكل عاملاً مهما ومشجعا لحكّام إمارات دول الخليج للتفكير جديّاً في إقامـــة هذا الاتحاد.

ومنذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة انطلقت أهداف ومبادئ سياستها الخارجية نحو نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أُسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الإسلامية.

هذا وقد أرسى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الأُسس والثوابت التي ترتكز عليها سياستهاالوطنية والعربية والدولية، حيث أُوضح أن الإتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه روابط الدين، واللغة، والتاريخ، والمصير المشترك، كما بين الدستور في مقدمته أن أحد أهم أهداف قيام الإتحاد إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على حفظ كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات.

وتحتوي المنطقة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة على دول بعضها تشكل مصدراً من مصادر تهديد أمنها واستقرارها، حيث عمدت دولة إيران منذ استقلال الإمارات العربية إلى احتلال ثلاث جزر كانت تابعة لها هي : (جزيرة أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى) إضافةً إلى المحاولات الإيرانية في الآونة الأخيرة والرامية نحو امتلاك السلاح النووي الذي يحمل في طيّاته تهديداً لأمن واستقرار المنطقة العربية بشكل عام، وأمن منطقة الخليج ودولة الإمارات العربية بشكل خاص . بالإضافة إلى إيران هنالك العراق الذي كان يعتبر من أهم القوى الإقليمية في المنطقة العربية غير أن قيامه باحتلال الكويت عام 1990م أدى إلى تراجع دوره باعتباره كان يمثل خط الدفاع الأول عن الدول العربية (البوابة الشرقية العربية)، وحديثاً أدى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق إلى إضعافه والسيطرة عليه إذ أصبحت البوابة الشرقية العربية مهدده من قبل إيران.

ووقعت هنالك كثير من الأحداث والأزمات الإقليمية مع مطلع التسعينيات كانت تشكل في كثير من الأوقات تهديداً مباشراً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي بشكل عام، ودولة الإمارات العربية بشكل خاص ؛ ففي البداية وقع الغزو العراقي للكويت مع قدوم عام 1990م، إذ إنهُ - ولأول مرة - تقوم دولة عربية باحتلال دولة عربية أخرى، ثم توالت الأحداث إلى أن شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق عام 2003م، لتحقق أهدافها في السيطرة على النفط العربي وتأمين وصوله إليها وبأقل الأسعار وتأمين أمن إسرائيل.

كذلك القضية الفلسطينية التي ما تزال تعتبر القضية الأولى والأهم في المنطقة العربية، ومعضلة الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي منذ العام 1948م، والاعتداءات اليهودية المتكررة على شعب وأرض الدولة الفلسطينية، لا بل تعدى ذلك إلى أراضي الدول العربية المجاورة.

وبناءً على ذلك انطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، نحو نصرة القضايا العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أُسس ومبادئ الأمم المتحدة ، حيث عمدت دولة الإمارات العربية إلى تأييد عمليات التسوية للقضية الفلسطينية تأييدا عادلا وشاملاً، ومدّ الجسور الجوية والبرية والبحرية لتقديم المساعدات لدولة العراق الشقيقة أثناء الغزو الأمريكي البريطاني لها في العام 2003م، والوقوف إلى جانب الشعب العراقي وبذل كل ما تستطيع في سبيل إعادة إعمار العراق . وبالتالي تمكنت دولة الإمارات العربية بسياستها المتوازنة والمعتدلة من أن تبرهن على أنها قد حافظت على استقلالها ومبادئها، وكانت صاحبة مبادرات سياسية ودبلوماسية فاعله، كما أنها كانت من الدول المؤثرة والفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

استناداً إلى ما تقدم ستحاول هذه الدراسة التعرف على أهم المواقف والسياسات المّتبعة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أهم القضايا الإقليمية الملحّة مع مطلع التسعينيات كحرب الخليج الثانية عام 1990م، وحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003). بالإضافة إلى مواقفها وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى).

2.1 مشكلة الدراسة:

إن عملية التفاعل بين محددات السياسة الخارجية الإماراتية تطرح أنماطاً وتفاعلاتٍ وسلوكيات معينة تجاه القضايا المُلحة والمتمثلة بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث الإماراتية (جزيرة أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وحرب الخليج الثانية عام 1990م، حيث أقدم العراق على احتلال الكويت، وحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م) وما شكله من تهديد لدول الخليج بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية وهي القضية العربية ذات الأهمية منذ عام 1948م.

مما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على السياسة الخارجية الإماراتية تجاة الأحداث المذكورة آنفاً مع التركيز على تحديد محدداتها الداخلية منها والخارجية، بالإضافة إلى توضيح أهم أهدافها وثوابتها في الفترة المحددة لهذه الدراسة.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين: العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع السياسة الخارجية الإماراتية.

أ- الأهمية العلمية للدراسة:

رغم ندرة الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الإماراتية في الفترة الزمنية التي سبقت موضوع الدراسة؛ إلا أن هذه الدراسات قد تناولت السياسة الخارجية الإماراتية وموقفها من الأحداث السياسية الإقليمية والدولية بشكل متناثر وغير محدد بالذات في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1990م.

لذا ستحاول هذه الدراسة أن تقدم فهما عميقا للسياسة الخارجية الإماراتية مع البحث عن مرتكزاتها الأساسية تجاه مجموعة من القضايا والأحداث آنفة الذكر. وبذلك تشكل هذه الدراسة مرجعا مفيدا للباحثين والراغبين في الاطلاع ومعرفة موقف السياسة الخارجية الإماراتية حول الأزمات الإقليمية، بالإضافة إلى أثرائها مكتباتنا بالمادة العلمية المختصة.

ب- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولتها للبحث في السياسة الخارجية الإماراتية تجاه أهم القضايا الإقليمية، وتحديد مدى تأثير وانعكاسات هذه القضايا على سلوك السياسة الخارجية الإماراتية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو: التعرف على سياسة ومواقف دولة الإمارات العربية تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية هي: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث الإماراتية (جزيرة أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وحرب الخليج الثانية عام 1990م، وحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م)، والقضية الفلسطينية.

أيضا عمدت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتضمن في مجملها: بيان لأهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على خيارات صانع القـرار الإمـاراتي تجـاه الأحداث آنفة الذكر.

5.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤال رئيس، هو:

أ- ما المواقف والسياسات التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أهم القـضايا الإقليمية الملحة التي شهدتها الساحة العربية بعد عام 1990م كحرب الخليج الثالثة ؟

ب- ما المحددات والضوابط التي تحكم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تعاملها مع القضايا والأحداث الإقليمية ؟

ج- وهل تعتبر المحددات الخارجية (الإقليمية، والدولية) لدولة الإمارات العربية المتحـدة المحدد الرئيس والأبرز في التأثير على مواقفها وسياساتها تجاه أهم القضايا الإقليميـة ؟

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين هما:

أ- منهج صنع القرار، الذي يهتم بتحليل مجموعة العوامل الداخلية والخارجيـة المؤثرة على خيارات صانع القرار والمُنعكِـسة علـى خيـارات الـسياسة الخارجية ومخرجاتها، حيث تم توظيف هذا المنهج لدراسة السياسة الخارجية الإماراتية من حيث العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القـرار الإماراتي وإدراكه، وعلى خيارات السياسة الخارجية الإماراتية ومخرجاته.

ب- المنهج التحليلي، لفهم وتحليل أُسس وأهداف ومرتكزات السياسة الخارجيـة الإماراتية بالمقام الأول، وأثر بعض المتغيرات الداخلية والخا رجيـة علـى اتخاذ القرار الإماراتي بالمقام الثاني تجاه بعض الأحداث والأزمات الإقليمية آنفة الذكر خلال الفترة الواقعة ما بين 1990 - 2008م.

الفصل الثانـــي
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

قبل أن نتطرق إلى موضوع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا بد لنا من تحديد ماهية السياسة الخارجية والجوانب المتعلقة بها، والتطورات التي لحقت بالنظام الدولي بعد عام 1990م، حتى يتسنى لنا من تكوين إطار عام يمكن من خلالـــه فهم السياسة الخارجية الإماراتية وكافة جوانبها بعد تحول النظام الدولي. لذا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: نتناول بالقسم الأول، السياسة الخارجية من حيــث مفهومهـــا، وأهدافها، وأدواتها، وأجهزه صنعها، ومحدداتها. والتحول الذي طرأ على النظام الدولي مع بداية عقد التسعينيات. والقسم الثاني، نتناول من خلاله الدراسات السابقة.

2.2 الإطار النظري للدراسة

1.2.2 السياسة الخارجية:

1.1.2.2 مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الباحثون والدارسون فيما بينهم حول إيجاد مفهوم محدد لطبيعـــة الـــسياسة الخارجية، حيث لا يوجد هنالك اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريــف محـــدد لها. ومرد ذلك يرجع إلى عدة أسباب، حيث إن تلك التعريفات والمفاهيم كانت تعبر عن معاني مختلفة لأشخاص مختلفين باتجاهاتهم الأكاديمية والفلسفية والثقافية، إذ كان كـــل باحث يتطرق إلى موضوع السياسة الخارجية بدراسته - يسعى إلى تعريفها وإيجـــاد مفهوما لها (الهزايمة ، 2004).

من هنا تعددت تعريفات السياسة الخارجية والتي يمكن عرض أهمها كالآتي:

يشير مفهوم السياسة الخارجية إلى ذلك النشاط الحكومي الموجه نحـــو الخـــارج ، والذي يعالج قضايا تطرح فيما وراء الحدود، أو هي الأفعال الخارجية المتخذة من قبل صانع القرار لتحقيق الأهداف البعيدة أو قريبة المدى (ميـــرل ، د.ت). وهـــي كـــذلك

مجموعة الخطط الاستراتيجية التي تصنعها الدولة وتنفذها بعدةأدوات ووسائل، منهـــا الوسائل الدبلوماسية والعسكرية (خلف ، 1996).

وهنالك من يعرفها على أنها: مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما تجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التـــي تفرضـــها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (الخزرجي ، 2005).

فيما يعرفها جيمس روزناو باعتبارها : منهج عمل يتبعـــه الممثلـــون الرســـميون للمجتمع القومي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بـــشكل يتفـــق والأهداف المحددة سلفاً (Rosenau , A , 1976).

ويعرفهامحمد السيد سليم بقوله : "هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلـــون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجـــل تحقيـــق أهداف محدده في المحيط الخارجي" (سليم ، 1998 ، ص2).

نلاحظ جورج مودلسكي يعرفها على أنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لغيير سلوكيات الدول الأخرى، وأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية" (Modelske, p , 7, 1962).

ومنجل ضمان مصالح وأهداف الدول فهي تسعى إلى الدخول مع غيرهـــا فـــي علاقات وتفاعلات ذات مدلولات مختلفة محكومة بمـــدى الاخـــتلاف والتـــشابه بتلـــك العلاقات. فنلاحظ أن الدول ذات المصالح المتعارضة تندفع غالباً نحو إيقـــاع التـــأثير السياسي في بعضها البعض، في حين أن الدول ذات المصالح المتشابهة (أو على أقـــل تقدير غير المختلفة) غالباً ما يحفزها ذلك التشابه نحو قيام التعـــاون فـــي المجـــالات والميادين المختلفة إدراكاً من قبل هذه الدول لقيمة الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون في الحاضر أو المستقبل (الخزرجي ، 2005).

2.1.2.2 أهداف السياسة الخارجية:

تحوي السياسة الخارجية في طياتها مجموعة من الأهـــداف التـــي تعكـــس القـــيم والمصالح الأساسية للدولة . ويقصد بالأهداف: تلك الأمور التي ترغـــب الدولـــة فـــي تحقيقها في نطاقها الخارجي، ويتطلب هذا الأمر تخصيص قدرٍ من الموارد والإمكانيات

المتوفرة لدى الدولة لتحويل ذلك الإطار النظري من الأهداف والمصالح إلى إطار عملي (سليم ، 1998).

غير أنهُ وعند التطرق إلى موضوع أهداف السياسة الخارجية - لا بد من أن ندرك عدة أمور أو حقائق، هي:

1. القوة التي تمتلكها الدولة : فلا بد أن تمتلك الدولة القوة لكي تحقق أهدافها، غير انهُ لا بد أن تضع أهدافها في حدود تلك القوة.
2. إن هنالك فرقاً ما بين الأهداف المُعلنة، وما بين الأهداف الحقيقية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها : فالأهداف المُعلنة ليست هي دائما الأهداف الحقيقية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، حيث تلجأ الدولة – أحيانا - إلى استخدام أسلوب التضليل لتحقيق أهدافها.
3. يوجد عدة معايير تتحكم في عملية اختيار أهداف السياسة الخارجية للدول، ومنها: الشخصية القومية للدول (عسكرية، اقتصادية...)، أيديولوجية الدول (اشتراكية، رأسمالية)، الاحتياجات القومية (المطالب القومية)، طبيعة الظروف الدولية السائدة... (مقلد ، 1987).
4. إدراك التقسيمات الخاصة بأهداف السياسة الخارجية : فمنهم من يقسمها إلى أهداف مركزية وهامشية (سليم ، 1998). ومنهم من يقسمها إلى أهداف عامة ومحدده، ومنهم من يقسمها إلى أهداف معلنة وحقيقية... (مقلد ، 1987).
5. إن الهدف المركزي للدولة (أ) قد يكون هدف هامشي للدولة (ب) (سليم ، 1998).

أمّا الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية لغالبيه الدول لتحقيقها نوجزها كما يلي:

أ- حماية كيانها الذاتي، وصيانة استقلالها، وتدعيم أمنها القومي.

ب- زيادة مستوى الرفاهية والثراء الاقتصادي عن طريق البحث عن مصادر لثروات اقتصادية جديدة، وزيادة مستوى التبادلات التجارية... .

ج- الدفاع عن المعتقدات الأيديولوجية للدولة، والعمل على بثها والترويج لها في الخارج (الهزايمة ، 2004).

د- السعي للحصول على المكانة الدولية وتدعيمها وذلك بكسب ود واحترام الدول الأخرى (سليم ، 1998).

ه- تحقيق الأمن والسلم العالميين عن طريق منع وقوع الحروب، والمشاركة في حل الأزمات (مقلد ، 1987).

3.1.2.2 أدوات السياسة الخارجية:

يلجأ صُناع القرار في مختلف الدول إلى استخدام مجموعة من الأدوات المختلفة في الشكل والمضمون لتحقيق أهداف سياسة دولهم الخارجية، وتشتمل تلك الأدوات في مجملها على الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية (سليم ، 1998).

ويمكن بيان أهم تلك الأدوات كالآتي:

1. الأدوات الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، لا بل تعتبر من أكثر تلك الأدوات استخداماً.

ويقصد بالدبلوماسية: إنها "علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب " (الشامي ، 2007 ، ص37).

ويقوم بمهمة العمل الدبلوماسي مجموعة من المؤسسات الرسمية كالسفارات والقنصليات والمفوضيات...إلخ، والتي تعمل على تمثيل الدولة أمام الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، بالإضافة إلى حماية وتمثيل مصالحها والدفاع عن حقوقها في الخارج والقيام بإعداد التقارير اللازمة عن ذلك.

2. الأدوات الاقتصادية: تعتبر المقدرات الاقتصادية للدول أحدى أهم مصادر نشوء قوتها وزيادةرفاهيتها وثرائها، لذلك يعتبر الاقتصاد من أهم أدوات السياسة الخارجية.

وعند الحديث عن الأدوات الاقتصادية المستخدمة في السياسة الخارجية نلاحظ تعددها وتنوعها، فهنالك التعريفات الجمركية (فرض ضرائب جمركية على

الواردات) القيود الكمية والقيود النقدية (الحماية التجارية)، والمقاطعات الاقتصادية، والحظر التجاري والإعانات والمساعدات الخارجية... الخ.

وتعتبر الإعانات والمساعدات الاقتصادية من أهم تلك الأدوات، حيث دأبت الدول المتقدمة إلى تقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للدول النامية لدعم مصالحها الذاتية، وقد استخدمتها في كثير من الأزمات كأداة ضغط وإكراه سياسي مستخدمةً التهديد بقطع تلك المعونات أو تخفيضها (مقلد ، 1987).

3. الأدوات العسكرية: تعتبر الأدوات العسكرية من أخطر وأعنف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وهي تقوم على استخدام أو التهديد باستخدام القوه ضد الوحدات الدولية الأخرى، حيث سعت الدول إلى إنشاء القوات العسكرية بمختلف أنواعها وعملت على تسليحها وتدريبها لاستخدامها كأداة دفاعية وهجومية في آن واحد (سليم ، 1998).

وتشكل الأخلاق الدولية، والرأي العام، والقانون الدولي، والسيادة القومية في مجملها محددات وعوائق تحد من استخدام تلك القوة في النطاق الخارجي (مقلد ، 1987).

4. الأدوات السياسية الداخلية: عندما تتعامل الدولة مع القضايا الخارجية فأنها تسعى إلى كسب تأييد القوى السياسية الداخلية لدعمها ومؤازرتها الأمر الذي يقوي من موقف الدولة حيال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى.

ونلاحظ ذلك في أوقات الحروب حيث يسعى صُانع القرار إلى كسب تأييد القوى الداخلية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التفاف الشعب والقوى السياسية خلف القيادة مشكلة وحده واحده أمام الخصوم.

5. الموارد الطبيعية: هي تلك الموارد النابعة من أحضان الطبيعة، والتي ليس للإنسان دخلا في وجودها كالأراضي الزراعية والمعادن...الخ.

ومن الأمثلة على استخدام تلك الموارد في السياسة الخارجية قيام العرب بحظر تصدير النفط للدول الغربية عام 1973م (سليم ، 1998).

4.1.2.2 أجهزة صنع السياسة الخارجية:

تتكون أجهزة صنع السياسة الخارجية من السلطتين التنفيذية والتشريعية:

1. السلطة التنفيذية:وهي أكثر السلطات الثلاث تأثيراً ونفوذاً في سياق صنع السياسة الخارجية، فهي تلعب دوراً مركزياً في صنع السياسة الخارجية إلا أن ذلك الدور يتوقف على طبيعة النظام السياسي المعمول به في الدولة . إضافةً إلى ذلك لا يوجد هنالك قيود على دور السلطة التنفيذية إلا ذلك الدور الرقابي التي تقوم به السلطة التشريعية (توفيق ، 2000).

ونلاحظ كذلك مدى اختلاف السلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى ففي دولة الإمارات العربية المتحدة يتعلق صنع السياسة الخارجية بالمجلس الأعلى للاتحاد، وبرئيس الاتحاد ونائبه، وبمجلس الوزراء (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007). أما في بريطانيا فيتعلق صنع السياسة الخارجية برئيس الوزراء، ورئيس الدولة لا يلعب إلا دوراً هامشياً . في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق صنع السياسة الخارجية فيها بالرئيس، بينما يعتبر مجلس الوزراء جهازاً مساعداً.

هذا وتحوي السلطة التنفيذية على مؤسسات مختلفة تلعب كلٌ منها دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية كرئيس الدولة، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز الاستخبارات... الخ (سليم ، 1998).

2. السلطة التشريعية:تلعب السلطة التشريعية دوراً أقل من الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية، ويختلف دورها من نظام سياسي إلى آخر، إلا أن غالبية البرلمانات في معظم الدول تقوم بوظائف متشابه في مجال السياسة الخارجية كالمصادقة على المعاهدات، وإعلان الحروب (توفيق ، 2000). وقد أُنيطت السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمجلس الوطني الاتحادي (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

5.1.2.2 محددات السياسة الخارجية:

هنالك مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحد من دور وفاعلية السياسة الخارجية، حيث تتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض طبقاً لخصائص ومميزات الدولة مكونةً في مجملها محددات لتلك السياسة، ويمكن إيجازها كما يلي:

1) المحددات الداخلية:

وهي تلك المتغيرات الكامنة داخل إطار الدولة الواحدة . كخصائص المجتمع القومي، والنظام السياسي، وصُناع القرار.

أ- خصائص المجتمع القومي : وهي تلك الخصائص الكامنة في إطار الدولة الواحدة بذاتها، وهي تنقسم إلى عدة أقسام (سليم ، 1998):

1. عناصر قوة الدولة : حيث تشتمل تلك العناصر على العامل الجغرافي، المقدرات والموارد الاقتصادية، والمقدرات العسكرية.

ويشكل العامل الجغرافي محدداً من محددات السياسة الخارجية بالاعتماد على عدة عوامل كالموقع الجغرافي، والمساحة، والتضاريس ...الخ . في حين تعتمد المقدرات والموارد الاقتصادية على المقدرات الطبيعية والبشرية كالمعادن،والنفط، والسكان..الخ أما المقدرات العسكرية ، فأنها تعتمد على الأسلحة، والقوات المسلحة، والتخطيط ومستوى التحديث في كلاً منها (مقلد ، 1987).

2. المشكلات الاجتماعية: تتعرض المجتمعات على اختلاف الأزمنة والأمكنة إلى مشكلات اجتماعية ذات طبيعة سياسية وأخرى اقتصادية، وهي بذلك تعتبر محدداً من محددات السياسة الخارجية.

وتتنوع تلك المشكلات ما بين مشكلات البطالة، والتضخم، والاحتجاجات الجماهيرية وغيرها... إذ قد تضطر الدول إلى الدخول مع غيرها في علاقات خارجية سلمية وأخرى صراعية للحد من تلك المشكلات والقضاء عليها.

3. التكوين الاجتماعي: تتكون المجتمعات الإنسانية على اختلاف أنواعها من عدة تكوينات كالنخب السياسية، الطبقات الاجتماعية، وجماعات الضغط...الخ، حيث تقوم تلك التكوينات بالتأثير في مسار السياسة الخارجية أثناء سعيها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها والتعبير عنها.

فتؤثر النخب في السياسة الخارجية من خلال امتلاكها مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمعغير أن تأثيرها يتوقف على عدة عوامل: كشكل النظام السياسي، وأصول تكويناتها الاجتماعية، ومدى تجانسها وتوافقها ... وهي تظم الأشخاص القياديين داخل كل من الأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية.

في حين تؤثر الطبقات الاجتماعية في السياسة الخارجية من خلال سيطرة بعض تلك الطبقات على أجهزة الإعلام، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى سيطرة بعض أشخاص تلك الطبقات على عملية صنع السياسة العامة للمجتمع (سليم ، 1998).

أما جماعات المصالح ، فأن تأثيرها على السياسة الخارجية ينحصر بذلك الدور القائم على تفاعلها مع صناع القرار لتحقيق أهدافهم، وإقناعهم بصحة وجهات نظرها، بالإضافة إلى القيام بالحملات الإعلامية والدعائية على مستوى الرأي العام.

4. التوجهات المجتمعية: وهي تلك الأفكار والمعتقدات والخبرات السياسية المتراكمة عبر فتره زمنية طويلة لدى معظم أفراد المجتمع، وهي تشمل الإيديولوجية، والنسق العقيدي الوطني للدولة . حيث تقوم الإيديولوجية على مجموعة من الأفكار والمعتقدات المنتشرة في أكثر من مجتمع، في حين يقوم النسق العقيدي الوطني للدولة على تلك المعتقدات والأفكار الراسخة في إطار المجتمع الواحد.

وبذلك تؤثر تلك العناصر على السياسة الخارجية بعدة طرق مختلفة: فهي تؤثر على تصورات صانع السياسة الخارجية بما يحدث في البيئة الخارجية، وتضع كذلك عدة عراقيل أمامه أثناء عملية اختيار بديل من البدائل في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى أنها تعتبر وسيلة مفيدة يستخدمها صَانع السياسة الخارجية عند إتباعه لخيار معين في السياسة الخارجية على اعتبار أن ذلك الخيار يتوافق مع تلك التوجهات المنتشرة في المجتمع (جنسن ، 1989).

ب- النظام السياسي: وهو تلك الأنماط والأدوات المتشابهة والخاصة بعملية صنع القرار السياسي في إطار الدولة الواحدة.

وتتأثر السياسة الخارجية بالنظام السياسي من خلال مجموعة المؤشرات : كنوع النظام السياسي (ديمقراطي، تسلطي...) وهيكليته، ومدى سيطرة النظـام السـياسي على الموارد العامة وقدرته على توظيفها لخدمة أهداف السياسة الخارجية، ومـدى اعتماد النظام السياسي على مؤسسات سياسـية مختـصة ذات وظـائف محـدد ة، بالإضافة إلى مدى شرعية النظام السياسي ود رجة تمثيله لمصالح شرائح المجتمـع (سليم ، 1998).

إضافة إلى تلك المؤشرات تتأثر النظم السياسية والسياسة الخارجية معاً بالرأي العام وخاصةً في الدول الديمقراطية، حيث يتمتع الرأي العام بعدة خـصائص فـي إطار السياسة الخارجية : كمقدرته على وضع القيود أمام عملية اختيار بـديل مـن البدائل، ومقدرته كذلك على توجيه صانع القرار نحو الاهتمام بقضية من القـضايا المثارة في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى مقدر ة صانع القرار على توجيه الرأي العام غير أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية (جنسن ، 1989).

ج- خصائص الشخصية القيادية، والبيئة النفسية لصانع القرار : عنـدما نتحـدث عـن الخصائص الشخصية القيادية فـ إننا نتحدث عن ذلك المخزون المعرفـي والـسلوكي للقادة السياسيين، حيث تتميز تلك الخصائص بتأثيرهـا المباشـر علـى الـسياسة الخارجية.

وتنقسم شخصية القادة السياسيين طبقاً لخصائصهم القيادية إلـى عـدة أقـسام : الشخصية التسلطية، وشخصية العقل المنفتح، وشخصية إثبات الذات ، وغيرها، حيث تتميز كل شخصية من هذه الشخصيات بعدة خصائص ، فمثلا: تتميـز الشخـصية التسلطية بالعصبية، وحب السيطرة والتملك، والنزوع نحو استعمال القوة الأمر ا لذي يؤدي بالتالي إلى انعكاس تلك الخصائص القيادية على تصرفات القادة السياسيين.

وعندما نتحدث عن البيئة النفسية للقادة السياسيين فـ إننا نتحدث عن تلك العقائـد والتصورات والقيم و الإدراكات التي يكونها القـادة الـسياسيون خـلال تعرضـهم للأحداث والوقائع.حيث يعتمد ا لقادة السياسيون علـى تلـك الأدوات لتفـسير مـا يتعرضون له، وبالتالي تشكل الأدوات الوسيط بين ما تنتجه وتؤثر به البيئ ة الواقعية على السياسة الخارجية (سليم ، 1998).

2) المحددات الخارجية:

تعيش الدول عادةً ضمن بيئة خارجية تشكل نطاقها الإقليمي والدولي، حيث تمارس تلك الدول سياستها الخارجية في نطاق تلك البيئة.

وتتضمن تلك البيئة مجموعة من العوامل التي تحد من دور وفاعلية السياسة الخارجية للدول، وتشمل تلك العوامل: خصائص النسق الدولي، ودرجة التشابه والاختلاف بين الوحدات الدولية، والتفاعلات الدولية، والحدث الدولي.

أما خصائص النسق الدولي فهي ترتكز على مجموعة من العناصر، هي: الوحدات الدولية، والبنيان (الهيكلية)، المؤسسات، والعمليات السياسية، حيث يؤثر كل عنصر من هذه العناصر على السياسة الخارجية، فمثلا يؤثر عدد الوحدات الدولية على استقرار النظام وعلى حجم مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

في حين تعتمد درجة التشابه والاختلاف بين الوحدات الدولية على اختلاف وتشابه خصائص الوحدات الدولية محل الدراسة (كالخصائص الاقتصادية، والثقافية، والعسكرية...)، وخصائص الوحدات الدولية الأخرى التي تقيم معها تلك الدول علاقاتها. فسياسة الإمارات تجاه اليمن تختلف عن سياستها تجاه الولايات المتحدة؛ وذلك بحكم اختلاف المسافة النسبية لخصائص كل من الإمارات واليمن من جهة، والإمارات والولايات المتحدة من جهة أخرى.

أما التفاعلات الدولية، فهي تعتمد على نوعية التفاعلات بين الدول، فالدولة (أ) تحدد وتغير سياستها الخارجية تجاه الدولة (ب) نتيجة لسلوك الأخير.

وأخيراً يقوم الحدث الدولي على تلك الخصائص التي تميز مجرى الحدث الدولي الذي تصنع السياسة الخارجية في إطاره، فحدث الأزمة الدولية ينتج مجموعة من الآثار على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية (سليم ، 1998).

2.2.2 نبذه موجزة عن تحول النظام الدولي مع بداية عقد التسعينات:

بدأت ملامح التحول والتغير في النظام الدولي مع تولي الرئيس غورباتشوف دفة الحكم في الاتحاد السوفييتي سابقاً وذلك في النصف الثاني من عقد الثمانينات، حيث قام في ذلك الوقت بـ طرح سياسة "البيريسترويكا" (إعادة البناء الداخلي)، و"الجلاسنوست"

الانفتاح على العالم الحر) ليعلن بذلك وقف حالة الصراع والمواجهة بين القطبين العظميين والتي دامت أربعة عقود تقريباً (الهزايمة ، 2007).

توالت بوادر ذلك التحول بانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وبسقوط جدار برلين في 1989/11/9م، ووحدة الألمانيتين في 1990/10/3م، وانحلال حلف وارسو وزواله عام 1991م.

غير أن ذلك التحول والتغير الذي طرأ على النظام الدولي لم يَقُم فعلياً إلا عندما تفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة في 1991/12/25م على أثر قيام بعض المسئولين السوفييت وعلى رأسهم "بوريس يلتسن" بمحاولة انقلاب على الرئيس غورباتشوف. ليُعلنَ بذلك للعالم عن انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل رسمي، وانتهاء حقبة الحرب الباردة، وتفرد وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم (لوفابفر ، 2006). إذ دخل العالم ضمن نظام دولي جديد تقوده المنظومة الغربية الأمريكية، وتحكمه قيم الليبرالية وقيم الرأسمالية الغربية (اقتصاد السوق، الديمقراطية، والحرية...) مستخدمةً كافة الأدوات المتاحة (أدوات اقتصادية، عسكرية، وثقافية ...) (مهنا ، 2006).

ولتكريس هيمنة القطبية الأُحادية في العالم خاضت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الحروب بدأتها بالحرب على العراق عام 1991م (أزمة الخليج الثانية)، والتي قادت بها تحالفاً دولياً تحت شعارات براقة نحو (تحرير الكويت، وتطبيق الشرعية الدولية... وغيرها) (الدباغ ، 2004). لتحقيق أهدافها في السيطرة على بترول الخليج العربي، وتحمي إسرائيل، وتمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (الخطيب ، 2005). ولتشكل تلك الأهداف في مجملها تطبيقا متكاملاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي أصدرها البيت الأبيض في شهر 1990/3م، حيث أوضحت تلك الوثيقة عدة أمور:

1. "إن موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكي في تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد المعدنية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الأمريكي، وتأمين فرص الازدهار الاقتصادي في الداخل والخارج".

2. "يرتكز 65% من احتياطالنفط المؤكدة في العالم في منطقة الخليج العربي، وهذا يعنيهُ أنه يجب أن تقوم الولايات المتحدة بتأمين مورد إضافي يُعتمد عليه من النفط وذي سعر تنافسي لتحقيق استجابة سريعة ومناسب في حالة أي اضطراب شديد في مورد النفط في منطقة الشرق الأوسط " (أبو جاموس ، 2005 ، ص91).

ثم بادرت الولايات المتحدة بشن حربها الثانية ضد ما يسمى "الإرهاب" وذلك بعد وقوع أحداث 11/أيلول، إذ صنفت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم إلى دول حليفة ودول معادية إلى المنظومة الأمريكية تبعاً لموقفها من ظاهرة الإرهاب، (فإذا لم تكن معنا فأنت ضدنا) (العقيلي ، 2008).حيث ابتدأت الحملة الأمريكية بالحرب على أفغانستان للقضاء على حركة طالبان في عام 2001م، ثم الحرب على العراق في عام 2003م حيث أُسقِط نظام صدام حسين، في حين أنها تسعى الآن جاهدةً إلى السيطرة على باقي دول "محور الشر" إيران، وكوريا الشمالية (حسب تصنيف جورج بوش الابن لها) (لوفابفر ، 2006).

وفي خضم تلك الأحداث التي عصفت بالعالم ظهرت هنالك عدة نظريات لمفكرين في العلاقات الدولية حاولوا من خلالها التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، ومن هذه النظريات نظرية "نهاية التاريخ" لفرنسيس فوكوياما، ونظرية "صدام الحضارات" لصومائيل هنتجتون (الغمري ، 2001). إذ أشار الأول إلى أن التاريخ قد انتهى وذلك بسقوط الاتحاد السوفييتي، و أن قيم الرأسمالية والديمقراطية الغربية هي التي سوف تحكم العالم، و أن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية سوف ينعم بالهدوء والسلام نتيجة انتهاء الحروب الأيديولوجية الكبرى ما بين الاشتراكية، والرأسمالية (Fukuyama, 1992).

في حين أشار الثاني إلى أن الصراعات العالمية القادمة لن تكون صراعات أيديولوجية أو اقتصادية بقدر ما سوف تكون صراعات ثقافية بالدرجة الأولى، حيث إنهُ سوف يؤدي صراع الحضارات التالية إلى إشعال نيران عدم الاستقرار في العالم، وهي: الحضارات الغربية، والحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة اليابانية، والحضارة

الإسلامية، الحضارة السلافية - الأرثوذكسية والحضارة اللاتينية - الأمريكية، والحضارة الإفريقية (Huntington, S, 1993 ; Nye, J, 1992).

وبعد مرور أكثر من عقد ونصف العقد تقريباً على قيام النظام العالمي الجديد نلاحظ حدوث تحول آخر في بنية ذلك النظام، حيث إن شكل النظام الدولي الآن هو أُحادي القطب، غير أن نمط العلاقات هو متعدد: فهنالك قوى جديدة فاعلة في النظام الدولي ومنافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين ... (العقيلي ، 2008).

3.2 الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الإماراتية ما يأتي:

دراسة (عبيد ، 2004) بعنوان "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق "، حيث تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الإماراتية، والمؤسسات التي تصنع سياستها الخارجية، وعلاقاتها الخارجية ضمن الدائرة الخليجية والعربية والدولية.

كما أنها قدمتْ بعض الأمثلة العملية حول تصرفات ومواقف الدولة الإماراتية تجاه بعض الأحداث الإقليمية والدولية مثل: الحرب العراقية الإيرانية إقليمياً، وأحداث 11/ سبتمبر دولياً.

توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإماراتية قد تمسكت بالمبادئ الأساسية التي حددها دستورها حيث حاولت هذه السياسة تحقيق التوازن بين إمكانياتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية والخارجية، وأن توظف قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية، كذلك فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على استقلالها وسيادتها حيث كانت صاحبة مبادرات سياسية ودبلوماسية واقتصادية.

دراسة (الأحبابي ، 2003) بعنوان "القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 1971-2001م"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل خطابات وأحاديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

الخاصة بالقضية الفلسطينية، ورؤيته لإشكاليات هذه القضية، وطرق حلها حلا عــادلا وشاملا ضمن إطار الشرعية الدولية.

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربيــة المتحــدة وبفضل توجهات صاحب السمو رئيس - الدولة - تلتزم بالمــصلحة العربيــة العليــا والدفاع عن القضايا العربية، وتلتزم بدعم وتأييد القضية الفلسطينية وما يندرج تحتهــا من دعم وتأييد للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

دراسة (الخريشا ، 2003) بعنوان "النزاع الإيراني الإماراتي حول جــزر طنــب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى"، حيث هدفت الدراسة إلى تجلية النــزاع العربــي الإماراتي الإيراني الدائر حول تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى، وطنب الصغرى في الخليج العربي، ومطالبة إماراتَي : الشارقة، ورأس الخيمة في ملكية هــذه الجــزر، والخرق الذي أحدثه الاجتياح الإيراني لهذه الجزر في الثلاثين من تشرين الثاني لـ عــام 1971م بعد انتهاء معاهدة الحماية البريطانية للجزر، وقبيل الإعلان عن قيــام دولــة الإمارات العربية المتحدة.

تناولت هذه الدراسة الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للجزر الــثلاث، والموقــع الجغرافي للجزر، والإدعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر الثلاث.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تدمير القوة العسكرية العراقية وغياب دوره الــرادع لإيران عن منطقة الخليج العربي أدى إلى استمرار إيران في احتلالها للجزر الــثلاث خاصةً في ظل التشتت والتفرد التي تعيشه الأمة العربية، و أنه من المؤكــد أن إيــران تشعر الآن بأنها القوة الإقليمية الكبرى فهي تماطل في قضية الجزر العربيــة المحتلــة ويُخشى من ذلك أنها تسعى إلى كسب قانوني يأتي لصالحها وهو المدة الزمنيــة . فــي حين ما تزال دولة الإمارات العربية تتريّث وتحتكم إلى المنطــق، وتــرفض أي حــل عسكري قد يغرق الخليج في حرب مدمرة.

دراسة (عبد الله ، 2001) بعنوان "المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجيــة لدولة الإمارات العربية المتحدة "، حاول الباحث معرفة كيفية تعامل دولــة الإمــارات العربية المتحدة مع النظام السياسي الإقليمي والعالمي، وكيفية تفاعلها مع بيئتها الخليجية والعربية والدولية، والتعرف على السمات العامة لهذه السياسة، وأهم الأهــداف التــي

أنجزتها السياسة الخارجية الإماراتية منذ قيام الاتحاد عام 1971م، بالإضافة إلى معرفة المبادرات والاستجابات التي اتبعتها سياسة هذه الدولة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه - وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود علـــى قيـــام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة - استطاعت أن تتميز السياسة الخارجية لديها بعدة سمات، فقد ارتبطت بالعالم الخارجي بكافة أشكال الارتباط، وتفاعلت مـــع دول العـــالم على كافة المستويات، وإقامتها علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية واسعة ومتـــشعبة مع الدول القريبة والبعيدة، و إتباعها سياسة خارجية نشطة ومنفتحة تمـــزج مـــا بـــين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية.

دراسة (العلكيم ، 1993) بعنوان "السياسة الخارجية لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة خلال التسعينيات مقومات ومعضلات "، وهدفت الدراسة إلى استشراق مـــ ستقبل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينيات في ضوء التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها الساحة الدولية منذ بداية التسعينيات.

عرضت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الإماراتية، وأهم أجهـــزة صـــنع القرار في سياستها الخارجية.

خلصت الدراسة إلى أن عناصر البيئة الخارجية الإماراتية مثلت دورا كبيرَ التأثير في سياستها الخارجية خلال التسعينيات بشكل فاق تأثير البيئة الداخلية، حيـــث كانـــت السياسة الخارجية الإماراتية خلال عقد التسعينيات فـــي أغلبهـــا اســـتجابة للمـــؤثرات الخارجية وبالتالي كانت أكثر تعقيدا.

أما هذه الدراسة بعنوان "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربيـــة المتحـــدة : 1990 - 2008" تتميز عن الدراسات السابقة بأنها من أولى الدراسات التي تتناول في أجزاء منها مواقف وسياسات دولة الإماراتية العربية المتحدة تجاه القـــضايا الإقليميـــة خاصةً القضايا الحديثة منها بعد فترة التحول في النظام الدولي عام 1990م كـــالغزو الأمريكي على العراق عام 2003م. علاوةً على ذلك فأنها تقدم دراسة شاملة لمختلـــف الجوانب المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الإماراتية، وانعكاسات ذلك علـــى مواقفها وسياساتها تجاه القضايا المختلفة.

الفصل الثـــالث

محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية

1.3 مقدمة

عندما نتطرق إلى موضوع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا بد لنـــا من ذكر أهم العوامل والمتغيرات الداخلية منها والخارجية التي تلعب دوراً مهماً فـــي عمليـــة صنع تلك السياسة، وتحد من دورها وفاعليتها.

في هذا الفصل نتناول بالدراسة أهم تلك العوامل من خلال ثلاثة أقـــسام : القـــسم الأول ، يتناول المحددات الداخلية لسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة : وهي تشتمل علـــى النظـــام السياسي، العامل التاريخي، والجغرافي، والاقتصاد ي، والعسكري، والـــديمغرافي (الـــسكاني) والاجتماعي، والبيئة النفسية لدى صانع القرار الإماراتي . والقسم الثاني، يتنـــاول المحـــددات الخارجية لسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة :وهي الدول الإقليميـــة (لبيئـــة الإقليميـــة)، والنظام الدولي والولايات المتحدة الأمريكية .والقسم الثالث، يتناول أجهـــزة صـــنع الـــسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبار أن تلك الأجهزة تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية وذلك طبقا للأشخاص القائمين عليها وما يحملونه من مفـــاهيم وتـــصورا ت وقيم.

2.3 المحددات الداخلية: وهي تشتمل على مجموعة من العوامل:

1.2.3 النظام السياسي

في 2 ديسمبر 1971م، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة كإتحاد بين سبع إمارات كانت تعرف في الماضي - كما ذكرنا سابقاً – (بالإمارات المتصالحة)، وذلـــك بموجـــب دســـتور مؤقت تم تعديله فيما بعد في 20 أيار 1996م، ليصبح دستور الدولة الدائم.

وتختلف الدول الا تحادية ومن ضمنها دولة الإمارات العربية عن الدول الموحدة في جميع النشاطاتفهنالك حكومة مركزية وحكومات أخرى محلية في الإمارات الأعـ ضاء تحتفظ بنوع من الكيان الذاتي في سيادتها على إقليمها ومواردها الطبيعية (العابد ، 2004).

وبالرغم من ذلك أكد الدستور الإماراتي في المواد (1 ، 5 ، 6 ، 9) على مبدأ علو دولة الاتحاد، حينما أقر بأن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، وعاصمتها واحدة، ولها علم وشعار ونشيد وطني واحد، وشعبها واحد.

كما نص الدستور الإماراتي في المادة الثانية على أن "يمارس في الشؤون الموكولة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأرضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء". إذ تتمتع دولة الاتحاد بسلطة عليا على الإمارات الأعضاء في المجالين الداخلي والخارجي ، حيث تمارس صلاحياتها واختصاصاتها في الشؤون الاتحادية المنيطة بها بمقتضى الدستور دون الحاجة إلى موافقة وإقرار هذه الإمارات.

وفيما يخص الاتحاد والإمارات الأعضاء فقد أشار الدستور في المواد (120 ، 123) إلى اختصاص كل منها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، إذ ينفرد الاتحاد بـ التشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية مع إعطاء الحق للإمارات الأعضاء بعقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول المجاورة لها (الدول الإقليمية) على أن لا تتعارض ومصالح الاتحاد والقوانين الاتحادية، وأن يتم إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً بذلك. وقد أعطى الدستور كذلك الحق لكل إمارة بالانضمام أو الاحتفاظ بعضويتها في منظمتي الأوبك والأوابك النفطية.

وتتأثر السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل الدولة وهو الشكل الاتحادي، إذ إن عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها تصبح أكثر تعقيداً لما تتمتع به الكيانات الداخلية (وهي الإمارات السبعة) من استقلال نسبي وفي كلا الشأنين الداخلي والخارجي، حيث أعطى الدستور الإماراتي - كما ذكرنا سابقاً - الحق للإمارات السبع الأعضاء بعقد اتفاقيات محدودة وذات طبيعة إدارية مع الدول الإقليمية المجاورة لها، وبالتالي من الممكن أن تكون تلك الاتفاقيات غير منسجمة مع أولويات السياسة الخارجية للاتحاد.

وعلى الرغم من ذلك جعل الدستور الإماراتي سلطات الدولة الاتحادية كاملة أن لم تكن مطلعة في الشؤون الخارجية ، وبالتالي فإنه ليس هناك سياسة خارجية إماراتية خارج سياق السياسة الخارجية التي تضعها وتنفذها الدولة الاتحادية . وقد استحوذت المؤسسة الرئاسية الإماراتية في الفترة الماضية ومن المتوقع في الفترات اللاحقة على نصيب الأسد من مجمل العمليات السياسية الخارجية في الاتحاد ، حيث تجدر الإشارة إلى أن رئاسة الاتحاد الإماراتي

قد تولاها سابقاً الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ،ثم استلمها من بعده الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عام 2004م (عبد الله ، 2001).

2.2.3 العامل التاريخي

إن للمنطقة التي تشغلها دولة الأمارات العربية المتحدة - والتي كانت تسمى سابقاً (إمارات ساحل عُمان) - تاريخاً ضارباً في القدم . إذ أشار المؤرخون إلى أن قبائل تلك المنطقة هاجرت إليها من اليمن عام 130 بعد الميلاد. وقد عُرف لهذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر . وفي بداية القرن الثامن عشر أصبح تاريخ إمارات الساحل العُماني مرتبطاً بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، حيث ظهرت تلك القبيلة كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في بلاد فارس.

هذا ويذكر المؤرخون كذلك أن التاريخ السياسي الحديث لإمارة أبو ظبي قد بدأ في عام 1760م، حيث سكنتها قبيلة آل بو فلاح (من بني ياس) بقيادة الشيخ دياب بن عيسى وذلك على مر السنين. أما إمارة دبي فيرجع تاريخها السياسي الحديث ابتداءً من إعلان استقلالها عن إمارة أبو ظبي في عام 1838م بقيادة شيخ آل مكتوم المرتبطة بعلاقات مع قبيلة بني ياس في أبو ظبي. وفيما يتعلق بإمارتي رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا مركزين لشيوخ القواسم السابقة الذكر التي كانت تسيطر على الإمارات الواقعة ما بين الشارقة ورأس الخيمة . أما إمارة أُم القيوين فقد استقلت عام 1832م بمبادرة من الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة آنذاك وذلك عن طريق تخليه عن مطالبه بالسيادة عليها.

وينتسب حُكام أم القيوين إلى آل المعلا، وإمارة الفجيرة إلى آل الشرقي، وإمارة عجمان آل النعيمي. وبالتالي يتضح لنا أن تلك الإمارات كانت تقوم على النظام القبلي وذلك قبل بداية الاستعمار البريطاني للمنطقة في مطلع القرن التاسع عشر (البحارنه ، 2006).

الاستعمار الأوروبي

بدأت ملامح التحول والتغيير في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر مع بداية القرن الخامس عشر للميلاد والذي شهد حركة كشوفات جغرافية أثرت على ميزان القوى في الملاحة البحرية لصالح أوروبا، وبالتالي أصبح العالم الإسلامي بأكمله محط أنظار القوى الاستعمارية الأوروبية للاستيلاء عليه وخاصةً منطقة الخليج العربي (مؤلف مجهول ، 1992).

فبالبداية تعرضت الملاحة والتجارة العربية في الخليج العربي والبحر الأحمر للانهيار عام 1498م، نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين على يد القائد (فاسكو دا جاما) الذي مهد الطرق للبرتغاليين للدخول إلى الخليج العربي (العابد وآخرون ، 2006). حيث بدأت العمليات العسكرية البرتغالية في الخليج العربي عام 1507م، أحكموا بموجبها سيطرتهم على الموانئ والمدن الواقعة على بحر العرب وخليج عُمان كجزيرة هرمز ومدينة جلفار (رأس الخيمة حالياً) (العيدروس ، 2002ب).

وعندما قامت الدولة العثمانية أخذت على عاتقها محاربة البرتغال ، حيث استطاعت في البداية من انتزاع جنوب شبة الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي حتى الكويت إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث استعاد البرتغاليون تلك المناطق إلى أن ظهر الاستعمار الهولندي مع نهاية القرن السادس عشر (الكفري ، 2001).

عمد الهولنديون في بداية الأمر إلى إرسال أسطولهم البحري للسيطرة على جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) وذلك عام 1598م، ليمهدوا بذلك الطريق للسيطرة على منطقة الخليج العربي.فبعد أن سيطروا على جزر الهند الشرقية رجعوا إلى الخليج العربي بحجة مساعدة الإنجليز ضد البرتغاليين إلا أنهم ظهروا كمنافسين لهم وذلك في عام 1625م، إذ أقاموا المراكز والحصون ليصبحوا بذلك أسياد الموقف.

بعد ذلك بدأت القوى العربية المحلية بالتصدي للهولنديين و الإنجليز المتواجدين في الخليج والتي أسفرت عن خروج الهولنديين عام 1756م، إلا أنهُ وفي خضم ذلك بدأت تظهر قوى جديدة غازية في المنطقة ألا وهي فرنسا (مؤلف مجهول ، 1992).

ربما: سعى الفرنسيون كالهولنديين للوصول إلى الهند الشرقية ومن ثم الانطلاق نحو إيجاد نفوذ لهم في الخليج العربي، حيث قامت فرنسا بالبداية بتأسيس شركة الهند الشرقية

الفرنسية والتي بموجبها استطاعت الدخول إلى مياه الخليج العربي . بعد ذلك احتدم صراع ما بين فرنسا وبريطانيا حول منطقة الخليج العربي على أثر قيام الثورة الفرنسية 1789م، وحملة نابليون على مصر . فظهر التخاوف البريطانية على مستعمرات في الهند والخليج العربي (العيدروس ، 2002ب). الأمر الذي دفعها نحو توقيع مجموعة اتفاقيات مع حَاكم مسقط بعد عام 1800م تفرض عليه وجود القوات البريطانية في المنطقة والتعهد بعدم التنازل عن أي جزء من الأراضي، أو رهنها و تأجيرها ، أو السماح باحتلالها من قبل أي دولة أخرى غير بريطانيا.

ثم احتدم الصراع مرة أخرى بين الدولتين بعد اكتشاف البترول في منطقة الخليج في كل من إيران والعراق الأمر الذي أدى إلى عقد اتفاقية (سايس بيكو) بين الطرفين عام 1916م، لتحديد حصة كل منهما في البترول . فأخذت بريطانيا حصتها في بغداد والبصرة ،أما فرنسا فاستبدلت حصتها (الموصل) بحصولها على نصيب في شركة البترول التركية ، إلا أن بريطانيا استطاعت في النهاية من القضاء على النفوذ الفرنسي والسيطرة على منطقه الخليج مع نهاية القرن الثامن عشر (مؤلف مجهول ، 1992).

هذا ويعود تاريخ دخول بريطانيا منطقة الخليج العربي إلى القرن السابع عشر عندما أسست شركة الهند الشرقية التي - من خلالها بدأت تتدخل في الشؤون العربية ، وذلك لأهمية تلك المنطقة الإستراتيجية والتجارية. إذ استطاعت بريطانيا بعد مدة من تجريد هولندا وفرنسا مستعمراتها لتحصل على المنطقة لوحدها وتحولها إلى بحيرة بريطانيا (العيدروس ، 1983).

ويعتبر مطلع القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1820م، بداية تثبيت مركز بريطانيا السياسي والاقتصادي في الخليج العربي، إذ أبرمت سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي اكتسبت المنطقة اسم (الساحل المتصالح) (وزارة الإعلام والثقافة ، 1992).

استقلال دولة الإمارات وقيامها

تعود فكرة قيام اتحاد بين إمارات الساحل المتصالح إلى الثلاثينيات من القرن الماضي ، وتحديداً إلى عام 1935م حيث ظهرت هناك بعض الآراء التي تطالب بقيام الاتحاد. ولكن

حالت مجموعة من الظروف دون قيام الاتحاد : كقلة الموارد، وخضوع بعض الإمارات واعتمادها على الإنجليز (الحمداني ، 1986).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت بريطانيا تفقد نفوذها كدولة عظمى بسبب الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها جراء الحرب، وبسبب ظهور قوى دولية جديدة (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي)، مما أدى بها في عام 1967م إلى الإعلان عن عزمها الانسحاب من الخليج والإمارات مع حلول عام 1971م (الفرار ، 1996).

أُعتبر ذلك الإعلان عاملاً مشجعاً لـ حكام إمارات الخليج العربي على أن يفكروا جدياً في أقامة اتحاد يجمعهم ، وبالفعل كانت أولى خطوات إقامة الاتحاد الاجتماع الذي عقد بين الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي في 1968/2/18م، والذي تم بموجبه الإعلان عن قيام اتحاد فدرالي بين الإمارتين كنواة وبداية لاتحاد أكبر وأشمل (أبو باشا ، 2002).

وقد تم دعوة باقي الإمارات إضافةً إلى البحرين وقطر للانضمام إلى الاتحاد، وبالفعل لبت جميع الأطراف الدعوة وعُقدت سلسلة من الاجتماعات في الفترة الواقعة ما بين 25-1968/2/27م تم بموجبها إعلان البيان المشترك الذي نص على قيام اتحاد تُساعي يضم (أبو ظبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة، قطر ، البحرين) (الصايغ ، 1997).

لكن الإتحاد لم يستمر طويلاً نظراً لإعلان كل من البحرين وقطر استقلالهما في عام 1971م بسبب مجموعة من الخلافات المتعلقة ببنود الاتفاق (السيار ، 1996)، الأمر الذي دفع باقي دول الإتحاد إلى عقد اجتماع في 1971/7/18م، تم خلاله التوقيع على الدستور المؤقت للإمارات الذي أصبح ساري المفعول مع إعلان قيام الإتحاد السداسي في 1971/12/2م (رجب ، 1997). حيث ضم باقي دول الإتحاد ما عدا رأس الخيمة التي انضمت للإتحاد لاحقاً بعد مرور عام في 1972/2/10م، لتُشكل الإمارة السابعة في الاتحاد (العنابي ، 2004).

نستنتج من ذلك أن الإرث الاستعماري الغربي وخاصةً البريطاني لمنطقة الخليج العربي كان له أكبر الأثر في مجال السياسية الخارجية لدول الإمارات العربية. حيث أدى ذلك إلى نتائج سلبية كثيرة في بداية قيام الاتحاد وفيما بعد أهمها: أن الإمارات العربية تُركت في البداية دون خبرة في إدارة شؤونها الخارجية مما أدى إلى تكريس عزلتها عن العالم الخارجي

وتبعيتها للغرب إضافة إلى ذلك فقد عَزَز الوجود البريطاني في إمارات الساحل العُماني من الانقسامات الداخلية كالصراع حول السلطة في داخل الإمارة الواحدة، ومثال ذلك محاولة الانقلاب التي قام بها الشيخ عبد العزيز بن محمد القاسمي ضد أخيه الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة في عام 1989م. كذلك أدى الوجود البريطاني السابق إلى قيام كثير من المشاكل الحدودية بين الإمارات الأعضاء وبين دولة الأمارات، والدول المجاورة مما ترتب عليه إضعاف كيان الدولة الاتحادية (العلكيم ، 1993).

وما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة تعاني إلى الآن من أثر الاستعمار البريطاني؛ إذ أدى خروجها من الخليج عام 1971م، إلى إيجاد فراغ أمني ترتب عليه قيام إيران بالاعتداء على أراضي الدولة الإماراتية (الجزر الإماراتية الثلاث: أبو موسى ، وطنب الكبرى والصغرى)، واحتلالها فيما بعد الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات الإماراتية الإيرانية.

3.2.3 العامل الجغرافي

تؤثر البيئة الطبيعية والجغرافية على السياسة الخارجية للدول من خلال مجموعة من العوامل الفرعية، كالموقع والمساحة والتضاريس ... حيث تؤثر تلك العوامل مجتمعة على عناصر قوة الدولة والتي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياساتها الخارجية (سليم ، 1998).

يحتل الخليج العربي موقعاً جغرافياً استراتيجياً مهماً دفع الدول منذُ القدم وإلى يومنا هذا إلى التنافس للسيطرة على تلك المنطقة وإن المتتبع لتاريخ تلك المنطقة يلاحظ مدى ارتباطها باستراتيجيات الدول الكبرى وبأهدافها القومية . فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية منذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى بناء القواعد العسكرية، وإنشاء الأحلاف، وشن الحروب كحربي الخليج الثانية والثالثة وذلك للمحافظة على استقرار تلك المنطقة و منع أي دولة من السيطرة عليها (العيدروس ، 2002أ).

وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقع القلب في الخليج العربي، حيث يحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج، ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية أيضا، ومن الشرق خليج عمان والسلطنة (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007). وبالتالي فهي جزءٌ من دول الخليج العربي

والأُمة العربية والإسلامية تربطهم روابط التاريخ والدين واللغة المشتركة ... فهي معنية في النهاية بمساندة أشقائها العرب في كثير من الميادين (بن حارب ، 1999).وهذا ما أكده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بقوله : "إن السياسة الخارجية للدولة تقوم على أساس التعاون إلى أبعد الحدود مع شقيقاتنا الدول العربية، والإسهام في كل عمل عربي يحقق للعرب عزتهم وكرامتهم. كما إننا نتعاون مع إمارات الخليج العربي التي تشكل معها وحدة جغرافية طبيعية . وأنا أؤمن كل الإيمان بالتعاون الخلاق بين العرب" (العنابي ، 2004 ، ص62).

ومناخياً: تتأثر دولة الإمارات العربية المتحدة بمناخ إقليم المناطق المدارية الجافة (الصحراوية) والمياه المحيطية لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عُمان . وترتبط درجات الحرارة المرتفعة صيفاً بارتفاع الرطوبة؛ إذ تصل في بعض الأحيان إلى درجة الإشباع (100%) باستثناء المناطق الصحراوية الداخلية والواحات والمرتفعات، هذا وتسود بها رياح موسمية وغير موسمية تتغير ما بين جنوبية وشرقية وغربية أو شمالية و شمالية غربية (وزارة الإعلام والثقافة ، 1992). وتعاني دولة الأمارات العربية المتحدة من قلة الأمطار؛ إذ تهطل الأمطار بشكل غير منتظم وبفترات متباعدة، وقد تنقطع لسنوات متتالية . ولا تزيد كمياتها فوق أغلب المناطق عن 100 ملم تقريباً (العنابي ، 2004).

وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 83,600 كم^2، في حين تبلغ مساحتها من دون الجزر نحو 77,7700 كم^2 وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان (العنابي ، 2004).

وتتنوع جغرافية دولة الإمارات في أربعة أجزاء : فهي تضم مناطق السواحل والسهول الساحلية، والصحراء، والسهول والأراضي الخصبة، والجبال (عبد النعيم ، 1999). ويصل عدد الجزر التابعة لدولة الإمارات والمنتشرة في مياه الخليج إلى 200 جزيرة تنتشر في إمارة أبو ظبي ومن تلك الجزر جزيرة (صير بن ياس) وجزيرة (دلما) (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

في حين تغطي الصحاري الرملية أكثر من ثلثي مساحة الإمارات فهي تعتبر امتداد لصحراء الربع الخالي، إذ تقدر مساحياً بـ 800,000 كم^2. أما السهول والأراضي الخصبة فهي صغيرة الحجم تقع معظمها في إماراتي رأس الخيمة والشارقة، ومنها (مدام، والزير، وسير...) (عبد النعيم ، 1999).

ختاماً، يشكل موقع دولة الإمارات العربية في الخليج العربي ميزة جغرافية لهـا، حيـث يعمل على حمايتها من بعض الدول الأقوى منها مثل الجارة إيران، إلا أن حـدودها البريـة تنقصها الموانع الطبيعية وبعضها الآخر مَثار للنزاع كالنزاع الإماراتي الإيراني حول الجـزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى) (جارنم ، 1998).

كذلك شكل موقع دولة الإمارات الجغرافي وما يزال يشكل محط أنظار الدول الطامعة في السيطرة على ثرواتها، خاصةً النفطية منها. في حين شكل صغر مساحة الدولـة الإماراتيـة وضآلة حجم السكان عاملاً دافعاً نحو إتباع سياسة الحياد (عدم الانحياز) وإقامة علاقات صداقة إيجابية مع معظم دول العالم . (بن حارب ، 1999). إذ أشارت كثير من الدراسـات إلـى أن صغر مساحة الدولة وقلة عدد سكانها يفضي بالدو لة لإتباع سياسة خارجية توصـف : بزيـادة نشاطها في المنظمات الإقليمية والدولية، والتزامها بقواعد القانون الدولي والأخلاق والأعراف الدولية، تجنبها استخدام القوة في فض النزاعات، والانغماس في التفاعلات الدولية (بن سعيد ، 2003).

4.2.3 العامل الاقتصادي

يشكل النفط إحدى الأعمدة الاقتصادية الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهـي عاشر أضخم دولة منتجه للنفط في العالم، وسادس أضخم دوله مصدره له، وخامس أكبر دوله لديها احتياطي نفطي عالمي. إذ يبلغ متوسط إنتاجها اليومي من النفط حسب إحصائيات عـام 2004م، بنحو 2.189 برميل يوميا. في حين بلغ احتياطي النفط لديها في نفـس العـام 97.8 مليار برميل،واحتياطي الغاز الطبيعي 213.5 تريليون قدم مكعب والتي تـشكل 9.6 % من إجمالي احتياطي النفط العالمي (العابد وآخرون ، 2006).

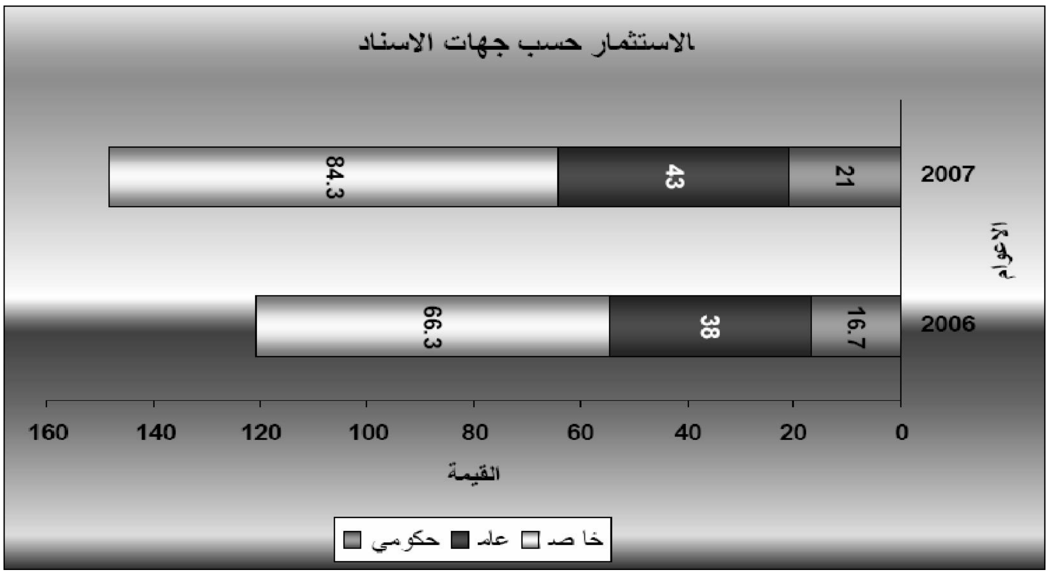
وقد حقق الاقتصاد الإماراتي طفرة على ضوء ارتفاعات أسعار النفط العالميـة ، حيـث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007م، إلى حوالي 729.7 مليـار درهـم، سـاهمت القطاعات الإنتاجية (كالنفط، والزراعة والصناعة والتشييد والبناء ...) بذلك النـاتج بنـسبة قُدّرت ب 59.9 % ،في حين ساهمت الخدمات الإنتاجية (النقل والمواصـلات، العقـارات، المطاعم ...) بنسبة 40.2 % منه (وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة ، 2008).

بالنظر إلى الاستثمارات الإماراتية المنفذة عام 2007م، نلاحظ أنها بلغت 148.5 مليار درهم شكَلت ما نسبته 20.3%من الناتج القومي، سلإاهم القطاع الخاص بهـــا بمـــا نـــسبتـ ه 56.8% والقطاع العام بما نسبته 29% من مجمل تلك الاستثمارات. انظر الشكل رقم (1)

وتجد الإشارة هنـا إلى أن الاستثمارات الإماراتية تتجه صوب قطاعات رئيسة تتمثل بالنفط الخام، والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى قطاعات النقل والمواصلات، والعقارات... .

شكل رقم (1)

حجم الاستثمارات الإماراتية 2006 – 2007



(وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة . "التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2007" . أغسطس، 2008)

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية التالية التطورات الـ تي حــدثت فـــ ي حجـــم التجـــارة الخارجية، إذ بلغ نسبة حجم التجارة الخارجية للناتج المحلـــي عـــام 2007م نحـــو 157.7% بالمقارنة مع عام 2006م والذي بلغ 144.3%من ذلك الناتج. انظر الجدول (1)

جدول رقم (1)

التجارة الخارجية الإماراتية لعام 2007

مليار درهم

الصادرات	القيمة	%	الواردات	القيمة	%
نفط خام	261.4	39.4	واردات سلعية	395.7	81.3
منتجات نفطية	20	3	واردات مناطق حره	90.9	18.7
الغاز	28.5	4.3			
صادرات أخرى	42	6.3			
صادرات مناطق حرة	83.7	12.6			
إعادة التصدير	228.7	34.4			
إجمالي	664.3	100		486.6	100

(وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة . "التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2007" . أغسطس، 2008)

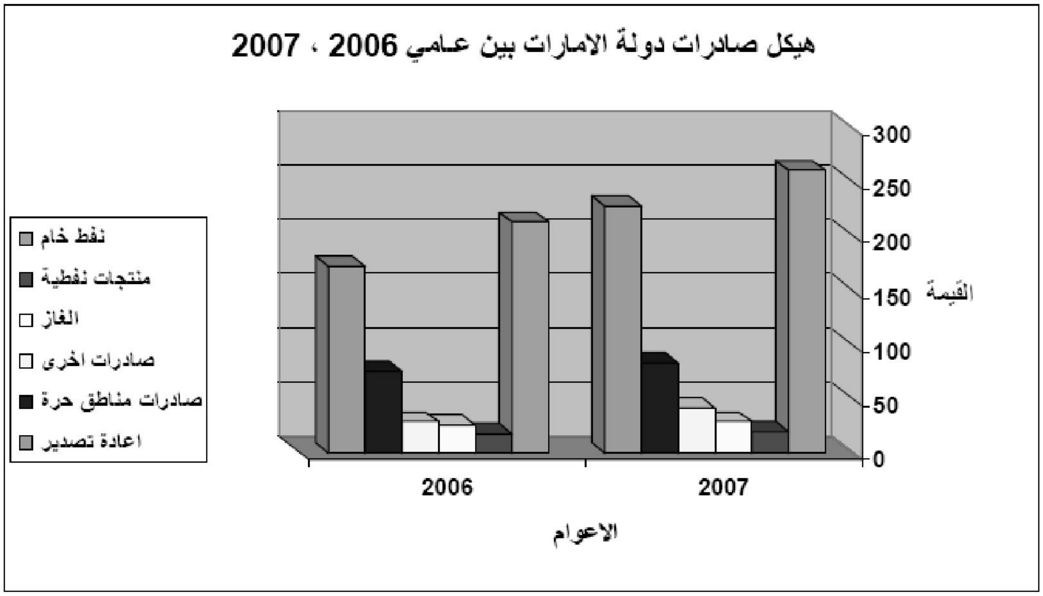
وبالمقارنة مع عام 2006م نلاحظ أن هنالك فائض فيالميزان التجاري الإماراتي، حيث ارتفعت القيمة التجارية من 167.2 مليار درهم إلى 177.7مليار درهم ، وهو ما كان عائداً إلى زيادة قيمة الصادرات من 534.6 مليار درهم إلى 664.3 مليار درهم عام 2007م بمعدل نمو قدره 24.3%.

ونلاحظ كذلك أن النفط ومنتجاته قد احتلت نصيب الأسد من مجمل الصادرات الإماراتية، وذلك على حساب الصادرات الأخرى الصناعية والزراعية إلا أن هذه الأخيرة قد نمت بنسبة 43.8% في عام 2007م وهو ما يبشربنمو تلك الصادرات الغير النفطية على الرغم من أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

ومع أن هنالك فائض في الميزان التجاري ، إلا أن هناك نموفي قيمة الواردات الإماراتية قُدرت نسبتها في عام 2007م ب 36%، إذ بلغت قيمتها 486.6 مليار درهم عام 2007م مقارنةً ب 4،367 مليار درهم عام 2006م. انظر الشكل (2)

شكل رقم (2)

هيكل صادرات دولة الإمارات بين عامي 2006 ، 2007



(وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة . "التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2007" . أغسطس، 2008)

من خلال المؤشرات السابقة يتضح لنا أن بنية الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحـــدة تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كموردين أساسيين للدخل القومي على الرغم من إدراك الدولة الإماراتية أن تلك المادتين نابضتان . في حينأن سياسة تنويع الـ مصادر التي انتهجتها الحكومة الإماراتية مؤخراً لم تصل إلى المستوى المأمول، بالإضافة إلى أنها تعاني من عدة مشاكل وهو الأمر الذي يجعل الاقتصاد الإماراتي يعاني من الانكشاف، إذ يعتبر النفط سلاحاً ذا حدين فمن ناحية يعزز النفط من مكانة دولة الإما رات دولياً، ومن ناحية أخرى يجعلها رهينـــة تقلبـــات أسعار النفط وعدم استقرار سعر صرف الدولار نتيجة للسياسات الاقتصادية المفتوحـــة علـــى العالم الخارجي وارتباطها بـ االأسواق الخارجية، وبذلك يتحول النفط من كونه أحـــد مقومـــات السياسة الخارجية للدولة الإماراتيةإلى أحد مـ عوقاتها طبقاًللوضع الدولي السائد .وهو ما يدفع بالحكومة الإماراتية إلى تباع سياسة خارجيةسلمية قوامها عدم استثارت الشركاء التجـــاريين

والمستوردين للنفط ومشتقاته أو المصدرين للسلع الغذائية والاستهلاكية إليها ، لتستطيع أن تحافظ على استقرار اقتصادياتها (العلكيم ، 1993).

هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإماراتي يجري تشغيله وإدارته من قبل أيدٍ عاملة أجنبية، حيث تشكل نحو 90% من الأيدي العاملة في الإمارات في حين يتجه المواطنون إلى العمل في القوات المسلحة والشرطة والوظائف الإدارية في الأجهزة الحكومية ... وبالتالي يقع الاقتصاد الإماراتي تحت رحمة تلك العمالة الأجنبية الوافدة الأمر الذي شكل وما زال يشكل عامل إرباك وقلق لدى صانع القرار الإماراتي (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

أما المخزون البترولي الإماراتي الكبير ، فهو يشكل عاملاً شديدا لإغراء للأصدقاء والأعداء على حد سواء، ويخلق مجالا للنفوذ السياسي خاصة من الدول الكبرى في ظل التوسع بالاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي (عبيد ، 2004).

5.2.3 العامل العسكري

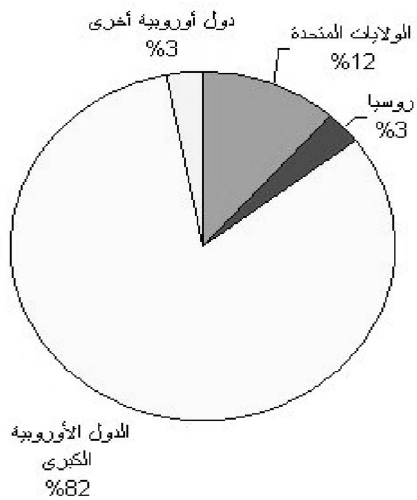
تَشكلت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 1976/5/6م، بعد قرار دمج القوات التابعة لكل إمارة من إمارات الاتحاد. وقد أتى اتحاد القوات لتحقيق أهداف الدولة في حماية أمنِها واستقرارِها من الأخطار الخارجية، والدفاع عن منطقة الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام (القاسمي ، 1992). وقُسمت تلك القوات إلى ثلاث قيادات رئيسة: حيث ضمت القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية والدفاع الجوي (وزارة الإعلام والثقافة ، 1992).

وتشير الدراسات الصادرة عن مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية إلى أن الإنفاق العسكري الإماراتي يعد من أعلى معدلات الإنفاق في المنطقة ؛ إذ تجاوزت حاجز ال 9 مليار دولار سنوياً وذلك في الفترة الواقعة ما بين عامي 2003م و 2005م.

أما حجم وارداتها من الأسلحة فقد بلغت 4.2 مليار دولار وذلك بين عامي 2001م و2004م حيث كان للدول الأوروبية الكبرى نصيب الأسد منها، إذ شكل نصيب تلك الدول ما نسبته 82% من واردات الإمارات من الأسلحة. انظر الشكل (3)

شكل رقم (3)

واردات الإمارات من السلاح بين عامي 2001- 2004م



(المصدر: تقرير واشنطن ، 15 سبتمبر 2006)

وعلى ضوء تلك الواردات أ حدثت الإمارات العربية نقلة نوعيه من حيث الاستحواذ على التقنيات الحربية في كافة القطاعات وقد قدر عدد القوات الإماراتية العاملة نحو 50.500 ألف، شكلت القوات البرية منها 44.000 ، والقوات الجوية 4.000 ، والقوات البحرية 2.500 . انظر الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة

القوات البرية الإماراتية		القوات الجوية		القوات البحرية الإماراتية	
أعداد القوات العاملة	44,000	أعداد القوات العاملة	4,000	أعداد القوات العاملة	2,500
دبابات القتال الرئيسة	545	طائرات الاعتراض الجوي	20	أعداد الفرقاطات	2
عربات قتال للمشاة المدرعة	430	طائرات قتال جوي / أرضي	149	سفن الحربية	2
مركبات المشاة المدرعة	860	طائرات استطلاعية	7	مركبات الدورية والقتال الساحلي	14
المدافع	501+	طائرات نقل	23	مركبات البرمائية	5
أسلحة مضادة للدبابات	567+	طائرات تدريب	64	مركبات الدعم والنقل	2
صواريخ دفاع جوي	102	طائرات عمودية	104+	طائرات عمودية	18
صواريخ أرض-أرض	6				

(المصدر: تقرير واشنطن ، 15 سبتمبر 2006)

لقد اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية لتنسيق التعاون وتدعيم عناصر القوة من خلال إجراء التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة فيما بينهم (بن سعيد ، 2003).

وتعاني دولة الإمارات العربية المتحدة من ضعف عسكري يحد من حريتها في صنع سياستها الخارجية، فهي تعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من الأسلحة والعتاد العسكري وهو الأمر الذي يساهم في تكريس تبعيتها للدول المصدرة لضمان استمرار تدفق قطع الغيار والخبراء والفنيين إليها . الأمر الآخر أنهُ في حال استمرار الإمارات في الحصول على أنظمة التسلح ذات التقنية العالية وهو الأمر المرجح فإن نسبة الإنفاق العسكري ستستمر في مُنحنى تصاعدي خلال العقود القادمة على حساب المشاريع التنموية الأخرى (العلكيم ، 1993).

هذا بالإضافة إلى أن لموقع الأمارات العربية في الخليج، ووجود النفط، والصراع القائم مع إيران حول الجزر يفرض عليها زيادة قواتها المسلحة وإعدادها إعداداً جيداً يتوافق

ومستوي تطور أسلحتها المستوردة، حيث تجدر الإشارة إلى أن هنالك ضعفاً في التدريب اللازم للقوات المسلحة على تلك الأسلحة وهو ما يشكل ضعفاً للدولة الإماراتية.

6.2.3 العامل الديمغرافي والاجتماعي

تاريخياً يعتبر السكان الأصليون لدولة الإمارات العربية المتحدة عبارة عن قبائل عربية مسلمة جاءوا من اليمن ، ومن قلب الجزيرة العربية وشمالها ، الأمر الذي حدد البناء السكاني الاجتماعي بالتركيبة القبلية، وذلك قبل قيام الاتحاد (بن سعيد ، 2003).

ويمكن تقسيم هؤلاء السكان تبعاً للطبيعة الجغرافية الإماراتية إلى عدة أقسام: فهناك البدو سكان الصحاري والتي تعتمد حياتهم على الرعي والتنقل من مكان إلى آخر ، وهناك الحضر سكان المدن الساحلية الذين يعتمدون على الصيد والتجارة وبناء السفن، إضافة إلى الجماعات التي تعيش في السهول الخضراء والذين يعتمدون على الزراعة حيث يتمركز أغلبهم في إمارة رأس الخيمة وفي سواحل الشميلية، كذلك هناك سكان الجبال كقبائل الشحوم في رأس الخيمة ورأس مسندم في عُمان، أما جزر الإمارات العربية كجزيرة (داس) و(صيربني ياس) فيقطنها عدد كبير من السكان يمارسون مهن البحر بمختلف أنواعها، والنوع الأميز من سكان الإمارات هم المجتمع العربي المتنقل ما بين السواحل الإماراتية والخليج العربي، وهم الذين تركوا الإمارات لفترة من الزمن وعاشوا في السواحل العربية لأسباب مختلفة وعاد قسم منهم ليستقر في الإمارات (الصايغ ، 1997).

وفي أعقاب النفط وقيام الدولة ، والتطورات الاقتصادية والعلمية والانفتاح على العالم شهد النظام القبلي البدوي في الإمارات ضعفاً وتراجعاً، وذلك لصالح القبيلة الأكبر ألا وهي الدولة (الاتحاد) (عبيد ، 2004).

وفي خضم معدلات النمو الاقتصادي المرتفع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبسبب قلة الأيدي العاملة المحلية المدربة وضعف خبراتها مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الجديدة؛ فتحت دولة الإمارات العربي المتحدة أبوابها أمام العمالة الوافدة الأجنبية في شتى المجالات (عبد الله ، 2000). والتي أدت إلى حدوث زيادة غير طبيعية في عدد سكانها، ففي الفترة ما بين 1968 – 1990م، ارتفع عدد سكان الإمارات من 180.226 إلى 1.980.000 نسمة (العلكيم ، 1993)، ثم ارتفع ذلك العدد بحلول عام 2000م إلى 3.174.660 نسمة شكل

المواطنون ما نسبته 22.4 % من عدد السكان، والوافدون ما نسبته 77.6 % من عدد السكان (عبد الله ، 2000).

وفي آخر إحصائية تم نشرها حديثاً عام 2008م أعدها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية (أحمد بن شبيب الظاهري)، أظهرت أن عدد السكان مع بداية عام 2007م قد بلغ 5.631.000 نسمةً، حيث يشكل عدد المواطنين 866.779 أي ما نسبته 15.4 % وهي النسبة الأدنى للمواطنين في تاريخ البلاد.

كذلك أشارت الدراسة إلى أن نسبة الوافدين من العمالة الأجنبية من دول شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا بلغت حوالي 75% ، بينما بلغت نسبة الهنود وحدهم حوالي 42.5% ، والعرب حوالي 13.8% ، وباقي الدول الأخرى 11% ، في حين بلغت نسبة الإماراتيين 18.2 % من إجمالي الأيدي العاملة في البلاد (جريدة الرأي الأردنية ، 2008/2/25).

وتتوزع التركيبة السكانية ما بين المواطنين والوافدين العرب والأجانب، إذ يمثل الأخير النسبة الأكبر (أكثر من ثلثي سكان الإمارات)، الأمر الذي أثر بدوره على التركيب النوعي للسكان وذلك بزيادة أعداد الذكور على الإناث، وعلى التركيب العمري إذ زادت نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسبة الأطفال والشيوخ (بن سعيد ، 2003).

ويتجه كذلك معظم المهاجرين (99 % منهم) إلى الإقامة في المدن ومراكز النفط والإنتاج كإمارتي دبي وأبو ظبي وذلك على حساب القرى والنواحي مما أدى إلى حدوث ضغط على مختلف المراكز والخدمات (أبو باشا ، 2002).

علاوةً على ذلك أدت الهجرات الأجنبية إلى حدوث جملة من التأثيرات السلبية . فاجتماعياً : أدت إلى تهديد الهوية الحضارية للمجتمع الإماراتي العربي، والتأثير على عاداته وتقاليده، بالإضافة إلى ازدياد المشكلات الاجتماعية وتفشيها. واقتصادياً: استنزفت العمالة الأجنبية جزءاً من الدخل القومي على صورة أجور وحوالات للخارج ، بالإضافة إلى ما يرافق تلك العمالة من أعباء اقتصادية وخدماتية . وثقافياً: أثرت تلك العمالة على الطبيعة التعليمية والسلوكية للتربية وما ينجم عنها من تأثيرات سلبية على توجهات الأفراد في المستقبل (بن سعيد ، 2003).

أما على المستوى السياسي ، فقد أدت العمالة الوافدة إلى تعقيد رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية فهي تشكل عامل ضغط وتأثير على جهاز صنع القرار . فمثلا، قام مندوب الهند لدى منظمة العمل الدولية خلال الاجتماع المنعقد في جنيف عام 1981م، باتهام دولة الإمارات العربية بأنها تمارس سياسة التفرقة ضد الرعايا والعمالة الهندية مما أدى بالكيان الإسرائيلي إلى إثارة الحادثة في المؤتمرات الدولية متهماً الإمارات بالتمييز العنصري والتفرقة ضد العمالة الأجنبية ، إلا أن زيارة الأمين العام لمنظمة العمل الدولية للإمارات أنصفت الحكومة الإماراتية وأنكرت الاتهام الهندي.

كذلك تثير تلك العمالة لدى الطرف الإماراتي مخاوفاً تدور حول قيامها بمطالب لتحقيق المساواة في الحقوق السياسية مع الفئات المواطنة، وهو الأمر الذي يشكل عامل إرباك وقلق لدى صانع القرار الإماراتي (العلكيم ، 1993).

ومن المحتمل أن تؤدي العمالة الأجنبية في دولة الإمارات إلى قيام بعض الدول بالتدخل في شؤونها وسياستها الداخلية تحت ذريعة حماية مصالح رعاياها ، وقد يتطور الأمر إلى المطالبة بالاستفتاء وحق تقرير المصير مما يحد من حرية اتخاذ القرار (عبد الله ، 2000). أو قد يسعى بعض القوميين إلى الانفصال عن جسم الدولة الأم وإقامة دولة مستقلة (جارنم، 1998).

7.2.3 دور البيئة النفسية لصناع القرار الإماراتي

تحدثنا في الإطار النظري للدراسة عن البيئة النفسية لصانع القرار وأشرنا إليها بمجمل التصورات والعقائد والقيم والإدراكات التي يحملها صانع القرار والتي تؤثر تأثيراً مباشراً بعملية صنع السياسة الخارجية.

ولكي نستطيع فهم الأحداث الدولية لابد من دراسة شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرار نيابةً عن دولهم، لأن تلك الفئة تملك القدرة على ترجمة أفكارها إلى قرارات لها تأثيراتها الداخلية والخارجية.

أن الفلسفة السياسية لصناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة في العهدين : السابق بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، والحالية بقيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لهي نابعة

من المعتقدات والتقاليد الاجتماعية والإسلامية والثقافة العربية، ومن فهم الواقع والظروف المحيطة به (عبيد ، 2004).

وقد عبر عن ذلك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عندما تحدث قائلاً : "إننا في كل خطواتنا لن نحيد عن تراثنا الإسلامي ،ولن تغرينا الحضارة عن التمسك بقيمنا وأخلاقنا السمحة،ولن تبعدنا عن جذور الأرض التي نشأنا فيها ومنها ". وقال كذلك: "نحن أمة عريقة وغنية بتراثها وقيمها الروحية،وعلينا أن نوازن بين الاعتبارات المادية والروحية ولدينا في كتاب الله، وطريق رسول الله ما يغنينا عن العقائد التي يضعها البشر لأنها عقائد هزيلة كالجمال الضعيفة" (عبيد ، 2004 ، ص100).

تأثر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ووالده الشيخ زايد بالنظام القبلي وبروح البداوة التي كانت سائدة سابقاً، فهما ينتميان إلى قبيلة بني ياس. وهو الأمر الذي أثر بهما وأكسبهما الصبر والقدرة على التحمل والحكمة (الكفري ، 2001).

كذلك تولى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مجموعة من المناصب الحكومية التي أثرت على مجمل تصوراته وإدراكاته وأسلوب تفكيره، فقبل قيام الاتحاد الإماراتي تولى الشيخ خليفة منصب رئيس دائرة الدفاع لإمارة أبو ظبي في عام 1969م، ثم تولى رئاسة مجلس الوزراء في نفس الإمارة عام 1971م، وبعد قيام الاتحاد تم تعيينه نائباً لرئيس الوزراء في مجلس الوزراء الاتحادي الثاني عام 1973م... كذلك تولى منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الدولة عام 1976م ... . أما والده الراحل الشيخ زايد فقد تأثر به الشيء الكثير بدليل تأكيده المستمر على أنهُ يسير بقيادة الاتحاد الإماراتي على خطاه معلناً أنهُ كان يتعلم منه شيئاً جديداً في كل يوم، ويستقي منه الحكمة والقيم والمثل... (العابد وآخرون ، 2006).

وقد حدد الراحل الشيخ زايد معالم السياسة الخارجية للاتحاد الإماراتي والتي سار على نهجها الشيخ خليفة بن زايد من بعده، وذلك بقوله:"نحن في الخليج نُسيّر سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين ..فنحن في علاقاتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقة الأُخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف .. ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه .. أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية ، فهو خط إنساني بحت .. فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير فعلينا واجب، ونتعامل معها كبشر نحترمهم كبشر ويحترموننا كبشر ونكنُّ لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقة وود" (عبيد ، 2004 ، ص111).

وانبثقت أهداف السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي سعى الشيخ خليفة رئيس الاتحاد إلى تحقيقها على ضوء تلك المعالم وذلك بالسعي إلى حل الخلافات ما بين دولة الإمارات والدول المجاورة بالطرق السلمية، وتوسيع قاعدة الاتحاد ،ودعم القضايا العربية، والانفتاح على العالم... (السخني ، 1998).

تلك هي الفلسفة السياسية للشيخ زايد ومن بعده الشيخ خليفة والتي انعكست على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، حيث يظهر ذلك جلياً من خلال بوادر دعم الوحدة الخليجية، ودرء الصراعات،وتسوية الخلافات، ولعب دور الوسيط لحل الخلافات والصراعات العربية، وهو ما سوف نوضحه في الفصول اللاحقة.

3.3 المحددات الخارجية:

تعيش دولة الإمارات العربية المتحدة في نطاق إقليمي ودولي يفرض عليها تفاعلات ذات اتجاهين: أحدهما اتجاه مؤثر بها ، والآخر اتجاه تتأثر به، إذ تختلف درجة التأثر والتأثير هذه تبعاً لمجموعة من العوامل، كقدرات الاتحاد والظروف المحيطة به، والفترة الزمنية... .

1.3.3 الدول الإقليمية (البيئة الإقليمية)

تحتوي المنطقة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة على دول كانت بعضها وما تزال تشكل محدداً من محددات سياستها الخارجية، و مصدراً هدد أمنها واستقرارها كدول إيران والعراق وإسرائيل... هذا بالإضافة إلى أن هنالك كثيراً من الأحداث والأزمات التي شهدتها الساحة الإقليمية مع مطلع التسعينيات والتي شكلت في كثيرٍ من الأوقات تهديدا مباشراً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي بشكل عام، ودولة الإمارات العربية بشكل خاص كحرب الخليج الثانية والثالثة، ومعضلة الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي لفلسطين واعتداءاته المتكررة على شعب وأرض الدولة الفلسطينية... .

دول مجلس التعاون الخليجي

تتأثر دوله الإمارات العربية بسياسات ومواقف دول الخليج العربي جمعاء، إلا أن المملكة العربية السعودية لها التأثير الأكبر ، إذ تعتبر أكبر دول الجوار الجغرافي قدرةً، حيث الإمكانيات السكانية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية ... إضافةً إلى وزنها الثقافي والروحي المتصل بالعقيدة الإسلامية ، إذ تسعى دولة الإمارات العربية إلى تنسيق مواقفها وتحركاتها تجاه التطورات الخارجية تبعاً ومواقف العربية السعودية وضمن إطار مجلس التعاون الخليجي الذي أسهمت في تأسيسه عام 1981م (عبد الله ، 2001). عندما نادت بإيجاد صيغة جماعية تكفل أمن واستقرار المنطقة، ومشاركتها في جميع الاجتماعات التحضيرية التي عُقدت لإقامة المجلس، واستضافتها لأول قمة لدول المجلس في العاصمة أبو ظبي يومي 25-26/مايو/1981م (شفيق ، 1989). والتي تم خلالها التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون (الميثاق). (الجروان ، 2000).

أما التأثير العُماني فقد مورس بشكل كبير قبل عام 1990م، إذ شهدت العلاقات الإماراتية العُمانية مرحلةً من النزاع والصراع حول الحدود السياسية بينهما (العلكيم ، 1993). في حين أن العلاقات بين الدولتين بدأت بالتغير مع حلول عام 1991م، والتي شهدت مرحلة من الانفراج توجت بالاتفاق حول تبادل السفراء وذلك لأول مرة منذ حصولهما على الاستقلال (عبد الله ، 2001) وقد بلغت تلك العلاقات ذروتها مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين الطرفين في عام 1999م، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2000م (الخوالدة وآخرون ، 2003).

العـــراق

يعتبر العراق سابقاً ذا أهمية بالنسبة إلى دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية بشكل خاص، إذ كان يشكل إحدى القوى الإقليمية في النظام الفرعي الخليجي ، والبوابة الشرقية العربية وخط الدفاع الأول عن دول الخليج العربي ، إلا أن حربي الخليج الثانية والثالثة أفقدتهُ تلك الأهمية أو الميزة.

وقد شهدت العلاقات الإماراتية العراقية في عهدها الأول قبل عام 1990م، مرحلة من التعاون وعلى أعلى مستوى نتيجة عاملين : كان أولهما ربط العراق مسيرة علاقة مع إيران

بإعادة الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها منذ عام 1971م، وثانيها موقف الإمارات ودعمها للعراق ضد الحملات الإعلامية الغربية في حربه مع إيران والتي انــدلعت عـــام 1980م - 1988م. إذ شكل العامل الأول عامل إحراج لدى صناع القـــرار الإمـــاراتي ، حيـــث كانـــت الإمارات تتمتع بعلاقات جيدة مع الحكومة الثورية الإيرانية آنذاك في حين شكل العامل الثاني عامل ضغط على صناع القرار الإماراتي وذلك نتيجة اضطراره لاتخاذ الموقف العراقي مـــن الحرب.

ولكن ما لبثت تلك العلاقات التعاونية بين الطرفين إلى أن دخلت مرحلة مـــن الـــصراع والنزاع على أثر اتهام الرئيس العراقي السابق صدام حسين الكويت والإمارات في تموز عـــام 1990م، بعمالتهما للأمريكان وزيادة إنتاجيهما من النفط لإغراق الـــسوق العـــالمي وخفـــض أسعاره ومن ثم التهديد باستخدام القوة ضدهما واستخدامها فعلياً ضد الكويت ، إذ قـــام صـــدام باحتلالها في 2 آب 1990م (العلكيم ، 1993).

وعلى ضوء ذلك الاحتلال أُتيحت الفرصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلـــى المنطقة والبدء بحملتها العسكرية ضد العراق تحت غطاء التحالف الدولي في 17 كانون الثاني 1991م (بسيوني ، 2003). وهو الأمر الذي أدى إلى تداعيات أثرت فـــي دولـــة الإمـــارات العربية ودول الخليج العربي، إذ انهار التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج وذلـــك بعـــزل للعراق وضرب قدراته الاقتصادية والعسكرية وبالتالي أصبحت البوابة الشرقية العربية قابلـــة للاختراق من قبل القوة الإقليمية المتنامية (إيران) (مرهون ، 1997).

حيث شكل ذلك عامل قلق وإرباك لدى صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دفعها إلى زيادة نفقاتها العسكرية بشراء الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة لمواجهة أي عدوان محتمل.

وبعد مرور عدة سنوات على انتهاء حرب الخليج الثانية ، وعلى أثر الحصار المفـــروض على العراق بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المساهمة في رفع الحصار عن العراق وإنهاء العزلة المفروضة عليه ، إذ انطلقت أولى المبادرات الإماراتية في عام 1995م تم فيهـــا دعوة الكويت إلى طي الماضي ومد جسور المحبة مع الشعب العراقي ، كذلك بـــادرت دولـــة الإمارات العربية بإرسال الأغذية والأدوية لإغاثة الشعب العراقي (مرهون ، 1997).

وفي عام 2003م، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها الثانية ضد العراق تحت ذريعة دعم العراق للإرهاب وسعيه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل (بسيوني ، 2003). وهو ما زاد من مخاوف دول الخليج العربي ومن ضمنها دولة الإمارات العربية خاصةً في ظل استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق و الذي لايزال قائماً إلى الآن والوضع الذي تخطط لهُ أمريكا من ذلك، إضافة إلى استمرار حالة الانفلات الأمني السائد في العراق، وهو ما يحد من السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ويدفعها نحو المساهمة في إعادة بناء العراق وإعماره حتى لا يشكل عبئاً أمنياً أو يمثل تهديداً محتملاً لها في المستقبل خاصةً في ظل وجود الجارة (إيران) والتي تعتبر قوة إقليمية على طريق الوصل الى النادي النووي (كشك ، 2006).

إيــران

تعتبر إيران دولة خليجية غير عربية ذات معوقات بشرية واقتصادية وعسكرية أهلتها لأن تلعب دوراً مؤثراً في مجمل الأحداث في المنطقة العربية، وبالتالي فهي تشكل عاملاً مؤثراً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (السويدي ، 1996).

ويمكن توضيح أهم المؤثرات و المحددات الإيرانية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مجموعة من النقاط:

1. الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث الإماراتية: قامت إيران في عام 1971م، باحتلال ثلاث جزر كانت تتبع إلى الأراضي الإماراتية ، وهي: (أبو موسى، طنب الكبرى والصغرى)، وهو ما أثار كثيراً من الشكوك والمخاوف حول نوايا إيران و أهدافها بالسيطرة على النفط العربي، والتحكم بممراته المائية خاصةً مع استمرار سيطرتها على تلك الجزر حتى وقتنا الحاضر، إذ شكل هذا الأمر عامل قلق وإرباك لدى صانع القرار في دولة الإمارات العربية مع فشل جميع مبادراتها السلمية لإيجاد حل للوضع القائم (عمران ، 1994).

2. الشيعة في الإمارات: هنالك أقلية من الشيعة ترتبط بإيران وتتخذ من إمارة دبي مركزاً لها، وهو ما يثير المخاوف والقلق لدى صانع القرار الإماراتي من قيام إيران باستغلال تلك العمالة لتتدخل في شؤونها الداخلية (الطراونة ، 2007). عن طريق إثارة بعض القلاقل الداخلية عبر سلسلة من المطالب السياسية المبالغ بها لتُحقق إيران

أهدافها وتعظم من نفوذها ليس فقط بالدولة الإماراتية بل في منطقة الخليج العربي برمتها (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2008/12/1).

3- إصرار إيران على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي : مما يعبر عن مطامع إيران الرامية نحو استعادة نفوذها الذي فقدته في أواخر السبعينيات عندما كانت القوة المهيمنة على سواحل الخليج، وقد عزز من ذلك التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي والمتمثل بهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية والثالثة (السويدي ، 1996).

4- سعي إيران نحو امتلاك السلاح النووي : إذ أقرت إيران في عام 2003م، بأن برنامجها النووي هو أكثر تطوراً مما كانت قد أعلنت عنه سابقاً، حيث قامت بإنشاء عدة منشآت من بينها مركزان كبيران أحدهما لتخصيب اليورانيوم في منطقة نتانز (Natanz) والآخر لمعالجة المياه الثقيلة في آراك (Arak) وهو ما يدل على النوايا الجَدية لدى إيران لامتلاك القنبلة النووية (كيمب ، 2005).

وبالرغم من الجهود المبذولة دولياً لدفع إيران عن موقفها هذا، إلا أنها ما زالت ماضية في عمليات تخصيب اليورانيوم للوصول الى مبتغاها (ناجي ، 2006).

وتنعكس تأثيرات البرنامج النووي الإيراني على دولة الإمارات العربية ودول الخليج العربي بشكل عام من خلال تهديده لأمن واستقرار المنطقة ، إذ إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه أن يؤدي إلى تكريس الخلل القائم في موازين القوى للصالح الإيراني الأمر الذي يدفع بدول الخليج العربي نحو امتلاك قدرات نووية تمهد الى قيام سباق تسلح نووي في المنطقة يرهقها ويرهق اقتصادياتها.

كذلك فإن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران وأمريكيا وإسرائيل أمر وارد وهو ما أكد عليه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتهية ولايته جورج بوش الابن بقوله "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، إذ قد يدفع ذلك الأمر بالطرف الإيراني للرد وبعدة طرق كضرب القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج وإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة النفطية إلى غير ذلك ... وهو الأمر الذي يبشر بنشوب حرب تكون دول الخليج العربي مسرحاً لها (المجالي ، 2007 ، ص82).

إســـرائيل

تأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالصراع العربي الإسرائيلي الذي لم يزل قائماً منـــذُ قيام الكيان الصهيوني عام 1948م. وتحتل القضية الفلسطينية مكانة خاصـــة فـــي الـــسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية فهي تمثل أحد مرتكزات سياستها الخارجية وأحد ثوابتهـــا. وهو ما أكده الشيخ زايد آل نهيان بقوله : "إن إيماننا بقضية فلسطين بعض من إيماننا بعروبتنا تاريخاً ونشأة وكياناً ومصيراً" (الأحبابي ، 2003 ، ص50).

وتشكل إسرائيل إحدى أهم محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحـــدة ودول الخليج العربي بشكل عام، وهو ما يكمُن في جانبين : جانب فكري عقائـــدي، وجانـــب سلوكي.

ففي الجانب الفكري العقائدي تؤمن دولة إسرائيل بأن حدودها تمتد من (الفرات) شـــرقاً إلى (النيل) غرباً، إذ إن حدودها لا تَقتصر على الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة الـــى أنها تنظر الى منطقة الخليج العربي على أنها جزءاً من الوطن العربي الـــذي يمثـــل البيئـــة المعادية لها، وهي تدرك أهمية منطقة الخليج العربي الجيواستراتيجية فإذا ما أمكن لهـــا مـــن تأمين مسار النقل آمنة إلى مياه الخليج فإنها تكون قد حققت نافذة جديدة على العالم الخارجي وبالتالي قيامها بدور أكبر تجارياً على مستوى العالم. وأخيراً تعتبـــر إســـرائيل دول الخلـــيج العربي (تلالاً من الأموال ترقد فوق بحيرة نفط) أي تعتبرها مصدراً أساسياً ومهمـــاً للمـــال والنفط لتمويل مشروعاتها وتشغيلها (راشد ، 2008).

أما فيما يتعلق بالجانب السلوكي فيمكن أن نقسمه الى مـــرحلتين تبعـــاً لمـــسار الـــسلوك الإسرائيلي: ففي المرحلة الأولى كان سلوك إسرائيل في معظم الأحيان يأخذ الطابع الهجـــومي العسكري، إذ دخلت إسرائيل في حرب مع ثلاث دولة عربية (سوريا ، الأردن ، مصر) عـــام 1967م، والتي استطاعت من خلالها احتلال جزء من أراضي تلك الـــدول هـــي الجـــولان ، والضفة الغربية وسينا ثم دخلت إسرائيل في حرب أكتوبر / رمضان عام 1973م مع سوريا ومصر والتي استطاعت مصر من خلالها استرداد جزءاً كبيراً من سيناء، ثـــم قامـــت كـــذلك إسرائيل في العام 1982م باجتياح لبنان للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية هناك (أحمد ، 2005).

وتجدر الإشارة هنا الى أن إسرائيل لم تتعرض عسكرياً الى دول الخليج العربي في المرحلة الأولى وهو الأمر الذي يعود حسب كثير من التفسيرات إلى انشغالها ببناء الدولة اليهودية من الداخل واهتمامها وتفرغها لخطر الدول القريبة منها وهي دول الطوق المتمثلة (بمصر، الأردن، سوريا، ولبنان).

أما ثاني مراحل السلوك الإسرائيلي تجاه دول الخليج العربي فقد بدأ عام 1991م، وذلك نتيجة للتطورات التي طرأت على النظام الدولي والتي أدت الى تعاظم الدور الأمريكي وتناميه في المنطقة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، إذ أصبح هناك توجه إسرائيلي نحو استخدام القوى الناعمة وبأشكال ووسائل مختلفة، حيث استخدمت في البداية الأداة الأمريكية كورقة ضغط على دول الخليج العربي لتحد من دعمها المادي والمعنوي والسياسي للقضية الفلسطينية (راشد ، 2008). ولتقوم بعمل عسكري ضد العراق (خط الدفاع الأول عن دول الخليج) في عام 1991 و 2003م وهو ما حدث فعلاً (جاد ، 2002). ولتشن واشنطن حملاتها الإعلامية بمساعدة اللوبي الصهيوني داخل أمريكا ضد دول الخليج العربي وضد ثقافتها ومناهجها التعليمية حتى أصبحت توصف بأنها دول مُصدرة للنفط والإرهاب معاً.

كذلك بادرت إسرائيل الى استخدم أسلوب الاختراق الاقتصادي وذلك بعمل فجوات في جدار الحظر الاقتصادي العربي المفروض عليها (العيسوي ، 2006)، حيث نجحت إسرائيل بعقد اتفاقيات مفردة مع بعض دول الخليج العربي مثل قطر وعُمان، ومن فتح مكتب تجاري لها في الدوحة عام 1996م (العفيفي ، 2003). وعلى غرار الخرق الاقتصادي تسعى إسرائيل إلى إحداث استدراج سياسي لدول الخليج العربي خاصةً بعد قيام مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م فهي تطالب دول الخليج العربي وتَحثُها نحو إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية معها (راشد ، 2008).

وأخيراً تسعى إسرائيل إلى إنشاء علاقة ذات طابع تعاوني مع كافة دول الخليج عن طريق إيهام الأخير بأن هناك مخاطر وهموم مشتركة تدفع نحو إقامة تلك العلاقة، وهو ما قامت به مؤخراُ على خلفية البرنامج النووي الإيراني وذلك بتصوّر أن إيران تشكل خطراً على الطرفين مع العِلم أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي والذي يعتبر في حد ذاته أكثر خطورةً على دول الخليج العربي (ميرفي ، 1997).

2.3.3 النظام الدولي والولايات المتحدة الأمريكية:

تتأثر دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها إحى وحدات النظام الدولي بتلك الدول الواقعة خارج نطاقها الإقليمي وخاصةً تلك الدول الكبرى المهيمنة على العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي... .

فتاريخياً، وقبل عام 1990م، تأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها إحدى الدول الواقعة في منطقة الخليج العربي بالصراع والتنافس الذي كان قائماً مابين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقاً، إذ شكلت منطقة الخليج العربي ولأهميتها الاقتصادية والجغرافية محور اهتمام الإستراتيجية الأمريكية - السوفيتية لاحتواء محاولات ومساعي الطرفين نحو إيجاد نفوذ لهما في تلك المنطقة (إدريس ، 2000).

حيث بادر الطرفان نحوإيجاد حلفاء لهما في منطقة الخليج العربي، فدولة الإمارات العربية المتحدةكانت حليفاً لأمريكافي حين كان الإتحاد السوفيتي يسعى الى كسب الصداقة الإماراتية ليقلل من حدة النفوذ الأمريكي في المنطقة (السخني ، 1998).

ومع تفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة عام 1991م، دخل العالم ضمن نطاق أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصبح محور التنافس في الخليج العربي يدور مابين قوى دولية تجمعها أيدلوجية واحدة وذات مصالح مشتركة وهو ما شكل مساحة أكبر للتحرك الأمريكي بالمنطقة.

واستناداً الى ذلك طرأ تغير طفيف على المصالح والأهداف الأمريكية المعلنة تجاه المنطقة العربية، إذ إن الهدف الأمريكي الأول والمتمثل باحتواء النفوذ السوفيتي قد اختفت (إدريس ، 2000).

وقد أشار (بريجنسكي ، 1999) في دراسته التي حملت اسم "السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرين"إلى مجموعة من المصالح الحيوية والمهمة للولايات المتحدة الأمريكية بعد تحول النظام الدولي 1991م، وقد تمثلت تلك المصالح : بضمان الاستقرار والسلام في الخليج العربي، وتأمين الوصول إلى موارد النفط لتصديره والمحافظة على استقرار أسعاره، واستمرار العلاقات الخاصة مع إسرائيل وضمان بقائها ، والرد المنسق بفاعلية على الإرهاب في الشرق الأوسط ، ومساندة بعض الدول للمحافظة على أمنها كالسعودية ومصر والأردن... .

وبناءً على تلك الأهداف والمصالح اتبعت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات واتخذت مجموعة من الحروب تجاه دول منطقة الخليج العربي، بدأتها بالحرب على العراق عام 1990م (بسيوني ، 2003). عززت بموجبها من تواجدها العسكري في الخليج فبلغت أعداد قواتها نحو 17000 الى 25000 جندي (محمود ، 2003). ودفعت دول الخليج العربي ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التسلح بكثافة ، إذ بلغ متوسط إنفاق الأخير على التسلح ثلاثة مليار دولار خلال عقد التسعينات (تقرير واشنطن ، 2006). وقامت بربط بعض دول الخليج العربي بمعاهدات دفاع مشترك (كشك ، 2006). وبالتالي ازداد اعتماد دولة الإمارات العربية ودول الخليج بشكل عام على الحماية الأمريكية المباشرة وهو ما شكل خللاً في ميزان القوى في المنطقة للصالح الأمريكي بعد أن دُمرت القوة العراقية (الحسن ، 1999).

وفي إطار الهيمنة والنفوذ الأمريكي على منطقة الخليج ، طرحت أمريكا سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق عام 1990م، لمنع أي قوة من السيطرة على منطقة الخليج (توفيق ، 2003).

وبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً سميت بـ(الحرب على الإرهاب) استفادت منها ووظفتها نحو خدمة أهدافها ومصالحها في المنطقة (حمادة ، 2003). إذ قامت في البداية بشن حملة إعلامية ضد دول الخليج العربي وضد ثقافة شعوبها؛ لتنعتها بالإرهاب وتدفعها نحو إجراء تعديلات على مناهج التربية والتعليم لديها (العيسوي ، 2006) إلى أن قامت بضربة استباقية ضد العراق عام 2003م، بوصفها إحدى دول (محور الشر) الراعية للإرهاب حسب تصنيف جورج بوش الابن لها والتي ضمت الى جانب العراق كلاً من إيران وسوريا (فهمي ، 2006).

وبالتالي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكرس هيمنتها على منطقة الخليج العربي باحتلالها للعراق ، واستمرار وجود القوات الأجنبية داخله (محمود ، 2006). وعقد المزيد من صفقات السلاح مع دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) في 30 يوليو 2007م عن برنامج جديد للمساعدات العسكرية الأمريكية متجهة صوب إسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي (سعيد ، 2007).

أما قوى النظام الدولي الأخرى كدول الإتحاد الأوروبي واليابان.. فأنها تشكل تأثيراً أقل حدة من التأثير الأمريكي المفروض على دول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية بشكل خاص فهي تسعى إلى بناء علاقات تعاونية مع دول الخليج العربي ومن ضمنها دول الإمارات العربية المتحدة لضمان استمرار حصولها على النفط. حيث أصبحت دول الإمارات العربية المتحدة محط اهتمام دول الاتحاد الأوروبي للحصول على امتيازات التنقيب والبحث عن النفط، وهو ما أدى إلى إشعال فتيل المنافسة فيما بينها لتتحول منطقة الخليج العربي مسرحاً لعمليات احتكارية حول المخزون النفطي (الحاج، 2005).

هذا وتُعتبر دول الاتحاد الأوروبي المصدر الأول للسلاح لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغت واردات الإمارات من (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا) ما نسبتهُ 82% من واردات السلاح الإماراتي خلال الأعوام 2001 و 2004م (تقرير واشنطن، 2006).

4.3 أجهزة صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تُصنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية، وهي متفاوتة في درجة تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، ويمكن أن نقسمها إلى:

1.4.3 المجلس الأعلى للاتحاد: أناط الدستور الإماراتي في المواد (46، 47، 49، 52، 54) للمجلس الأعلى للاتحاد ممارسة الوظيفتين: التشريعية والتنفيذية معاً، فهو يمارس الوظيفة التشريعية بالتعاون مع هيئة استشارية تتمثل بالمجلس الوطني الاتحادي، ويمارس الوظيفة التنفيذية بالتعاون مع مجلس الوزراء، الأمر الذي يدل على اعتماد مبدأ عدم الفصل بين السلطات.

ويعتبر المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة. فهو الجهاز المسؤل عن رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة إليه (المسائل الدفاعية، والشؤون الخارجية، والتعليمية، والتنمية). يتشكل المجلس الأعلى من حكام الإمارات السبعة وتتطلب المسائل ذات الأهمية (المسائل الموضعية) موافقة خمسة أعضاء من ضمنهم حاكما امراتي أبو ظبي ودبي. أما قرارات المجلس في (المسائل الإجرائية) فتصدر بأغلبية الأصوات

ويرأس المجلس الأعلى للاتحاد رئيس دولة الأمارات ونائبه لمدة خمس سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخابهما لهذا المنصب.

2.4.3 رئيس الاتحاد ونائبة أشار الدستور الإماراتي في المواد (51 ، 52 ، 54) على أن يُنتخب رئيس الاتحاد للدولة من قبل أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ويكون من أحد أعضائه أيضاً، وهو ما يسري كذلك على نائبه وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخابهما لهذا المنصب.

ومن أهم الوظائف الموكولة إليه خارجياً: تمثيل الاتحاد الإماراتي في الداخل والخارج ، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدولة الأجنبية وتوقيع أوراق اعتمادهم وقبول استقالاتهم ويقوم بعزلهم وذلك بموافقة مجلس الوزراء للاتحاد ، ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم.

3.4.3 مجلس الوزراء : يعتبر مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي في دولة الإمارات العربية، ويتكون من رئيس الوزراء ونائب له، والوزراء. وهو يقوم بمتابعة تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في جميع الشؤون الداخلية والخارجية وذلك بموجب الدستور والقوانين الاتحادية.

ويضطلع مجلس الوزراء بمجموعة من الاختصاصات الخارجية أشار إليها الدستور الإماراتي في المواد (55 ، 60 ، 65): بمتابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج – كما ذكرنا سابقا - ويقدم تقريراً مفصلاً في بداية كل سنة مالية لرئيس الاتحاد لعرضه على المجلس الأعلى عن تلك الأعمال التي تم إنجازها وعن علاقات الاتحاد بالدول الأخرى والمنظمات الدولية مقروناً بتوصيات الوزارة عن أفضل الطرق والوسائل الكفيلة بتوطيد أركان الاتحاد وتعزيز أمنه واستقراره، وتحقيق أهدافه وتقدمه في جميع الميادين.

4.4.3 وزارة الخارجية : أقر القانون الاتحادي رقم 45 لعام 1992م ما يقع على عاتق وزارة الخارجية من واجبات، حين أشار إلى قيام وزارة الخارجية بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية للاتحاد ، والإشراف على تنفيذها وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى المعنية في الاتحاد (عبيد ، 2004).

ويتمتع وزير الخارجية بصلاحيات اتخاذ القرار من الدرجة الثانية، ويشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الاتحاد (العلكيم ، 1993).

5.4.3 المجلس الوطني الاتحادي: يعتبر المجلس الوطني للاتحاد وفقا لمواد الدستور الإماراتي (28 ، 72 ، 75 ، 91 ، 96) الجهاز التشريعي في دولة الإمارات العربية ، حيث يتألف من 40 عضوا يتم اختيارهم كل سنتين من قبل حاكم كل إمارة. ويمثل كل من أبو ظبي ودبي ثماني أعضاء من كل إمارة ، والشارقة ورأس الخيمة يمثل كل منهما بستة أعضاء ، وعجمان والفجيرة وأم القيوين يمثل كل منها أربعة أعضاء.

ويجري المجلس جلساته في العاصمة الإماراتية (أبو ظبي) في حين يمكن عقد جلسة استثناءً في أي مكان آخر داخل الاتحاد وذلك بناءً على قرار يتخذه المجلس بأغلبية أصوات أعضائه جميعاً وبموافقة مجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق با ختصاصات المجلس في الشؤون الخارجية فقد أشار الدستور إلى قيام الحكومة بإبلاغ المجلس الاتحادي بتلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية مشفوعةً بما يناسب من بيان. وذلك بتلاوة البيان الحكومي المرفق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية في أول جلسة تالية بعد إخطار المجلس بها وله الحق في إبداء الملاحظات بصدد هذه المعاهدات دون اتخاذ قرار في شأن المعاهدة ذاتها.

6.4.3 المحكمة الاتحادية العليا: هي محكمة عليا ذات طبيعة خاصة ، تتكون من عدد من القضاة لا يزيدون جميعاً عن خمسة، ويعينون بمرسوم من قبل رئيس الاتحاد وذلك بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، وتعتبر أحكام هذه المحكمة نهائية وملزمة للجميع.

أما فيما يخص مهامها - والتي تتعلق بالسياسة الخارجية – فقد أشار الدستور الإماراتي بالمواد (96 ، 99) إلى أنها تنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمن الاتحاد في الداخل والخارج ، وتقوم بتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية وذلك بناءً على طلب قدم من إحدى مؤسسات الاتحاد أو حكومة إحدى الإمارات إذا كان هنالك خلاف حول تفسير معاهدة أو اتفاقية في دعوى مطروحة أمام إحدى المحاكم، بالإضافة إلى

ذلك فهي تبت في أي خلاف يعرض عليها بين السلطات الاتحادية أو أية إمارة فيمـــا يتعلــق بإبرام أي اتفاقية دولية لها مساس بمركز الإمارة.

الفصل الرابــع

أهداف وثوابت السياسة الخارجية الإماراتية

1.4 مقدمة

تُمارس السياسة في إطار مجموعة من الثوابت والأهداف تعكس قــيم ومــصالح الدولـــة الأساسية نحو محيطها الخارجي إذ تخصص الدول قدراً من الموارد والإمكانيات المتــوافرة لديها لتحويل الإطار النظري من أهدافها ومصالحها إلى إطار عملي.

ويلجأ صُناع القرار أثناء سعيهم لتحقيق أهداف سياسة دولهم الخارجيـــة إلـــى اســـتخدام مجموعة من الأدوات المختلفة في الشكل والمضمون والتي تكون محصورة في العادة ضـــمن نطاق الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية (سليم ، 1998).

ومنذنُشأة الدولة الإماراتية سعى صُناع قرارها إلى تحقيــق مجموعـــة مـــن الأهـــداف والمصالح باستخدام أدوات الاتحاد المتاحة، وهو ما سوف نتحدث عنه خلال هذا الفصل.

2.4 أهدافه وثوابت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ترتكز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مجموعة مـــن الأهـــداف والثوابت والمبادئ التي أرسى قواعدها دستور الدولة الإماراتية ورئيسها السابق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وقد أُشير في مقدمة الدستور التزام الاتحاد الإماراتي بمجموعة من المبادئ، مـــضمونها: "نظراً لأن أرادتنا (حكام الإمارات) وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بـــين هـــذه الإمارات من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعـــاً ، ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحاد ية مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ومـــع كافـــة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منطقة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عمومـــاً علـــى أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع ... .".

كذلك أشارت مواد الدستور (4 ، 6 ، 7) إلى مجموعة من الثوابت والأسس التي تلتـــزم بها الدولة الإماراتية وذلك حين بينت أن دولة الإمارات العربية إتحـــاد ذو ســـيادة لا يجـــو ز

التنازل عن أي جزء من أراضيه ومياهه، وأن الاتحاد جزء من الوطن العربي يرتبط به بروابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك وأن شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية، وأن الإسلام هو دين الاتحاد الرسمي ومصدره التشريعي بالإضافة إلى أن اللغة العربية لغة الاتحاد الرسمية.

أما بخصوص أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد أشار إليها الدستور الإماراتي في المواد (10 ، 12) بالحفاظ على استقلال وسيادة الاتحاد وأمنه واستقراره ودفع كل عدوان عن كيانه وكيان أعضائه ، وإلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، وذلك على أسس ومبادئ الأمم المتحدة والأخلاق والمُثل الدولية.

كما حدد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مجموعة من الثوابت والأهداف لسياسته الاتحادية الخارجية والتي سار على نهجها من بعده الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

فقد أشار في أكثر من موضع إلى تلك الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية للاتحاد، إذ بيَّنها بالمصلحة الوطنية للشعب الإماراتي باعتباره جزء من الأمة العربية، وبوحدة دول الخليج العربي الطبيعية والتاريخية والتي تقتضي بإقامة أوثق العلاقات، وبالمصالحة القومية للأمة العربية ومساندتها تجاه قضاياها العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وبتدعيم الروابط الأخوية مع الدول الإسلامية وتعزيز السلام العالمي والصداقة والتعاون مع كافة الدول والشعوب (السخني ، 1998).

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية للاتحاد فقد حددها بأربعة أهداف ، وهي: "حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة، توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه، دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات ، الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة " (السخني ، 1998 ، ص81).

وبالتالي يمكننا القول أن دولة الإمارات العربية المتحدة أوجدت لنفسها قاعدة راسخة من الثوابت والأهداف التي شكلت نقطة الانطلاق لمختلف تعاملاتها مع العالم الخارجي.

ففي محيطها الخليجي بذلت دولة الإمارات العربية جهودها نحو تعزيز العمل الخليجي المشترك وتعميق روابطه وحل خلافاته ... إذ يقول الشيخ زايد "... إننا نتعاون مع إمارات الخليج العربي التي نشكل معها وحدة جغرافية طبيعية ، وأنا أؤمن كل الإيمان بالتعاون الخلاق بين العرب" (العنابي ، 2004 ، ص62). وهو ما ترجمته الدولة الإماراتية بالمساهمة بتأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي ضم إلى الجانب الإماراتي كلاً من السعودية وعُمان، والكويت، وقطر، والبحرين، وبتقديم المساعدات إلى الأشقاء الكويتيين على أثر الغزو العراقي له عام 1990م (العابد وآخرون ، 2006).

وفي المحيط العربي سارت العربية الإماراتية على منوال نهجها السابق، حيث شكلت قضية التضامن والوحدة العربية أولوية مطلقة في السياسة الخارجية للاتحاد، فبصورة مستمرة دعا الشيخ زايد إلى لم الشمل العربي والإسلامي واستعادة تضامنه وتجاوز الخلافات لتتمكن الأمة العربية من مواجهة الأخطار (العابد ، 2004). إذ يقول : "إن تأثيرنا الدولي كبير ، في حالة اتخاذ قرار موحد من ثمانية عشر دولة عربية، لها علاقات دولية في المجالات السياسية والاقتصادية ... ، ولكن الخسارة نابعة من أننا لا نستطيع أن نتفق على رأي واحد ونعمل بإخلاص لتحقيقه" (السخني ، 2002 ، ص74). وسنوضح في الفصل القادم أبرز تلك المواقف والسياسات المتخذة من قبل الدولة الإماراتية تجاه القضايا والأحداث التي عمت المنطقة العربية كالقضية الفلسطينية، والحرب على العراق 2003م... .

أما سياسة الاتحاد في محيطه الدولي، فقد انطلقت نحو إقامة علاقات صداقة مع الدول الأخرى على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي في إطار المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ... وذلك وفقاً لسياسة حيادية شعارها العدل والمساواة لكافة الدول، وهو ما يؤكده الشيخ زايد ،حيث قال : "وفي المجال الدولي اتخذنا سياسة غير منحازة شعارها العدل والمساواة بين جميع الدول صغيرها وكبيرها . وشجبنا المتميز العنصري، ودعونا إلى إقامة علاقات اقتصادية متوازنة وعادلة بين الدول الصناعية والنامية لتمكين المجتمع الدولي من تخفيف معاناة الإنسانية" (الفرار ، 1996 ، ص128).

3.4 أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تعتمد الدول لتنفيذ سياستها الخارجية على مجموعة من الأدوات المتباينة في أهميتها تبعاً للمكانوالزمان والظروف الخاصة بكل موقف . وتعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة علـــى الدبلوماسية، والاقتصاد، والقوة العسكرية كأدوات لتنفيذ سياستها. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الدولة الإماراتية هي سياسة دفاعية تعمل على حماية وصيانة المصالح القومية للاتحاد استناداً إلى الأساليب السلمية الدولية المشروعة (بن سعيد ، 2003).

1.3.4 الأداة الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية من أهم أد وات تنفيذ السياسة الخارجية لا بل أكثرها استخدماً، حيــث تلجأ الدول إلى هذه الوسيلة في جميع الأوقات (السلم والحرب). وقد تطرقنا سابقاً إلى مفهــوم الدبلوماسية، إذ أ شرنا إليها بأنها: "علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الو ظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميــدان هــذه الوظيفــة هــو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب" (الشامي ، 2007 ، ص37).

ولقد كانت أولى قرارات الدولة الإماراتية نحو محيطها الخارجي بعد استقلالها هو قرار انضمامها إلى جامعة الدول العربية في 1971/12/6م، أي بعد أربعة أيام من قيامها (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007). ثم قرار انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1971/12/10م (العنابي ، 2004).

وقد أعلنت الدولة الإماراتية عن تطلعاتها لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مــع جميــع الدول والشعوب وذلك وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق والمُثل الدولية الأخرى.

وقد حرصت دولةالإمارات العربية المتحدة على توسيع دائرة علاقاتهــا مــع عالمهــا الخارجي، إذ ترتبط بعلاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع 146 دولة في العالم من أصل 191 دولة كانت آخرها أيسلندا. كذلك ارتفاع عدد السفارات المقيمة لدى الاتحاد إلى 73 سفارة المقارنة مع ثلاث سفارات كانت موجودة في العام 1971م، وهي سفارة بريطانيا وباكــستان والولايات المتحدة الأمريكية . في حين بلغ عدد القنصليات المقيمة في الاتحاد 54 قنصلية، هذا بالإضافة إلى وجود خمسة مكاتب لبرامج إقليمية ودولية ومنظمات. أما بالنسبة إلى السفارات غير المقيمة لدى الاتحاد فقد بلغ عددها 35 سفارة (العابد ، 2004).

وبالنظر إلى الخصائص التي تميزت بها الدبلوماسية الإماراتية والتي أسس ملامحها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسار على نهجها الشيخ خليفة بن زايد من بعده نجد أنها دبلوماسية هادئة مبنية على الحكمة استُخدمت لمعالجة ما استجد من قضايا مختلفة ما بين الدولة الإماراتية وغيرها من الدول، وقد وضح ذلك الشيخ زايد بقوله : "نحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلاً لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء" (السخني ، 2002 ، ص 64).

ويتضح ذلك من خلال الدبلوماسية الإماراتية المستخدمة تجاه قضية احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى ، طنب الكبرى والصغرى)، حيث ظهرت الدبلوماسية الهادئة في معالجتها وتجنيب المنطقة أبعاد القرارات السياسية السلبية، وهو ما وضحه الشيخ زايد بقوله: "إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول" (السخني ، 1998 ، ص91).

2.3.4 الأداة الاقتصادية:

تعتبر المقدرات الاقتصادية للدول إحدى أهم مصادر نشوء قوتها وزيادة رفاهيتها وثرائها، لذلك يعتبر الاقتصاد من أهم أداوت السياسة الخارجية (مقلد ، 1987).

ويشكل النفط - كما ذكرنا سابقاً – إحدى الأعمدة الاقتصادية الرئيسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهي عاشر أضخم دولة منتجة للنفط في العالم، وسادس أضخم دولة مصدرة له، وخامس أكبر دولة لديها احتياطي نفطي في العالم (العابد وآخرون ، 2006).

ولقد سخرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدراتها الاقتصادية والنفطية لخدمة القضايا العربية والإسلامية، إذ دعمت وبشكل خاص القضية الفلسطينية وقدمت المساعدات الاقتصادية للدول العربية وبلدان العالم النامي، حيث يقول الشيخ زايد آل نهيان "أن ما قدمناه إلى أشقائنا هو جزء من الواجب الذي يفرضه علينا التزامنا القومي تجاه إخواننا في العالم العربي لأننا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية" (العيدروس ، 2002أ ، ص204).

وعمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على توظيف الثروة النفطية لبناء الدولة الحديثة، وتحديث مجتمعها، وتطوير بنيتها التقنية ... وإلى جانب هذا التوظيف المحلي عمدت الدولة الإماراتية إلى استغلال جزءٍ من فائضها النفطي لاستخدامه كأداة من أدوات السياسة الخارجية

وكوسيلة لكسب الأصدقاء وتحييد أكبر قدر ممكن من الأعداء المحتملين (عبد الله ، 2001). إذ قدمت دولة الإمارات مساعدات تنموية كبيرة للدول النامية على شكل منح وإعانات وقروض تنموية غير مقيدة بحجم بلغ أكثر من 106 مليار درهم مع نهاية عام 2002م، حيث يشكل حجم المساعدات الخارجية للدولة أكثر من 3,5% من أجمالي الناتج المحلي سنوياً.

وتقوم على تلك المساعدات مجموعة من المؤسسات والهيئات والجمعيات والصناديق، كمؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية ، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وهيئة الهلال الأحمر... . فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي الإسهامات والمعونات لمؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية خلال الأعوام 1993 و 2003م أكثر من 148 مليوناً و 343 ألف دولار أمريكي (العابد ، 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن مساعدات الدولة الإماراتية الخارجية لم تقتصر على المجالات التنموية والاقتصادية - كما أشرنا سابقاً –وإنما وُظِّفَ جزءٌ منها نحو خدمة أهداف سياسية وقومية عربية. حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكبر الدول العربية النفطية التي خصصت جزءاً من فائضها المالي لمساعدة دول المواجهة العربية (مصر، الأردن، سوريا) ؛ إذ قدمت ما مقداره 50 مليار دولار لهذه الدول الثلاث لدعم جهودها العسكرية والسياسية أمام العدو الصهيوني وذلك قبل توقيع معاهدات (عبد الله ، 2001). بالإضافة إلى الدعم المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ،إذ أمر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في عام 2005م بتمويل بناء مدينة سكنية جديدة في قطاع غزة بكلفة 100 مليون دولار (العابد وآخرون ، 2006).

3.3.4 الأداة العسكرية

تقوم الأدوات العسكرية على استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى، إذ تعتبر من أخطر وأعنف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية (سليم ، 1998).

وتقوم القوة العسكرية لدول الإمارات العربية المتحدة منذ بنائها على رؤية واضحة حددها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بقوله: "لقد عمدنا إلى بناء جيش قوي ذي كفاءة قتالية عالية، لا رغبة في غزو أحد أو قتال إنما ليحمي الأرض ويصون العرض ، ويذود عن حياض الوطن

الذي حقق لأبنائه العزة، واطمأن المواطنون على عيشهم في أمن واستقرارٍ (العابد ، 2004).

غير أنه وبسبب صغر حجم الدولة البالغ 83,600 كم2 (العنابي ، 2004)، وعدد سكانها البالغ حوالي 5,631,00 نسمة (جريدة الرأي ، 2008/2/25)، تظل القدرات العسكرية لدولة الإمارات العربية محدودة خاصةً وأنها لا تطبق التجنيد الإجباري.

إلا أن دولة الإمارات قامت بتنسيق دفاعاتها مع دول الخليج العربي الأخرى من خلال مجلس التعاون الخليجي، وقام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عام 2001م بالتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك مع دول المجلس لتحقيق أمنها الجماعي، حيث تعتبر هذه الاتفاقية أن أي اعتداء على أي من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها جميعاً . وتلتزم هذه الاتفاقية الدول الأعضاء بتطوير قوة ردع الجزيرة وذلك وفقاً لإمكانيات كل دولة (عبيد ، 2004). وقد قامت دولة الإمارات العربية وفقاً لذلك بالمشاركة ضمن قوات ردع الصحراء للدفاع عن دولة الكويت وحمايتها ضد أي عدوان أو أخطار خارجية محتملة.

إضافة إلى ذلك وعلى أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة المساندة و المساعدة للشعب العراقي لإعادة إعمار العراق وإعادة تشغيل مرافقة ومؤسساته، كذلك بادرت دولة الإمارات العربية إلى إشراك قواتها ضمن قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة في إقليم (كوسوفا) لتأمين الحماية والأمن والاستقرار لشعب ذلك الإقليم.

وأخيراً نود أن نشيد إلى أن دولة الإمارات العربية قد ارتبطت بمجموعة من الاتفاقيات للتعاون الدفاعي خلال عقد التسعينيات مع عدد من الدول الأوروبية والأفريقية من بينها فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا التي ارتبطت معها باتفاقيات للتعاون العسكري في مجالات التربية والأبحاث العلمية العسكرية.

في حين أنها قامت ولأول مرة بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري مع الجانب الإيطالي عام 2003م، وذلك للتعاون في مجالات التدريب والمناورات العسكرية المشتركة والصناعات (العابد ، 2004).

الفصل الخامــس

السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه أهم الأزمات والأحداث

1.5 مقدمة

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري من جوانب ا لسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة نتحدث الآن ومن خلال هذا الفصل إلى الجانب العملي التطبيقي منها ، من خلال رصد سلوك الدولة الخارجي تجـ اه مجموعة من الأزمات والأحداث التي عمت وما زالت تعُم محيطها الإقليمي.والتي يمكن عرضها بأربعة أقسام : القسم الأول: يتناول السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى ، وطنب الصغرى)، وأهم تطوراتها بعد عام 1990م. القسم الثاني: يتناول السياسية الخارجية الإماراتية وموقفهـــا تجاه حرب الخليج الثانية عام 1990م. القسم الثالث: يتناول الــسياسة الخارجيـــة الإماراتيـــة ومواقفها تجاه حرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م). القسم الرابع: يتنـــاول السياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية.

2.5 السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وأهم تطوراتها بعد عام 1990م.

منذُ ولادة الدولة الإماراتية، ومسألة السيادة على جزر (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى) تظهر لتعكر صفو علاقاتها مع الجارة إيران، إذ بادر الــشاه فـــي 1971/11/30م وقبيل إعلان قيام الاتحاد الإماراتي باجتياح الحدود البحرية لإمارتي الــشارقة ورأس الخيمـــة ليعلن إحتلاله للثلاث جزر المشار إليها أعلاه (الأعظمي ، 1993).

وقد انطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وباستخدام كافـــة الأدوات السلمية المتاحة نحو استعادة سيا دتها وسيطرتها على تلك الجزر وفقاً لمبادئ وميثـــاق الأمـــم المتحدة والقانون الدولي (الفرار ، 1996).

1.2.5 موقع الجزر الجغرافي، وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية:

تقع الجزر الإماراتية الثلاث في مياه الخليج العربي، وتعتبر جزيرة أبو موسى أكبرها مساحةً إذ تبلغ مساحتها حوالي 35 كم^2 ويبلغ طولها حوالي 7كم وعرضها حوالي 4.5 كم، وهي تحتل موقعاً ذا أهمية إستراتيجية قبالة مضيق هرمز، حيث كانت تتبع إلى إمارة الشارقة التي تبعد عنها بحوالي 75 كم (الخريشا ، 2003).

وتتكون الجزيرة من 300 نخلة تنتشر حول الأراضي الخصبة المزروعة بالحبوب والتي كانت تُصدر إلى الشارقة وبقية الإمارات، إذ ساهمت المياه العميقة وانتشار الآبار والسهول الرملية على تشكيل تلك الخصوبة. هذا ويقطن الجزيرة حوالي 1500 نسمة تقريباً جميعهم من العرب ويمارسون مهنة صيد الأسماك واللؤلؤ والبعض الآخر يعمل بالرعي والزراعة ولكن على نطاق ضيق (العيدروس ، 1999).

أما أهمية الجزيرة فيكمن في مياهها العميقة الصالحة لِرسوِّ السفن، وموقعها في قلب مضيق هرمز الذي يساهم في مراقبة السفن الحاملة للبترول عبر الممر المائي الذي تمر به ناقلات البترول الضخمة وقد ازدادت تلك الأهمية منذُ أن أعطي حق استثمار رواسب أكسيد الحديد فيها لشركة الوادي الذهبي ، هذا بالإضافة إلى احتواء مياهها الإقليمية على النفط، إذ تم اكتشافه في العام 1971م وهو ما يؤكد أهميتها الاقتصادية (الخريشا ، 2003).

أما جزيرة طنب الكبرى ، فتقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى والتي تبعد عنها بحوالي 50 كم، كما وتبعد عن إمارة رأس الخيمة بحوالي 20 كم. وتبلغ مساحتها 9كم^2 تقريباً، وتعتبر سطوحها قليلة الارتفاعات إذ يبلغ ارتفاع أعلى منطقه بها 165 قدماً، ويوجد بها بعض المراعي بالإضافة إلى توفر المياه العذبة، وقد بلغ عدد سكانها حوالي 200نسمه تقريباً (العيدروس ، 1999).

أما ثالث تلك الجزر ، وهي جزيرة طنب الصغرى فتقع عند مضيق هرمز إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى بحوالي 10 كم، وتبعد عن الساحل الغربي للخليج 90 كم وعن الساحل الشرقي 43كم، ويبلغ عرضها ثلاثة أرباع الميل وطولها 2 كم من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وهي غير مستغله تكثر فيها التلال الداكنة والطيور البحرية (الخريشا ، 2003).

وإذا ما نظرنا إلى أهمية الجزر العربية من الناحية الإستراتيجية فـ إننا نلاحـظ أنهـا قـد احتلت موقعاً استراتيجياً مميزاً لوجودها بالقرب من سواحل الخليج، إذ تعتبـر تلـك الجـزر مركزاً للمراقبة يمكن من خلاله رؤية سواحل دول المملكة العربية السعود ية والعراق وإيران . ونظراً لأهمية موقع الجزر والقابعة على مدخل مضيق هرمز (بوابة الخلـيج نحـو المحـيط الهندي) بلغت تلك الجذر ذروتها من الأهمية، إذ تقفُ مشرفةً على حركة المرور في الخلـيج العربي وتتحكم به أيضاً، و أنَّ أيَّ قوة تتمكن من السيطرة على تلك الجزر لا بد لها من فرض تحكمها على المجالات التجارية والعسكرية و السياسية. وهو ما يـنعكس علـى دول الجـوار الجغرافي بمجموعة من التأثيرات نتيجة لتلك الشروط التي ستفرض عليها والمتعلقة بالتجـارة وضرائب مرور السفن عبر المضيق ، وهو ما ينعكس أيضاً على دول العالم إذا ما اسـتطاعت القوة المسيطرة على الجزر من إغلاق مضيق هرمز أمام حركة ا لملاحة الدولية، حيث تمثـل صادرات دول منطقة الخليج من النفط نصف احتياجات العـالم مـن الطاقـة (العيـدروس ، 2002ج).

ومما يؤكد أهمية تلك الجزر الإستراتيجية وقوعها بيد خطي ملاحة بحرية وفقاً لخطـوط الملاحة التي رسمتها منظمة الامكو (منظمة استشارية تهتم بـأمور الملا حـة أُسـست عـام 1948م)، حيث يقع الخط الأول في الشرق ويتجه نحو الخليج في حين يقع الخط الأخـر فـي الغرب ويتجه إلى خارج الخليج العربي (الخريشا ، 2003). ونظراً لتلك الأهمية سعت إيران إلى الاستيلاء على جزر الخليج إلى أن استطاعت احتلالها بالكامل في عام 1992م (الصايغ ، 1997).

أما أهمية الجزر ا لعربية من الناحية الاقتصادية فهي تتمحور حول الثـروات الطبيعيـة الموجودة بها، وبكونها طريقاً لمرور البترول العربي والإيراني نحو العالم الخـارجي ، هـذا وتحوي جزيرة أبو موسى على خامات أوكسيد الحديد التي مُنح امتياز استخدامه لشركة الوادي الذهبي البريطانية منذ بداية القرن العشرين، بالإضافة إلى اكتشاف البترول وبكميات تجاريـة في المياه الإقليمية للجزر العربية الثلاث وهو ما أعلنه حاكم الشارقة آنذاك، إذ قدرت كميـات الإنتاج بِ (13-20) ألف برميل في اليوم وقد استحوذت شـركة (butte gas and oil co. American) الأمريكية على امتياز استخراجه (العيدروس ، 2002ج).

2.2.5 جذور النزاع وتطوراته بعد عام 1990م، وأهم الإدعاءات الإيرانية بملكية الجزر:

كانت الجزر الإماراتية الثلاث تتبع إلى دولة القواسم حكام الساحل العُماني الذين أقاموا إمارة لنجه في جنوب إيران، وقد بدأت أولى الإدعاءات الإيرانية بالجزر منذ العام 1887م عندما تمكنت إيران من احتلال إمارة لنجة العربية، إلا أنه تم الاتفاق فيما بعد على أن جزيرة طنب الصغرى تتبع لجزيرة طنب الكبرى فبادرت السلطات البريطانية بموجب ذلك إلى إنشاء منار لإرشاد السفن في جزيرة طنب الكبرى بإدارة شيخ الشارقة في العام 1913م (رجب ، 1997).

وفي مطلع العشرينيات أظهر الجانب الإماراتي عدة احتجاجات على مجموعة من القضايا، ففي بداية الأمر أصدر احتجاجاً على ضم جزيرتي طنب الكبرى والصغرى إلى أملاك إمارة رأس الخيمة بعد أن استقلت عن إمارة الشارقة في العام 1920م، ثم احتجت على إعطاء حاكم إمارة الشارقة امتياز للحفر في جزيرة أبو موسى للشركة البريطانية إلا أن جميع تلك الاحتجاجات باءت بالفشل بعد أن رُفضت من الوزير المفوض البريطاني في طهران (الخريشا ، 2003).

وبعد سلسلة من المطالب الإيرانية في البحرين وجزيرة أبو موسى أقدمت إيران في العام 1930م على عرض اقتراح تضمن فحواه تخلي إيران عن المطالبة بالبحرين وجزيرة أبو موسى على أن تُقنع الحكومة البريطانية شيخ رأس الخيمة ببيع جزيرة طنب، إلا أن رفض الشيخ القاسمي دفع بالجانب الإيراني إلى طرح اقتراح آخر لاستئجار الجزيرة بدلاً من بيعها لمدة خمسين عاماً ، وبعد الضغوطات البريطانية وافق حاكم إمارة رأس الخيمة على الاقتراح الإيراني،ولكن بعدة شروط تتضمن الإبقاء على علم رأس الخيمة مرفوعاً على الجزيرة وعدم التعرض لرعايا إمارة رأس الخيمة في الجزيرة، وحرية الملاحة، إلا أن ذلك الاقتراح قد جُمِّد لأسباب متعلقة بالشروط السابقة (الخريشا ، 2003).

وأثارت إيران أزمة في العام 1934م عندما منح حاكم الشارقة لشركة بريطانية امتياز استثمار الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى، إذ اعتبرت إيران ذلك خرقاً على اعتبار أن مسألة السيادة على الجزيرة لم يتم الاتفاق عليه بعد ، وهو ما حدا بها إلى المطالبة بإلغاء العقد إلا أن الجانب البريطاني تجاهل تلك المطالبة.

وفي العام 1964م، وعلى أثر منح إمارة الشارقة ورأس الخيمة امتياز التنقيب عن البترول في المياه الإقليمية لصالح إحدى الشركات الأمريكية في خطوة هدفت من خلالها إلى تجديد مساعيها نحو الاستيلاء على الجزر ، قامت إيران بوضع علامات ترمز إلى السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث غير أن تلك العلامات انتُزعت نتيجة للضغوط البريطانية (السيار ، 1996).

وبمقترحات بريطانية دخلت إيران في مفاوضات مع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لإجراء اتفاق حول تقسيم السيادة وعوائد النفط للجزر بين الطرفين، انتهت في 1971/11/29م برفض حاكم إمارة رأس الخيمة الاتفاق وقبول حاكم إمارة الشارقة اقتسام جزيرة أبو موسى مع إيران. وقد عبَّر حاكم إمارة الشارقة سبب قبوله ذلك بقوله: بعد أن تأكدت من نوايا إيران في امتلاك الجزر عسكرياً لوجود البترول بها ارتأيت إلى حل المشكلة اقتصادياً وتجميدها سياسياً (الخريشا ، 2003). هذا بالإضافة إلى أن قرار بريطانيا عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي وسحبها لمظلة الحماية عن الإمارات كان لهُ أكبر الأثر في دفع شيخ الشارقة نحو توقيع تلك الاتفاقية (التدمري ، 1994).

إلا أن مطامع إيران كانت ترنوا إلى أبعد من ذلك، فقبل يومين من موعد الانسحاب البريطاني من الخليج وتحديداً في 1971/11/30م، قامت إيران باحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأجزاء استراتيجيه من جزيرة أبو موسى الأمر الذي دفع بحاكم الشارقة (القاسمي) إلى إيجاد تسوية مع الجانب الإيراني حول جزيرة أبو موسى وقد تم ذلك فعلياً في 1971/12/9م، إذ استطاعت الشارقة من أن تحافظ على سيادتها في الجزيرة، وأبقت علمها مرفوع، وتم تقاسم مصادر دخل الجزيرة من الموارد الطبيعية بين الطرفين (رجب ، 1997).

وخلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988م، قامت الأخيرة بتوسيع دائرة نفوذها ووجودها العسكري على أراضي جزيرة أبو موسى.

ومع بداية عقد التسعينات، وعلى أثر التحول الذي طرأ على النظام الإقليمي للخليج العربي والمتمثل بانهيار القوه العراقية ، صَعدت إيران من تحركاتها تجاه الجزر الإماراتية وبالأخص تجاه جزيرة أبو موسى، إذ فرضت إيران لتوسيع نطاق سيطرتها على الجزيرة قانوناً جديداً يقتضي بضرورة حمل تأشيرات للدخول والخروج من وإلى الجزيرة، بالإضافة إلى تشييدها مطاراً وميناء بحرياً وطرقاً ومنشئات عسكرية... خارج نطاق المنطقة المخصصة

لها وفقا لاتفاقية الشارقة عام 1971م، ثم قامت إيران في العام 1992م بإبعاد 60 عاملاً ومنع بعض المواطنين الإماراتيين من النزول إلى أراضي الجزيرة، بالإضافة إلى منحها الوافدين من غير مواطني دولة الإمارات بطاقات تحمل الهوية الإيرانية (رو ، 2003).

وقد بلغت التجاوزات الإيرانية ذروتها في 1992/11م، عندما أقدمت قواتها البحرية على احتلال جزيرة أبو موسى وفرض سيطرتها الكاملة وطرد سكانها العرب والإخلال بالاتفاق المبروم مع إمارة الشارقة (الاعظمي ، 1993).

وبالتالي استخدمت إيران سياسة فرض الأمر الواقع، فهيمنت على الجزر الثلاث الإماراتية وأحدثت تغييرات تاريخية وقانونية وديمغرافية على الجزر وذلك وفقاً للإجراءات المشار إليها سابقا ولإجراءات لاحقة تخللها إنشاء القواعد العسكرية وبناء المدن ومرافقها وتمارين عسكرية في مياه الخليج ... (رو ، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى والصغرى) قام على مجموعة من الأُسس والإدعاءات، إذ أشارت إيران إلى أن شيوخ القواسم المقيمين في (لنجة) على ساحل الخليج كانوا مواطنين إيرانيين يحكمون لنجة كممثلين عنها وذلك في العام 1887م، بالإضافة إلى ظهور هذه الجزر في خرائط وزارة الحرب البريطانية على أنها جزر إيرانية وقد حصل شاه إيران على نسخة منها بواسطة الوزير المفوض في طهران عام 1888م (رجب ، 1997).

3.2.5 السياسات والمواقف التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه الاحتلال الإيراني للجزر:

في البداية وقبل الحديث عن سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني لجزرها الثلاث، لا بد من تفنيد تلك الادعاءات المشار إليها أعلاه والخاصة بإدعاء إيران بملكيتها للجزر الثلاث.

فالبرغم من أن شيوخ القواسم الذين حكموا لنجة والجزر العربية الثلاث كانوا في أواخر أيامهم تابعين للحكومة الإيرانية وموظفين لديها، إلا أن علاقة ارتباطهم بالجزر كانت قبل أن يظهر الاحتلال الإيراني وبمدة طويلة، حيث كان شيوخ القواسم يحكمون هذه الجزر قبل أن يطأ الإيرانيون بأقدامهم تلك الجزر، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الخريطة كوثيقة رسمية خاصةً، وإنه لم يرها أحد.

وتجدر الإشارة إلى أن هـ ناك أدلة وبراهين تثبت ملكية الجزر للدولة الإماراتيـــة، حيــث أشارت سجلات وزارة الهند في أواخر القرن التا سع عشر إلى وجود مراسلات رسمية تــدعم الإمارات بشكل كبير في ملكيتها للجزر، إضافةً إلى الدراسات العديدة التي أعــدّها قــانونيون عرب، وأجانب يُخلصون بها إلى أن الجزر الثلاث هي جزر عربية تعود ملكيتها إلى الإمارات العربية المتحدة... (الخريشا ، 2003).

منذ ولادة الدولة الإماراتية في 1971/12/2م، ومحور الدبلوماسية الهادئة يُشكل أحد أهم محاور التعامل مع قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة، إذ تؤمن القيادة الإماراتية بأنَّ إتبــاع الوسائل السلمية هو الطريقة المُثلى لحل مشكلات الحدود مع دول الجوار الجغرافي.

فعلى الرغم من حدوث التجاوزات الإيرانية في الجزر الإماراتية الثلاث عــام 1971م، إلا أن هنالك بصيصٌ الأمل كان يراود الدولة الإماراتية بأن تُدرج إيران القــضية ضــمن ســلم أولويات البحث بين الطرفين نتيجة للعلاقات الجيدة التي كانت تجمعهــا بــشكل عــام ، إلا أن إحداث إيران لتجاوزات أخرى أعطى دليلاً واضحاً لدى الدولة الإماراتية بأن إيران قد قطعت الدبلوماسية الهادئة (الخريشا ، 2003).

وطوال فترة الاحتلال التجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استخدام عدة وسائل في مسار سياستها المتبعة مع قضية الجزر، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلــة تأســيس الدولــة وقيامها اتبعت الإمارات المتحدة أسلوب التهدئة وضبط النفس وعدم الانفعال في تعاملها مــع الاحتلال الإيراني وذلك لإنهاء الإجراءات التعسفية الإيرانية على الجزر واســتعادة ســيادتها (السويدي ، 1996). وهو ما أشار إليه الشيخ زايد آل نهيان بقوله: "نحــن نبــذل المــساعي الهادئة، ونبذل هذه المساعي أيضلتبقى علاقاتنا بإيران علاقة طيبة . فهناك يجــب أن يــسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران، وأيضاً أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة وهي إيران وأخرى مسلمة هي دولة الإمارات العربية المتحدة" (السخني ، 2002 ، ص65).

وقد نشطت تلك الدبلوماسية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضــي، إذ أعلــن المجلس الأعلى للإتحاد في أول بيان له بعد إعلان قيام الاتحاد في 1971/12/2م اســتنكاره لمبدأ استخدام القوة، واحتلال إيران للجزر الثلاث داعياً إياها إلى ضرورة احتــرام الحقــوق المشروعة للآخرين، ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بينهما بالطرق السلمية المتعارف عليهــا

دولياً، إلا أن الجانب الإيراني أبدى عدم اكتراثه ورفضه إلى كافة الجهود السلمية (الخوالدة وآخرون ، 2003).

إلا أن دبلوماسية الدولة الإماراتية الهادئة لم ينتج عنها سوى مزيداً من التجاوزات والانتهاكات الإيرانية والتي توجه باحتلالها لجزيرة أبو موسى ، وفرض السيادة عليها بالكامل في العام 1992م، إذ تحولت الجزيرة إلى قلعة عسكرية حصينة أقلقت الدولة الإماراتية ودفعتها نحو انتهاج سياسة أكثر حدة من ذي قبل، حيث اتبعت وفي خطوة لاحقة أسلوب الحزم السياسي والدبلوماسي لشد أكبر قدرٍ ممكن من التأييد والدعم الخارجي لدفع إيران نحو إيقاف استفزازاتها بالمقام الأول ومن ثم النظر باحتلالها بالمقام الثاني (عبد الله ، 2008).

وقد حدث هذا التحول بعد سلسلة من المفاوضات الإماراتية - الإيرانية التي بدأها وزير الخارجية الإماراتي في العاصمة الإيرانية طهران، وانتقلت إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي خلال شهر أيلول / سبتمبر عام 1992م، غير أن تلك المفاوضات لم تحقق أي تقدم يذكر بسبب تشدد الموقف الإيراني ، وتعنته الأمر الذي دفع بالدول الإماراتية إلى تصعيد مواقفها و تحركاتها السياسية والدبلوماسية لتنتقل إلى القنوات والمنتديات الإقليمية والدولية، والمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية (الركن ، 1996).

المبادرات والمواقف الرسمية الداخلية : بعد أن خرقت إيران اتفاقيتها مع إمارة الشارقة وقيامها باحتلال جزيرة أبو موسى في عام 1992م، ألقى الشيخ زايد خطاباً بين فيه أن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث هو انتهاك لسيادة أراضيها وأمن منطقتها، وقد قامت الإمارات العربية في 1993/5م بمحاولة لإجراء مباحثات مع الجانب الإيراني عندما التقى وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية مع وزير الخارجية الإيراني في إمارة أبو ظبي، حيث ناقشا معاً العلاقات الثنائية وسُبل تعزيز الحوار بين البلدين لإزالة ما يعترض الطرفين من خلافات (رو ، 2003).

وفي نفس العام طرح الشيخ زايد مبادرة دعا فيها الجانب الإيراني إلى حوار مباشر للوصول إلى حل ينهي النزاع بين الطرفين، إذ أدلى قائلاً : " إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار، والالتزام بالطرق السليمة من أجل إنهاء هذا الاحتلال ... تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول " (السخني ، 2002 ، ص69).

وخلال عامي 1994م-1995م، أدلت الجهات الرسمية في الإمارات مجموعة من التصاريح تم من خلالها توضيح أحقية دولة الإمارات في ملكيتها للجزر الثلاث والاعتراض على التغيرات التي أحدثتها إيران عليها.

وقد وجه الشيخ زايد نداءً إلى القادة بدولة إيران عام 1996م، يدعوهم من خلاله إلى الاستجابة للمبادرات الإماراتية السلمية لحل النزاع القائم بينهما حول الجزر، وهو ما يشير إليه قائلا: " ... نجدد دعوتنا إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة إلى نداءاتنا ومبادرتنا من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع على الجزر الثلاث عن طريق مفاوضات ثنائية جادة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ومن جانبنا فقد أبدينا حسن النوايا تجاه إيران على أكثر من صعيد بما يكفي لكي يحددوا خياراتهم انطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة ". إلا أن إيران أبدت عدم حسن نواياها بتوسيع وجودها في الجزر، وهو ما دفع الدولة الإماراتية إلى القيام بإرسال مذكرة احتجاج رسميه للحكومة الإيرانية توضح بها بأن ما تقوم به من مشروعات داخل الجزر هو أمر غير مقبول ويهدف إلى تغيير الأمر الواقع (رو ، 2003 ، ص92).

وفي تصريح للشيخ زايد بصحيفة الحياة اللندنية بعد أن تولى الرئيس محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإيرانية في العام 1997م، تحدث قائلاً: " إن استئناف الاتصالات مع إيران بشأن الجزر الثلاث أمر يعود إلى إيران ونتمنى أن تتسم سياسة إيران في ظل الرئيس الجديد بالعدالة والاتزان لكي يصبح الحل ممكناً .. كما دعا الشيخ زايد إيران إلى الحوار الجّاد الصادق باعتباره مفتاحاً لحل قضية الجزر أولاً وإعادة علاقات حسن الجوار الخليجية-العربية معها ثانياً (الخوالدة وآخرون ، 2003 ، ص70). حيث أبقت الإمارات باب الحوار مفتوحاً عندما زارها وزير الخارجية الإيراني في العام 1998م والتقت بقيادتها ومسئوليها لبحث جوانب الخلاف بين البلدين (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007). وقد أوضح الشيخ زايد نتائج تلك الزيارة بقوله : " هذه الزيارة لا تختلف عما سبقت من زيارات لمسؤولين إيرانيين للدولة خلال العامين الماضيين إلا في الشيء القليل الذي يمثل في تغيير باتجاههم نحو الصواب ... وهذا ما تأمله " (الخوالدة وآخرون ، 2003 ، ص73).

إلا أن المناورات العسكرية البحرية التي قامت بها إيران في الجزر الثلاث والمياه المحيطة بها قد شكلت عامل قلق للدولة الإماراتية ودول الخليج العربي بشكل عام وهو ما

دفعها جميعاً إلى إرسال مذكرات احتجاج للدولة الإيرانية عام 1999م. غير أن تجاوزات إيران استمرت بعد تلك الاحتجاجات ببناء البلديات والمؤسسات التعليمية في الجزر.

وفي عام 2002م زار نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية دولة الإمارات العربية لإجراء مباحثات بين الطرفين، تلاها زيارة أخرى لنائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية-الإفريقية عام 2003م، سلّم خلالها رسالة إلى الشيخ زايد من الرئيس الإيراني تتناول قضية الجزر إلا أنها لم تتضمن أي مقترحات جديدة تدفع بالقضية نحو الأمام (مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 2007).

وبنداءات مستمرة ومتوالية جدد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الدعوة للحكومة الإيرانية عام 2004م للدخول بمفاوضات جدية أو إحالة القضية للتحكيم الدولي أو لمحكمة العدل الدولية (جريدة الرأي، 2004/12/3)، إلا أن الجانب الإيراني استمر بإتباع سياسة اللامبالاة وعدم الاكتراث مؤكداً سيادته على تلك الجزر واعتبارها بأنها جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة الإيرانية (جريدة الرأي، 2006/6/17).

إلا أن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أكد مجددا في العام 2007م تصميم الدولة الإماراتية على استعادة جزرها الثلاث موضحاً ذلك بقوله: " إن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ... هي جزء عزيز لا يتجزأ من دولتنا ولن نألو جهداً في استعادتها والمطالبة بعودتها للسيادة الوطنية " (جريدة الرأي، 2007/12/2).

وانطلاقا من ذلك توجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستعانة بجهود الوساطة الدولية، حيثُ أعلن مسئول إماراتي في 2008/5/24م أن دول الإمارات العربية المتحدة طلبت من موسكو إقناع إيران لإجراء مفاوضات مباشرة حول الجزر، وذلك في أثناء الزيارة التي قام بها وفد من المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي لروسيا، في حين أبدى الجانب الروسي استعداده لذلك (جريدة الرأي، 2008/5/25). غير أن إيران رفضت وساطة روسيا معتبرةً سوء التفاهم القائم مع الجانب الإماراتي حول الجزر أمرٌ يمكن حلُه عبر مباحثات ثنائية بينهما دون الحاجة إلى تدخل أطراف دولية أُخرى (جريدة الرأي، 2008/5/27)، وهو ما يشير إلى تباين المواقف الإيرانية وتناقصها وعدم جديتها ورغبتها في حل النزاع، وهي رسالة إيرانية ذات دلائل مضمونها أنها ليست معنية بالحديث عن أي حل سياسي أو قانوني وبأنها دولة إقليمية ذات مقدرات عسكرية اقتصادية وجغرافية تستقوي على جيرانها (المعايطة، 2008).

على المستوى الخليجي : توجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وعرضت قضيتها عليها في الدورة الثالثة عشرة خلال شهر ديسمبر 1992م، إذ عبرت الدول الأعضاء عن قلقها الشديد حيال الإجراءات الإيرانية غير المبررة في الجزر مطالبة الجانب الإيراني بضرورة انتهاء احتلاله، وفي ختام الدورة أكدت دول المجلس عن تضامنها وتأييدها المطلق لموقف الدولة الإماراتية ودعمها لكافة الإجراءات والوسائل السلمية لاستعادة السيادة الإماراتية على جزرها الثلاث استناداً إلى الشرعية الدولية . وفي 22 ديسمبر 1993م، طالبت دول المجلس إيران إلى إجراء حوار مباشر حول الجزر مع الجانب الإماراتي تماشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبدأ الاحترام المتبادل وحسن الجوار (رجب ، 1997).

وفي خطوة لاحقة، استحدثت دول المجلس بمطلع عام 1999م لجنة ثلاثية معنية بالجزر، ضمت مندوبين عن المملكة العربية السعودية، وعُمان، وقطر لوضع آلية لمحاولة حل قضيه الجزر من خلال مساعدة الطرفين للدخول في مفاوضات مباشرة لمساعدة الطرفين للتوصل إلى حل (رو ، 2003).

وقد دعت القمة التشاورية الثانية لدول مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت بسلطنة عُمان في 2000/4/29م الجانب الإيراني للتجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية السابقة الذكر ؛ لإيجاد آلية تفاوض بين الدولتين المتنازعتين : إيران والإمارات حول الجزر الثلاث، إلا أنه لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر في مسار عمل تلك اللجنة.

هذا وقد لجأت دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين التي انعقدت بالبحرين في شهر 2000/12م إلى تكليف المجلس الوزاري للمجلس بالنظر في الوسائل السلمية المتاحة التي تكفل لدولة الإمارات حقها في جزرها الثلاث بعد أن رفضت إيران التعاون مع اللجنة الثلاثية المكلفة من قبل المجلس (الخوالدة وآخرون ، 2003)

وقد جددت دول مجلس التعاون في القمة الرابعة والعشرين التي عقدت بالكويت في 2003/12م من دعمها المتواصل لدولة الإمارات العربية في حقها بالسيادة على جزرها الثلاث، ومياهها الإقليمية، وإقليمها الجوي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات (العابد ، 2004).

على المستوى العربي : قامت دولة الإمارات العربية ومن خلال سلسلة من الاجتماعات في العام 1992م بتعريف مجلس جامعة الدول العربية بمجريات القضية (رو، 2003). حيث

أعربت جامعة الدول العربية عن تأييدها للدولة الإماراتية في كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد حقها في السيادة على الجزر الثلاث (الخريشا ، 2003).

وفي 1996/12م قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بـ تعميم نسخة من مذكرة احتجاج رسمية وجهتها دولة الإمارات العربية المتحدة للحكومة الإيرانية ، نتيجة استمرارها في تطبيق سياسة فرض الأمر الواقع لتكريس هيمنتها على الجزر الثلاث من خلال أقامت قواعد عسكرية، ومطارات، وجامعة وقد استمرت جامعة الدول العربية خلال السنوات اللاحقة دعمها لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة في قضيتها أمام الدول الإيرانية (رو ، 2003).

على المستوى الدولي : عَمدت الدولة الإماراتية إلى توضيح قضيتها للمجتمع الدولي، إذ بين وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التجاوزات الإيرانية تجاه جزرها الثلاث واستمرارية الاحتلال ورفضها الاتفاق لحل النزاع وذلك في خطاب لهُ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والأربعين، وحقيقة الأمر أن مسألة الجزر الثلاث أثيرت أكثر من مرة أمام الأمم المتحدة، إذ كانت أولى التحركات الإماراتية في 1971/11/2م بعد إعلان استقلالها مباشرة (الخريشا ، 2003).

وبعد أن صَعَّدت إيران من إجراءاتها تجاه جزيرة أبو موسى ومن ثم احتلالها في العام 1992م، التقى الشيخ زايد بالأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (الدكتور بطرس غالي)، حيث بحث الطرفان موضوع الجزر الثلاث سوياً، ثم قام الأمين العام بإجراء اتصالٍ هاتفي مع ممثل إيران في الأمم المتحدة لبحث ذات الموضوع وقد أعرب الأمين العام عن أمله في أن تتوصل الإمارات وإيران إلى حل لمشكلة الجزر مؤكداً في الوقت ذاته على دور المنظمة واستعدادها للعب دور الوسيط والمحكم بين الطرفين لحل النزاع (عبدول ، 1994).

وفي خطابٍ لهُ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997م، تحدث مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة مرحباً بحكومة محمد خاتمي الجديدة وبتصريحاتها وتوجهاتها نحو تعزيز علاقات حسن الجوار . إلا أنهُ أبدى تخوفه من الإجراءات الإيرانية المتصاعدة تجاه الجزر والمتمثلة بإضافة القواعد العسكرية والمدنية لتكريس هيمنتها وفرض سيادتها على الجزر، وهو الأمر الذي دفع حكومة الإمارات إلى توجيه مذكرة للأمم المتحدة في عام 1999م، توضح بها ذلك (رو ، 2003).

وفي خطاب آخر ألقاه وزير خارجية دولة الإمارات العربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/8م بيَّن خلاله أن استمرارية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث يكشف حقيقة النوايا الإيرانية في انتهاك السيادة الإقليمية للدولة الإماراتية وهو ما يتعارض كذلك مع توجهاتها السلمية (الخوالدة وآخرون ، 2003).

ثم قامت الإمارات بالاحتجاج وبصورة علنية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000م على رفض إيران لكافة جهود اللجنة الثلاثية السلمية لحل النزاع (رو ، 2003).

وفي عام 2003/9م جددت دولة الإمارات العربية المتحدة ومن خلال خطاباتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعواتها للإيرانيين لإعادة النظر في قراراتهم والتجاوب مع مبادراتها السلمية والرامية إلى الدخول في مفاوضات سليمة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية (العابد ، 2004).

وقد طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2005م من الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) الإبقاء على ملف نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث على جدول أعمال مجلس الأمن (جريدة الرأي ، 2005/5/11).

وبعد أن تعثرت كافة الجهود السلمية لحل مشكلة الجزر توجهت دولة الإمارات إلى القضاء من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوط به تسوية النزاعات بين الدول إلا أن إيران رفضت هذه الوسيلة علماً بأن الدولة الإماراتية كانت مستعدة لقبول أي حكم تحكم به المحكمة (الخريشا ، 2003).

3.5 السياسية الخارجية الإماراتية وموقفها تجاه حرب الخليج الثانية عام 1990م:

كان لازمة الخليج الثانية بعد أن شارفت الحرب الباردة على نهايتها ، الاختلاف الكبير في قرارات ومواقف الدول تجاه أطراف النزاع ، فنشوء الأزمة في الظاهر كان أساسه التراكمات التاريخية وفي الباطن كان التخطيط المسبق والمدروس من قبل الأطراف الخارجية الذين تعمدوا إثارة الفتن والنزاعات في المنطقة العربية والخليجية بشكل خاص (قطيشات ، 2002).

قد أحدثت الأزمة انقساماً كبيراً داخل الصف العربي، فتعَدُد الرؤى حول كيفية حل الأزمة كان لهُ انعكاسات على طبيعة العلاقات في المنطقة، وأن انهيار التوازن الاستراتيجي

الذي كان العراق يشغل جزءاً منهُ ، انعكاساته على المنطقة العربية بشكل عام وعلى طبيعة العلاقات في منطقة الخليج العربي، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الحامي الرئيس للأمن والاستقرارفي دول الخليج العربي في ظل وجود جارة ذات مقدرات متنامية (إيران) (إدريس ، 2000).

1.3.5 أسباب الأزمة وتطوراتها:

لقد قامت أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت نتيجة مجموعة من الأسباب يمكن أن أُجزها بالآتي:

1. أسباب تاريخية: هناك مجموعة من الأدلة والبراهين تؤكد أن أزمة الخليج الثانية لها جذورها التاريخية المتراكمة عبر الزمن والتي اندلعت بعد أن توافر لها المُناخ المناسب، إذ كان العراق مراراً وتكراراً يطالب بضم الكويت إلى كيانه على اعتبار الكويت، ومنذُ عهد الدولة العثمانية، كانت تتبع إدارياً إلى محافظة البصرة العراقية ، وهو ما أشعل فتيل الأزمة بين البلدين، خاصةً عندما رفض حاكم العراق عبد الكريم قاسم الاعتراف بالكويت بعدما استقلت الأخيرة في العام 1961م.

وقد توج ذلك النزاع بالصراع حول الحدود عندما أقدم العراق عام 1973م بإدخال قواته العسكرية إلى الكويت لصد هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر العراقي دون الحصول على إذن مسبق من قبل دولة الكويت (قطيشات ، 2002). بيد أن العراق أعلن قبوله بالحدود المرسومة ما بين البلدين شريطة قيامه بضم جزيرتي (وربه ، وبوبيان) منفذيّ العراق على الخليج العربي (أبو جاموس ، 2005).

2. أسباب اقتصادية: عندما انهت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988م، خرج العراق مفعماً بنشوة الانتصار مكبلاً بخسائر بشرية ومادية قُدرت بأكثر من مليون قتيل ، وبأكثر من 80 مليار دولار. وقد كانت الكويت أكبر الدائنين للعراق، حيث قَدّمت للأخير ما يقارب 30 مليار دولار طوال مدة حربه مع إيران ، والتي امتدت لثماني سنوات (قطيشات ، 2002). حيث كان الرئيس العراقي السابق صدام حسين يأمل في إسقاط هذه الديون والحصول على مساعدات مالية تعوض العراق عن خسائره ؛ فبادر لمطالبة دول

الخليج العربي بتقيم مساعدات لإعمار العراق على غرار مشروع مارشال الأمريكي في 1947م، وهو ما قوبل بالرفض (شليم ، 2001).

وأتهم العراق الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بالمغالاة وتجاوز حصصهما من إنتاج النفط الأمر الذي أدى في النهاية إلى إغراق السوق البترولية بكميات تفوق احتياجاتهما لتنخفض أسعار البترول وتؤثر على اقتصاديات العراق (مسعد ، 2001). وقد عبر الرئيس العراقي السابق صدام حسين عن ذلك بقوله: "إنهم يستخرجون كميات هائلة من البترول مما يساعد على الإبقاء على أسعارها المنخفضة، وكلما انخفض سعر البرميل دولاراً واحداً يخسر العراق بليون دولار في السنة الواحدة فأنتم في الواقع تشنون حرباً اقتصادية على بلادي " (العايد ، 1993 ، ص19). وبالتالي أقدم العراق على توجيه رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية موضحاً بها ذلك ، وهو ما نفته الحكومتان الكويتية والإماراتية مؤكدتين التزاميهما بحصصهما من الإنتاج النفطي (أبو جاموس ، 2005).

3. أسباب أيديولوجية: هناك خلاف فكري أيديولوجي قام بين طرفي النزاع في إدارتهما للشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية، فيعتمد العراق بشكل أساسي على المبادئ القومية والثورية، في حين تعتمد الكويت على الفكر الليبرالي الغربي متأثرة بفترة ما قبل الاستقلال وهو ما شكل مصدراً من مصادر النزاع (قطيشات ، 2002).

4. أسباب خارجية: تشير كثير من الآراء والاتجاهات إلى أن حرب الخليج الثانية هي عبارة عن مؤامرة أعدها ووضع سيناريوهاتها جهاز الاستخبارات الأمريكية في العام 1988م، حيث عقدت عدة اجتماعات كان آخرها في النصف الأول من عام 1990م، لمناقشة أسلوب الرد الأمريكي على الاعتداء العراقي المستقبلي للكويت (الرفاعي ؛ قبيسي ، 2004).

وقد مهدت لذلك سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق آنذاك، آبريل جلاسبي عندما التقت بالرئيس العراقي السابق صدام حسين في 25 يوليو 1990م، وأعطتهُ ضوءاً أخضراً لإجراء تحرك عراقي نحو الكويت مطمئنةً بقولها: "إننا ليس لنا رأي في الصراعات العربية -العربية مثل نزاع الحدود الذي بينك وبين الكويت" وهو ما فهمه الجانب العراقي بأن أمريكا سوف تبقى على الحياد في حال قيام حرب، أو أن ردها لن يصل إلى درجة قيامها بهجوم عسكري نحوه (شليم ، 2001 ، ص103).

ويمكن القول أن أزمة الخليج الثانية تعتبر تـ طبيقاً متكاملاً لإستراتيجية الأمن القـومي الأمريكي التي تم ذكرها سابقاً ، إذ إن تأمين الاحتياجات الأمريكية مـن الطاقـة وضـمان الحصول على النفط وانسيابه بأسعار منافسة شكّ ل أهم المصالح والأهداف الأمريكية فـي تلك الفترة وفي فترات لاحقة إلى الآن (أبو جاموس ، 2005).

وبالتالي قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً للقضاء على القو ة العراقية المتنامية حتى يتسنّى لها السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج العربي (صبح ، 1998).

أمّا عن بداية الأزمة وتطوراتها، فلم يكن إ خفاق مـؤتمر جـدة فـي 1990/7/31م، إلا شرارة أشعلت فتيل نيران الأزمة بين العراق والكويت بعدما فشلت المفاوضات بين الطرفين ، إذ أقدم العراق بقيادة صدام حسين على اجتياح الكويت في 1990/8/2م،بعد يومين فقط مـن انتهاء أعمال مؤتمر جدة (الكتاب الأبيض ، 1991). وهو ما دفـع الجانـب الكـويتي إلـى المسارعة بطلب المساعدة الخارجية حين طلب سفيرها لدى واشنطن يد المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم التالي للاجتياح (إدريس ، 2000).

في بداية الأمر صرح الرئيس الأمريكي بوش الأ ب بأن أمريكا لا تناق ش مسألة التـدخل ألا أنه عاد وأدان العدوان في نفس اليوم بعد ما التقى برئيسة الوزراء البريطانية، مارجريـت تاتشر، التي حثته على ذلك بوصفها صدام حسين "هتلر الثاني". ثم اقترح بوش طـرح الأمـر على مجلس الأمن الدولي (شليم ، 2001). الذي أصدر قرار رقم 660 أدان الغزو، وطالـب العراق بسحب قواته بشكل فوري ، إلا أن العر ق لم يم تثل إلى قرار المجلس مما دفع الأخيـر إلى إصدار قرار رقم 661 والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية من مقاطعة مالية وتجاريـة... في 1990/8/6 (احمد ، 2005).

في هذه الأثناء كانت المملكة العربية السعودية رافضة فكرة وجود قـوات دوليـة علـى أراضيها، مما حدا الجانب الأمريكي إلى اتباع أسلوب التضليل عن طريق إيهـام الـسعودية وإقناعها بأن هناك تحركات لحشود عراقية على مقربة من حدودها وهو ما دفـع بهـا إلـى استقبال وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) لإجراء اتفاق حول استقبال قوات أمريكية علـى أراضيها وتم ذلك فعلياً في 1990/8/8م بشرط سعودي، يقتضي عدم إنشاء قواعد عـسكرية دائمة على أراضيها (إدريس ، 2000).

وفي مبادرة عراقية، عرض الرئيس صدام حسين في 1990/8/12م، اقتراحاً يقوم على الربط ما بين خروجه من الكويت وانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما أثار حفيظة الأمريكان، ودفعهم لرفض ذلك مصرحين بأنه ليس لصدام ثمة علاقة بالمشكلة الفلسطينية التي سوف ينظر في علاجها بعد أن يسحب العراق قواته من الكويت دون أية قيود أو شروط (شليم ، 2001).

وبعد فشلت سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في ظل استمرارية الرفض العراقي للانسحاب من الكويت ، أصدر مجلس الأمن الدولي قرار 678 في 1990/11/29م الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق في حال عدم سحب قواته من الكويت قبل تاريخ 1991/1/15م (القرعى ، 1991). وبانتهاء المهلة المحددة قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لتحقيق أهدافها المعلنة بإخراج القوات العراقية من الكويت وإعادة شرعيتها، وضمان أمن رعاياها (احمد ، 2005). وعليه بدأت عملية عاصفة الصحراء بالهجوم الجوي في 1991/1/7م تلاها الهجوم البري في 1991/2/24م، إلى أن أوقف الرئيس الأمريكي الحرب بعد أن انسحبت القوات العراقية من الكويت في 2/26 وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 (جارنم ، 2001). لتنتهي الحرب وتحققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها، بيد أن صدام حسين تُرك على رأس السلطة العراقية لقمع انتفاضة الشيعة في الجنوب وانتفاضة الأكراد في الشمال خوفاً من قيام دولة كردية عراقية، وجرى تخفيف العقوبات الاقتصادية لأسباب إنسانية ، حيث تم طرح برنامج النفط مقابل الغذاء (لوفابفر ، 2006). هذا وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارهُ رقم 822 في العام 1992م والخاص بترسيم الحدود بين الطرفين المتنازعين: الكويت والعراق (وزارة الإعلام والثقافة ، 1993).

2.3.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه أزمة الخليج الثانية:

خلال الفترة التي سبقت اندلاع أحداث أزمة الخليج الثانية عام 1990م، كانت الدولة الإماراتية تقدم المساعدة والدعم المالي والمعنوي للعراق بشأن العديد من قضاياه، كحربه مع إيران (رو ، 2003). إلا أن اتهام العراق الكويت ودولة الإمارات العربية بتجاوز حصصهما من إنتاج البترول – كما ذكرنا سابقا - (أبو جاموس ، 2005). دفع الدولة الإماراتية لإرسال

مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لتغيير تلك الاتهامات وتؤكد التزامها بحصص الإنتاج النفطي المقرر لها (رجب ، 1997).

وعندما أقدم العراق على اجتياح الكويت في 1990/8/2م، سارع الشيخ زايد آل نهيان إلى إجراء مباحثات ثنائية مع الملك فهد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية لحل فتيل الأزمة وتطويقها (القاسمي ، 1992)، تلا ذلك حضوره لاجتماع مجلس التعاون الخليجي في 1990/8/7م بالمملكة العربية السعودية الذي أدان العدوان ودعا العراق إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الكويتية (عبيد ، 2004).

وقد كان الشيخ زايد على رأس القادة الذين حضروا القمة الطارئة في القاهرة بناءً على الدعوة الموجهة من الرئيس المصري حسني مبارك في 1990/8/8م، حيث أيّد سموّه قرار أغلبية الحضور العربي بإرسال قوات عربية إلى السعودية عندما أمر بمشاركة القوات الإماراتية ضمن تلك القوات للدفاع عن الكويت (القاسمي ، 1992).

وفتح الشيخ زايد أبواب الدولة الإماراتية في وجه الكويتيين الفارين من الغزو؛ إذ أمر سموه في 1990/8/11م بإيواء الفارين وتأمين السكن والعلاج المجاني لهم، حيث قدم مساعدات مالية لأكثر من 66 ألف كويتي استضافتهم الإمارات خلال الأزمة، ثم وافقت الدولة الإماراتية على استقبال القوات العربية والصديقة على أراضيها في 1990/8/19م في خطوة تعد الأولى من نوعها، إذ لم تسمح الإمارات قبل ذلك التاريخ بنشر قوى أجنبية على أراضيها (رو ، 2003). وضمن تلك القوات افردٌ من مصر وسوريا والمغرب، أُعلن عن وصولها في 1990/9/4م، كما وأجرى مسئولون في دولة الإمارات لقاءً مع وزير الدفاع الأمريكي وقائد القوات الأمريكية في منطقة الخليج أكدوا من خلاله على ضرورة سحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط (عبيد ، 2004).

استمرت الإمارات بدعوة العراق للانسحاب حتى انتهت المهلة التي حددها مجلس الأمن الدولي (1991/1/15م) ليسحب العراق قواته من الكويت، عندئذ بدأت الحرب الجوية بمشاركة الطائرات والمقاتلات من الدولة الإماراتية، ثم تلتها الحرب البرية 2/24 بمشاركة أخرى للقوات البرية من الدولة الإماراتية لتساعد بذلك على تحرير الكويت.

وبعدما انتهت الحرب، لاح في الأفق فكرة لإقامة تحالف عسكري، إذ التقى مندوبو دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في شهر 1991/3م بالعاصمة السورية دمشق وأعلنوا

عزمهم تشكيل قوات لحما ية دول الخليج العربي عقب انسحاب القوات الأجنبية، إلا أن تلك الفكرة لم تكتمل بعد أن تعذر وضع أي ترتيبات رسمية (رو ، 2003).

وعلى أثر قرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت في العام 1992م، رحبت دولة الإمارات العربية بهذا القرار بوصفه خطوة إيجابية في طريق تحقيق أمن واستقرار المنطقة محملةً القيادة العراقية مسؤولية عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن (وزارة الإعلام والثقافة ، 1993).

ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الأمة العربية وما عانته من فرقة وتشتت بقيت القيادة الإماراتية مؤمنة بتجاوز تلك الظروف داعيةً إلى تجاوز كل العقبات والصعاب في سبيل تحقيق حياة كريمة قائمة على المحبة والتعاون والسلام، لذا وبتاريخ 1995/10/16م طرح الشيخ زايد مبادرة دعا من خلالها الدول العربية للمصالحة والتسامح لإنقاذ الشعب العراقي مما يعانيه من مآسي الحرب والحصار، حيث قال سموه "نحن نعتقد أن وقت المصالحة قد حان، ورفع الحصار عن العراق أصبح واجباً، كيف نسمح لأكثر من (18) مليون عربي أن يموتوا أمام أعيننا ولا نحرك ساكناً ..." غير أن تلك المبادرة آتت أُكلها عندما عبر مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي للدورة السابعة عشرة له عن تعاطفه مع الشعب العراقي جرّاء ما يعانيه من كُرب ومحن نتيجة لممارسات قيادية، داعين تلك القيادة إلى التعاون الجاد مع هيئة الأمن المتحدة (السخني ، 2002 ، ص89). ولتخفيف معاناة الشعب العراقي جرّاء ما عانى من حصار اقتصادي دولي، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة سفينة محملة بالأغذية والأدوية إلى العراق في شهر 1996/2م (مرهون ، 1997).

وقد أعادت الدولة الإماراتية فتح سفارتها لدى الدولة العراقية في 2000/4/20م، إذ عبر الدبلوماسي الإماراتي، الشيخ احمد بن عبد الله عن ذلك بأن استئناف العلاقات الإماراتية العراقية هو "إعادة تنشيط للتعاون بين بلدين شقيقين يرمي إلى مساعدة الجمعيات الخيرية على تسليم العون للشعب العراقي ومساعدة مُهمتها في العراق" (سيمونز ، 2004 ، ص228).

4.5 السياسة الخارجية الإماراتية ومواقفها تجاه حرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق عام 2003م)

لقد كانت الحرب على العراق عام 2003م، علامة فارقة في تاريخ النظام الإقليمي الخليجي بصفة عامة ودول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، حيث ألقت الحرب بظلالها مُحدثةً حالة من عدم الاستقرار عمت أرجاء المنطقة .فاحتلال أمريكا للعراق أوجد عدداً من التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية...على دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

فأمنياً: انهار التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران بعدما وجدت فراغاً ومجالاً أرحب لتحركاتها وممارسة تأثيرها، خاصةً مع ما تردد في الآونة الأخيرة بشأن سعيها لامتلاك السلاح النووي. هذا بالإضافة إلى عقبة استمرارية الوجود الأجنبي في العراق وحالة عدم الاستقرار التي يشهدها الأخير، وتنامي دور إسرائيل في المنطقة... (بسيوني ، 2003).

سياسياً: على غرار المساعي الأمريكية وإدعاءاتها نحو تحويل العراق إلى واحة من الديمقراطية والاستقرار تم مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات سياسية طالت مؤسساتها، ومناهج تعليمها، واقتصادها أيضاً (كشك ، 2003).

اقتصادياً: عانت دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لظروف الحرب من تراجع معدلات الاستثمار، ومن زيادة أعبائها المالية لتنفق على مشاريع إعادة بناء العراق وأعماره حتى لا يشكل لها أي أعباء أمنية في المستقبل (المبيضين ، 2006).

1.4.5 أسباب حرب الخليج الثالثة:

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في معرض هجومها لاحتلال العراق مجموعة من الذرائع والمسوغات تُبرر بها فعلتها تلك، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

1. دعم العراق للإرهاب:

بعد وقوع أحداث 11/سبتمبر شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً ضد ما يسمى (الإرهاب) حرباً لم تقتصر على الصراع الفكري فحسب بل تعداها إلى الصراع العسكري أيضاً (سيف ، 2003).

توعدت الولايات الأمريكية في بادئ الأمر منفذي تلك العمليات بالانتقام تلتهـا حربـاً ضروساً مع نظام طالبان (تنظيم القاعدة) بزعامة أسامة بن لادن في أفغانـستان. غيـر أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لم يكتفِ بذلك معلناً في خطوة لاحقة الحرب تجاه ما أسماه دول محور الشر، وهي الدول المساندة للإرهاب وفقاً لمنظوره والتي ضـمت إلـى جانب العراق كلاً من إيران وكوريا الشمالية (حمادة ، 2003).

لقد وصف جورج بوش العراق في التقرير الذي قدمه لمجلس الأمـن الـدولي فـي 2002/9/12م، والذي أسماه عقد من الأكاذيب والتحديات " ببلد الإرهاب، حـين تحـدث بتقريره قائلاً: "مارس صدام حسين الكذب على كل المـستويات وفـي كـل الاتجاهـات . العراق خلف الحصار، بلد إرهابي يحكمه دكتاتور يضطهد شعبه ويقيم علاقات وثيقـة مـع الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة ويملك أسلحة دمار شامل، ويهدد أمن الولايات المتحـدة " (شميط ، 2005 ، ص11). بات العراق هدف الولايات المتحدة الأكبر في حملتهـا ضـد الإرهاب، عندما وصف بأنه دولة إرهابية مساندة لتنظيم القاعدة وداعمةً له بالأسلحة التـي تستخدم حسب وجهة النظر الأمريكية لشن مزيداً من الهجمات اتجاهها (تاير ، 2004).

إلا أن العراق بالرغم من ذلك كله لم يثبت ارتباطه بتلك الهجمات والاتهامات، وهو ما دللت عليه مستشارة الأمن القومي الأمريكي "كونداليزا رايس" عندما أشارت بحديث لها أن صدام حسين كان يُشكل مشكلة للولايات المتحدة قبل وقوع أحداث 11/ سبتمبر (الزبن ، 2006).

2. امتلاك العراق أسلحة دمار شامل:

اتهمت الإدارة الأمريكية العراق بسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل وفقاً لمخطط طويل الأجل وضعه الرئيس صدام حسين في عام 1991م، بعد نهاية أزمة الخليج الثانيـة حتـى يغير من ميزان القوى في المنطقة لصالحه (أبو جاموس ، 2005).

ووفقاً لذلك أخضعت الولايات المتحدة الأمريكية العراق لبرنامج تفتيش بالتنسيق مـع الأمم المتحدة أستمر من عام 1991م إلى عام 1998م، حين أقدمت على ضربة عـسكرياً تحت ما سمي هذه المرة بعملية (ثعلب الصحراء) وفقاً لمنظورها الوقـائي دون حـصولها المسبق على إذن من الأمم المتحدة (فهمي ، 2006).

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فبعد انــدلاع أحــداث 11/ ســبتمبر وتحديــداً فــي 2002/8م،شنت الولايات المتحدة حملة دبلوماسية - إعلامية شرسة ضد العــراق قادهــا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ونائبه ديك تشيني (شــكارة ، 2005)، تزامنــاً مــع استئناف أعمال لجنة التفتيش في العراق في خطوة هدفت الإدارة الأمريكية منها إلى تعبئة الرأي العالمي لشن حربها ضد العراق بحجة امتلاكه لأسلحة دمار شامل وعدم تعاونه من لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحته (أبو جاموس ، 2005).

وعقب الحرب لم يكن لدى الأمريكان أي بيانات أو دلائل تثبت وبشكل قاطع ملكيــة العراق لأسلحة دمار شامل (تاير ، 2004)، إذ أعلن الرئيس السابق للمفتــشين البريطــان والأمريكان في العراق "ديفيد كاي" عن استقالته بعدما يئس من احتمالية العثور على أسلحة دمار شامل في العراق مع بداية عام 2004م (شميط ، 2005)، وهو الذي أصدر تقريــراً في العام 2002م وضح من خلاله عجز حوالي 2400 مفتش عن العثور على أسلحة دمار شامل في العراق (شلق ، 2004).

3. نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان:

يعتبر النظام العراقي بقيادة صدام حسين من الأنظمة القمعية، حيث قُدِّر عدد العراقيين الذين قتلوا وعذبوا بمئات الآلف. ومارس أفراد حزب البعث ووحدات الجيش والشرطة أشد أساليب القمع والترويع تجاه معظم أفراد الشعب العراقي الذي عانى الــويلات والأزمــات نتيجة لسياسة تلك القيادة ففُرضت العقوبات، وشُنت الحروب ، ونَقَــص الــدواء والغــذاء (بسيوني ، 2003). لذا بادرت الولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن أهدافها في عراق ما بعد صدام بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وإبعاد كافة التهديدات الداخلية والخارجيــة التي قد تؤثر على مسار تنفيذها (تاير ، 2004).

2.4.5 أهداف أمريكا من حرب الخليج الثالثة:

يمكن القول أن الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م، لم يكن وليد الأهداف الأمريكية المعلنة في القضاء على الإرهاب ، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدمير أسلحة الــدمار الشامل... وإنما كان تطبيقاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة التي صــنعها أفــراد

للتيار اليميني الجديد (المحافظون الجدد) من أمثال بول وولفيتز وريتشارد بيرل ... والتي تـم الإعلان عنها في أيلول/2002م (شُعيبي ، 2003).

تقول الوثيقة: "إن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً لأي طرف دولي آخر بأن يتحدى تفوقها العسكري بمثل ما كانت الحال خلال الحرب الباردة... إنهُ من الآن فصاعداً لن تنتظر الولايات المتحدة قدوم التهديد إليها ولو كمجرد احتمال وإنما هي التي ستذهب إليه لضربه عسكرياً بشكل استباقي". فالقضية إذاً هي قضية هيمنة وسيطرة على العالم بأسره والبداية المعلنة كانت بعد أحداث 11/ سبتمبر بغزو أمريكا للعراق 2003م (المراغى ، 2003 ، ص 16).

من هنا يمكن أن نستخلص أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق 2003م، كما يلي:

1. تكريس الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع : وهو ما أوضحته إستراتيجية الأمن القومي سابقة الذكر، ويتحدث وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في عام 2004م، بعد أن غزت أمريكا العراق "..نحن الأميركيون مهيمنون على العالم وينبغي على الدول الأخرى أن تعتبرنا كذلك ... وأن التصرف وفقاً لقوة الدفع التي خلقتها أميركا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تواجه السيطرة الأميركية سوف يؤكد ذلك .. وفي الواقع أن هذا ما قد تم" (تاير ، 2004 ، ص37).

2. السيطرة على النفط العراقي : اختارت الولايات المتحدة الأمريكية العراق هدفاً للسيطرة على منابع النفط (فضل الله ، 2003) من خلال خصخصة البترول العراقي وربطه بشركات أمريكية تتولى إدارته (إنتاجه وتوزيعه) تحت غطاء حكومة مواليه لها (سعد، 2004). إذ يُقدر احتياطي العراق العالمي من البترول بحوالي 11% (المراغى ، 2003).

3. الاحتفاظ بقاعِدة عسكرية أمريكية متقدمة في العراق: سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعدما احتلت العراق إلى إقامة قواعد عسكرية استخبارية لمجابهة إيران ومواجهتها. فهي تقع ضمن دول محور الشر الداعمة للإرهاب، فلطالما دعمت حزب الله في لبنان ، والشيعة في العراق، وحماس في فلسطين حسب وجهة النظر الأمريكية، هذا بالإضافة إلى المشروع الإيراني الأخير، والرامي إلى امتلاك أسلحة نوويه (تاير ، 2004).

4. المحافظة على أمن إسرائيل : وذلك عن طريق منع أي قوة عربية يمكن أن تشكل خطراً محتملاً على إسرائيل، فعندما أحست الولايات المتحدة بوجود خطر قادم من العراق أقدمت على غزوه في العامين 1991م و 2003م (شميط ، 2005).

3.4.5 الحرب وتطوراتها:

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991م بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ما يعرف بسياسة الاحتواء إزاء الجانب العراقي وذلك بتفعيل نظام عقوبات اقتصادي راح ضحيته ما يقارب النصف مليون طفل عراقي ماتوا بسبب نقص الدواء والغذاء (بسيوني ، 2003).

لم ينتهِ الأمر إلى هذا الحد؛ إذ فُرضت أنظمة رقابة وتفتيش صارمة وفقاً لخُطط أمريكية استهدفت منع العراق من تخصيب اليورانيوم ومن تطوير مفاعلاته النووية تخللها عمليات قصف متقطعة لأهداف أمريكية في العامين 1993م و 1998م، والتي سميت كما ذكرنا سابقاً "بثعلب الصحراء" دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة (فهمي ، 2006). وهو ما دفع الجانب العراقي إلى تعليق عمل لجان التفتيش من جانب واحد في 1998/8/15م (أبو جاموس ، 2005).

وبعد قيام أحداث 11/ سبتمبر رُبط العراق بالإرهاب وصنف ضمن دول محور الشر ، التي أشار إليه جورج بوش الابن في العام 2002م، وأعيد اتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل، طالبت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية من الأمم المتحدة فرض نظام تفتيش يقضي على أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة صدام حسين (بسيوني ، 2003). فأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1441، والقاضي بإرسال لجنة تفتيش عن أسلحة دمار شامل في العراق سميت (بلجنة أنمو فبيك) برئاسة هانز بليكس (الهزايمة ، 2007). في الوقت الذي كانت القيادة الأمريكية ماضية في الاستعداد للحرب حين اعتمد الرئيس الأمريكي خطة للحرب في شهر 2002/11م، والتي أعدها الجنرال تومي فرانكز قائد القوات الأمريكية في الخليج تحت إشراف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلر (بسيوني ، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن حليفة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والمؤيدة للحرب (إسرائيل) قد طالبت القيادة الأمريكية الالتزام بأمنها، حين زار رئيس وزرائها ارئييل شارون

واشنطن في 2002/2م، ولم تعد نوايا أمريكا غزو العراق والإطاحة بصدام (هيرش ، 2005).

وقد حصلت الإدارة الأمريكية في 2002/9م،على قانونٍ معدل أجازهُ الكونجرس الأمريكي يخول الرئيس جورج بوش الابن استخدام ما يراه مناسباً تجاه العراق بما في ذلك استخدام القوه (الزبن ، 2006).

وبالتالي لم تُعِر الولايات المتحدة الأمريكية خيارات الحل السياسي - الدبلوماسي أي اهتمام يذكر، وهو ما أتضح في القمة الثلاثية التي ضمت كلاً من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير ، ورئيس وزراء إسبانيا خوسيه ماريا أزنار في 2003/3م، إذ بدت نتائج اجتماعهم واضحة بوقف مسيرة العمل الدبلوماسي والتوجه نحو إعلان الحرب وهو ما حدث بالفعل عندما أعلن البيت الأبيض مهلة الساعات الثماني والأربعين لخروج صدام حسين من بغداد، وإلا تم القصف (أبو جاموس ، 2005).

في صبيحة يوم 2003/3/20م، بدأت القوات الأمريكية بالهجوم الجوي على العاصمة العراقية بغداد حيث ضربت عدة منشآت خاصة بالرئيس العراقي صدام حسين (محمود ، 2003) تلاها، وبمساء نفس اليوم الهجوم البري بقيادة قوات التحالف الأمريكية - البريطانية التي استولت من خلالها على عدة مدن ومحافظات عراقية كالبصرة، والنجف، وكربلاء ... (الزبن ، 2006).

وقُدرت أعداد القوات الأجنبية في الخليج (التي اشتركت في الحرب) وفقاً للتصريحات الأمريكية حوالي 300 ألف جندي ، إذ بلغ عدد القوات الأمريكية 255 ألف، والبريطانية 45 ألف، والاسترالية 2 ألف، ودولة التشيك والسلوفاك 400، وبولندا 200 (الزبن ، 2006).

وخلال الحرب تعرضت القوات الأمريكية إلى مقاومة عراقية عنيفة لم تكن متوقعة ، أجبرتها على انتهاج إستراتيجية مغايرة لتلك المتبعة في بداية الحرب، فإستراتيجية (الصدمة والترويع) لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، حيث أثبتت فشلها الذريع لتدّفع بالقيادة الأمريكية للعودة إلى إستراتيجيتها التقليدية المعروفة باسم (إستراتيجية القوه الحاسمة) والقائمة على ضرب الأهداف الحيوية ،كمراكز القيادة ومناطق تمركز القوات وتجمعها (محمود ، 2003).

وبتاريخ 2003/4/7م، سقطت بغداد في أيدي الاحتلال وأُقتلع تمثال صدام حسين بمساندة دبابة أمريكية (الموسوي ، 2005).نهار الجيش العراقي وبدأت عمليات النهب والسلب للممتلكات الحكومية العراقية وللمشاريع التجارية والمنازل (هيرش ، 2005). وتم القبض على عدد من معاوني النظام العراقي السابق، ثم القي القبض على صدام حسين في منتصف كانون الأول/2003م، حيث تمت محاكمته وإعدامه (شكارة ، 2005).

4.4.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه حرب الخليج الثالثة:

في الفترة الزمنية التي سبقت الحرب، وأثناء عملية البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق أكدت الدولة الإماراتية باستمرار رفضها لاستخدام القوة والعنف ولأي عمل عسكري ضد الدولة العراقية ؛حيث أعرب الشيخ زايد آل نهيان عن أمله في أن تتلافى القيادة العراقية أسباب التصعيد التي قد تؤدي إلى نتائج قد لا يُحمد عقباها (العابد ، 2004).

وعندما لاحت نُذر الحرب في الأفق، أقدم الشيخ زايد آل نهيان إلى طرح مبادرة خلال القمة العربية التي عقدت بمصر في 2003/3/1م، لحل فتيل الأزمة وتجنيب العراق وقوع الحرب عن طريق قبول الرئيس صدام حسين بالتنحي عن الحكم، وفيما يلي نص المبادرة:

"... من منطلق التزامنا الثابت بوحدة العراق، وبكل ما فيه الخير لشعبه الشقيق على المدى البعيد، ولقناعتنا بأن يكون لقادة الأمة العربية دور رئيس فيما يمكن أن يرقى إلى اجتراح معجزة التوصل إلى تسوية سلمية للخطر الداهم، وإدراكا منا لكل الظروف المحيطة بالأزمة وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، ولكل التعقيدات التي تكتنفها وإلى امتداداتها المتشعبة، فقد ارتأينا أن نتوجه إليكم إخواني الأعزاء، واضعين أمام أنظاركم بعض الأفكار والتصورات التي نرى أنها قد تساهم فيما نتمناه جميعا، وما نحرص عليه كلنا، من حماية للعراق وضمان لمستقبله ووحدة أراضيه واستقلاله وسيادته، ومن تجنيب المنطقة التداعيات التي قد تترتب على ما نراه من استعدادات وحشود وتجهيزات لعمل عسكري يصعب التكهن بمايسفر عنه من معطيات على الأرض . إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة، إنني أدعو لأن تعلن القمة العربية مبادرة تتركز في النقاط الرئيسية التالية:
أولا: أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة، وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

ثانيا: تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليا ودوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأية صورة من الصور.

ثالثا: إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

رابعا: تتولى جامعة الدول العربية، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتأيه الشعب العراقي الشقيق.".

لكنَ هذه المبادرة لم تحظَ بالاهتمام من قبل القيادتين العربية والعراقية على حدٍ سواء، فربما كان هنالك تخوف عربي من هذه المبادرة باعتبارها سابقة خطيرة لم تحدث بعد، أو أنها اعتُبرت تدخلاً في الشؤون الداخلية من الجانب العراقي، وربما لو تم الأخذ بتلك المبادرة لتجنب العراق الحرب ولتجنبت الدول العربية تداعياتها.

وبعدما وقعت الحرب عبر الشيخ زايد آل نهيان عن تضامنه ووقوفه إلى جانب الشعب العراقي الشقيق ودعمه لكافة جهود أبنائه حتى يتمكنوا من اجتياز الأزمة التي يمرون بها لبناء دولتهم وإعادة اعمارها (العابد وآخرون ، 2006).

إذ سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ انتهاء الحرب إلى مد الجسور الجوية والبرية والبحرية لتوفير المستلزمات الضرورية من مواد غذائية وصحية لمساعدة الشعب العراقي ومساندته في الأزمة التي يمر بها (العابد ، 2004).

ودعا الشيخ زايد آل نهيان كافة قطاعات وفئات الشعب العراقي إلى رص الصفوف، ونبذ الخلافات والترفع عنها، والنظر إلى مستقبل يسوده التسامح والوحدة، محذراً في الوقت ذاته التأخر في عملية إعادة إعمار العراق.

هذا ورحب الشيخ زايد بزيارة وفد مجلس الحكم الانتقالي العراقي إلى الأمارات في 2003/8م،داعماً إياه ، ومن خلال كافة الجهود، والخطط التي يقوم بها، إلى تشكيل حكومة وحدة عراقية قوامها الدستور العراقي الموحد، ثم أعلن مساهمة الإمارات بمبلغ 215 مليون دولار كمنحة لإعادة إعمار العراق خلال المؤتمر الذي انعقد في العاصمة الاسبانية مدريد في 2003/9م (العابد ، 2004).

وخلال عامي 2004 – 2005م، استضافت الدولة الإماراتية العديد من المؤتمرات الدولية الداعمة والمساندة للشعب العراقي كمؤتمر لجنة المانحين للصندوق الدولي لإعادة إعمار

العراق، وقامت بتدريب مجموعة من الكوادر التابعة للقوات العراقية في خطوة كان الهدف من ورائها تطوير قدراتهم وكفاءاتهم (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

وعندما جرت الانتخابات النيابية ، وتشكلت الحكومة في العراق بانتخاب جلال طالباني رئيساً للدولة،ونوري المالكي رئيساً للوزراء في 2006/5/20م، جاء الموقف الإماراتي مؤيداً للاستقرار والأمن في العراق مناشداً كافة فئات وأطياف الشعب العراقي إلى اللُحمة والوقوف خلف حكومة الوحدة الوطنية (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

هذا وأطلع رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) الشيخ خليفة بن زايد على الأوضاع في العراق إلى جانب مشروع المصالحة الوطنية الذي تُعده الحكومة العراقية وبمشاركة مختلف الطوائف خلال زيارة أجراها للدولة الإماراتية في 2006/6/3م مؤكداً حرص الحكومة على أن تكون دولة الإمارات ضمن لائحة الدول التي تقوم بزيارتها (جريدة البيان الإماراتية ، 2006/7/3).

وفي عام 2008م، أسقطت دولة الإمارات العربية المتحدة ديونها المترتبة على العراق (البالغة سبعة مليارات دولار) في خطوة هدفت من خلالها إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية التي يواجهها الشعب العراقي لمساندته على إعادة أعمار العراق. تلا ذلك قرار للشيخ خليفة بن زايد بإعادة فتح سفارة الإمارات في بغداد بعدما تحسنت الظروف الأمنية هناك (جريدة الرأي ، 2008/7/7).

وقد بلغت قيمة المساعدات الإماراتية المُقدمة إلى الدولة العراقية بأكثر من 100 مليون دولار، والتي كان آخرها ما تبرع به الشيخ خليفة بن زايد ب 10 ملايين دولار دعماً لعمليات المفوضية العليا لشئون اللاجئين العراقيين.

5.5 السياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية:

تحظى القضية الفلسطينية بشكل عام ، والقدس العربية بشكل خاص ، على دعم واحترام دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن استقلت في العام 1971م، إذ أكد الشيخ زايد آل نهيان في كثير من المحافل الإقليمية والدولية،على عروبة القدس ، وحق استرجاع فلسطين المحتلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم واسترجاع أراضيهم لإقامة دولتهم المستقلة، على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس (الزعبي ، 2001).

وقبل أن نُسهب في الحديث عن السياسة الخارجية الإماراتية المتبعة تجاه القضية الفلسطينية نتحدث بإيجاز، عن مُقدمات قيام الكيان الإسرائيلي، ومجريات الصراع العربي الإسرائيلي، ومبادرات السلام وتطوراتها بعد عام 1990م.

1.5.5 مُقدمات قيام الكيان الإسرائيلي

يمكن القول أن مؤتمر بال (المؤتمر الصهيوني الأول) الذي عقد في سويسرا أواخر القرن التاسع عشر وتحديداً في العام 1897م بقيادة اليهودي المجري (هرتزل) هو بداية بلورة الأفكار اليهودي، الرامية لإنشاء وطن قومي يهودي على أرض فلسطين (مكي، 2008). حيث خطط لبُرنامج منظم يقوم على تأمين الغطاء الشرعي الدولي للاستيطان، وإنشاء منظمة دائمة توحد جهود اليهود، وتخدم قضيتهم، وتؤمن هجرتهم إلى فلسطين. (الهزايمة، 2007).

وثمرة انعقاد مؤتمر بال عبر عنها هرتزل بقوله: "لو أردت أن أختصر مؤتمر (بال) في كلمة واحدة، هذا ما لن أفعله صراحة، لقلت: في (بال) سُست الدولة الصهيونية. ولو أعلنت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية والتهكم، ولكن بعد خمس سنوات، على وجهه الاحتمال، وبعد خمسين سنة، على وجه التأكيد، سيرى هذه الدولة جميع الناس" (الهزايمة، 2007، ص137).

كانت أولى تحركات هرتزل في معرض جهوده لكسب التأييد العالمي لمشروع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين نحو ألمانيا، التي قابلت فكرته تلك بالفتور، ليتوجه بعد ذلك إلى السلطان العثماني عبد الحميد، والذي رده خائباً كذلك، إلى أن وجد ضالته بإنجلترا، حيث كانت الحركة الصهيونية تحظى بالتشجيع من قبل بعض ساستها. فدعت بريطانيا إلى مؤتمر عقد في العام 1905م، ضم الدول الاستعمارية في تلك الفترة: كفرنسا وهولندا وايطاليا ... التي أوصت بالعمل على استمرارية تجزئة المنطقة العربية وإبقاء سكانها في حالة من التفكك والجهل، وإقامة حاجز بشري (من اليهود) في منضمة القلب (فلسطين) (الهزايمة، 2007).

بعد هزيمة الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى؛ دخلت المنطقة العربية في مرحلة جديدة بدخول المشروع الصهيوني حيّز التنفيذ؛ إذ كانت البداية بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو التي وقعت في عام 1916م، سيطرت بموجبها فرنسا على لبنان وسوريا في حين

سيطرت بريطانيا على الأردن والعراق، وبقيت فلسطين تحت الإدارة الدولية (الاحبابي ، 2003). ومن ثم وعد بلفور (وزير خارجية بريطاني) عام1917م، لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (الخازن ، 2001). ودخول قوات اللمبي لتنفيذه (الاحبابي، 2003)، وصولاً إلى فرض الانتداب البريطاني على فلسطين في سان ريمو 1920م، وفقاً لديباجة يهودية للإسراع في إقامة الوطن القومي، حيث شجعت حكومة الانتداب على انتقال الأراضي لليهود بسن القوانين والتشريعات الكفيلة بتحقيق ذلك، وأصدرت قانوناً للهجرة تنظم من خلاله دخول اليهود إلى فلسطين، وقدمت المساعدات الاقتصادية اللازمة للتنمية اليهودية، في حين أثقلت كواهل العرب بالضرائب والديون (الهزايمة ، 2007).

توالت، الأحداث إلى أن أُدرجت القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947، حيث تم تشكيل لجنة للبحث في القضية خرجت بعدة توصيات تمثلت:بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان استقلال الأخير، وتدويل الأماكن المقدسة، وإقامة دولة أو دولتين وفقاً لأُسس ديمقراطية، وهو ما تم فعلياً بقرار الجمعية العامة تقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية وفلسطينية) في 1947/11/29م، وإعلان بريطانيا عزمها الانسحاب من المنطقة وإنهاء انتدابها على فلسطين في 1948/3/15م، (الصمد ، 1986). إلى أن أغتَصب اليهود فلسطين في 1948/5/15م، وأقاموا الدولة اليهودية على جزء كبير من أراضيها قدر بـ 78% من مجمل أراضي فلسطين (المجالي ، 2004).

2.5.5 الصراع العربي – الإسرائيلي منذُ عام 1948م:

لقد أحدثت حرب 1948م، كثيراً من التغيُرات في فلسطين والمنطقة العربية وبخاصة دول الجوار الجغرافي لإسرائيل، فبالإضافة إلى استيلاء إسرائيل على أكثر من 20 مليون دونماً من الأراضي الفلسطينية (78% منها)، تم تشريد أكثر من 940 ألف فلسطيني نتيجة لتلك العمليات الإرهابية التي مارسها الكيان الإسرائيلي قبل ومن بعد الحرب.

وبالرغم من صدور قرارٍ يَقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم من قبل الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك بشكل قاطع في خطة هدفت من خلالها إلى توطينهم داخل الدول العربية وبالأخص دول المواجهة الثلاث (سوريا، والأردن، ولبنان) (الخازن ، 2001).

ودارت رحى الحرب والصراع ما بين الكيان الصهيوني - الإسرائيلي والدول العربية وفلسطين، تخللها مجموعة من الأحداث والأزمات يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

1. العدوان الثلاثي على مصر (أزمة السويس 1956م): أثار توقيع مصر اتفاقية للتزويد بأسلحة سوفييتية الصُنع حماس إسرائيل للاشتراك في المؤامرة والعدوان الذي قامت به فرنسا وانجلترا على مصر بعدما أمم جمال عبد الناصر قناة السويس في العام 1956م، حيث دخلت القوات الإسرائيلية الأراضي المصرية (سينا)، فيما تلاها دخول القوات البريطانية الفرنسية (منطقة القناة).

إلا أن المخططات الإسرائيلية - الغربية قد باءت بالفشل بعدما اضطُرت إلى سحب قواتها من الأراضي المصرية نتيجة للضغوطات الدولية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المعارضين للغزو، وقرارات الأمم المتحدة الداعية للانسحاب (درويش ، 2006).

2. حرب 1967م: يسميها البعض حرب الساعات الست، قامت على أثرها إسرائيل بالهجوم على ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، سوريا) في شهر يونيو/حزيران 1967م، حيث تمكنت من خلالها إسرائيل احتلال مزيد من الأراضي العربية، فسيطرت على سينا والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . والتي على أثرها أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 242 في 11/1967م، دعا من خلاله إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها، وإلى حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، تلا ذلك حرب استنزاف تصاعدت وتيرها على الجبهة المصرية إلى أن قامت حرب 73 (أحمد ، 2005).

3. حرب 1973م: يسميها البعض بحرب رمضان أو أكتوبر، حيث رفعت كلٌ من مصر وسوريا شعار إزالة آثار العدوان بعد هزيمة 1967م، فشنت الحرب على جبهتي : السويس سيناء والجولان في السادس من أكتوبر /تشرين أول 1973م، واستطاعت مصر من استعادة جزء كبير من سينا و الضفة الشرقية لقناة السويس (الاحبابي ، 2003). هذا واستخدم العرب سلاح النفط لأول مرة عندما لوح الأمير فيصل مهدداً بقطع النفط عن الدول الغربية المتآمرة مع إسرائيل.

4. اجتياح لبنان 1982م: شنت إسرائيل خلال الأعوام 1978-1982م، عدة هجمات على قواعد المقاومة الفلسطينية (منظمة التحرير) المتواجدة في لبنان، إلى أن أقدمت في نهاية

الأمر على اجتياح لبنان واحتلال عدة أجزاء منها، وفرضها حصاراً على العاصمة بيروت استمر لمدة عشر أسابيع، أسفر عن خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان واختيار تونس كمقر لها. وتجدر الإشارة إلى أنهُ تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في القمة العربية التي انعقدت بالرباط عام 1974م (بن صقر ، 2004).

وفي النصف الثاني من عقد السبعينيات نجحت إسرائيل في تحييد الجانب المصري وضمان عدم دخوله في صراع عسكري ضدها مستقبلاً (راشد ، 2008). عندما وقّع الرئيس المصري أنور السادات معاهدة السلام بكامب ديفيد عام 1979م، والتي على إثرها خرجت مصر من الصف العربي مكبلةً بحصار اقتصادي - دبلوماسي (أحمد ، 2005).

أما على المسار الفلسطيني الداخلي، فقد حدث تحول مهم في إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطيني وتعاملها مع الصراع الإسرائيلي، عندما قررت المنظمة في مؤتمر المجلس الوطني التاسع عشر في الجزائر عام 1987م، القبول بقرار مجلس الأمن الدولي 242 وكافة قرارات التقسيم، معلنةً قيام الدولة الفلسطينية على الأرضي المحتلة في عام 1967م، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، لتتوالى الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية التي كُلف ياسر عرفات برئاستها في شهر نيسان/1989م (بن صقر ، 2004).

3.5.5 مبادرات السلام وتطوراتها بعد عام 1990م:

بعد وقوع حرب الخليج الثانية والانتهاء من تحرير الكويت ، وقيام النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . عُقد مؤتمر مدريد للسلام نتيجة لضغوطات أمريكية في العام 1991م والذي نتج عنه دخول العرب والفلسطينيين في مفاوضات ثنائية وجماعية مع الجانب الإسرائيلي، حيث كان الوفد الفلسطيني يفاوض بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية رغم أنه كان جزءاً من الوفد الأردني (مكي ، 2008). ثم تم استدراج الفلسطينيين إلى أوسلو حيث وُقِعت اتفاقية حملت اسم تلك المدينة في سبتمبر /1993م اعترفت على أثرها منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني مقابل موافقة الأخير على أقامة سلطة وطنية فلسطينية تم تسميتها (سلطة الحكم الذاتي) في الضفة الغربية وقطاع غزة مع حلول عام 2000م، وهو ما لم يتم تحقيقه (بن صقر ، 2004)، بسبب تولي أحزاب المعارضة (اليمينية)سدة الحكم

في إسرائيل إذ تولى حزب الليكود القيادة وجمّد تلك الاتفاقية من خلال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (الاحبابي ، 2003)، بالإضافة إلى فشل مباحثات كامب ديفيد في العام 2000م، بعدما رفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المقترحات الأمريكية بالتنازل عن حق عودة اللاجئين وتحويل القدس إلى مدينة ذات عاصمتين (يهودية ، وفلسطينية)، وقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بزيارة استفزازية إلى الحرم المقدس نتج عنهـا انـدلاع انتفاضـة الأقصى الثانية (بن صقر ، 2004).

استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لإنشاء الدولة الفلسطينية الموعودة في العـام 2003م، عندما أعلنت اللجنة الرباعية المؤلفة من (الأمم المتحدة، أمريكا، الاتحاد الأوروبـي، وروسيا) خارطة الطريق التي هدفت إلى إقامة دولة فلسطينية مع حلول عام 2005م، وهو ما لم يتم كذلك (المجالي ، 2004). بعدما مارست القيادة الإسرائيلية إجراءاتها التعـسفية تجـاه الشعب الفلسطيني وتجاه قيادته وأراضيه، حيث اغتالت المروحيات الإسرائيلية عدداً من أفراد المقاومة الفلسطينية: كالشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، واعتقلت عدداً آخر: كمروان البرغوثي وأحمد سعدات، وقيامها ببناء جدار عازل في الضفة الغربية وشرق القدس (مكـي ، 2008).

لم ينتهِ الأمر إلى هذا الحد، ففي تموز /2006م خاضت إسرائيل حرباً ضد حزب الله فـي لبنان انتهت بنتيجة غير مرضية لها بعدما عجزت عن تحقيق أهدافها في تدمير قدرات حزب الله (سعيد ، 2009). ثم قيامها بحرب أخرى ضد حماس في قطاع غزة أواخر عـام 2008م، راح ضحيتها أكثر من 1330 شهيدا ونحو 4000 جريحاً، أكثريتهم مـن الـسكان المـدنيين العزل، مستخدمةً أسلحة حديثة محرمة دولياً كالأسلحة التي تعتمد على البوسفور الأبيض.

4.5.5 السياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية:

تمثل القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني أحد مرتكـزات الـسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهي القضية المركزية ذات الأهمية البالغة في جميع تحركاتها الدولية والإقليمية من أجل حصول الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه المـشروعة لإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القـدس (مركـز الإمـارات للدراسـات والإعلام ، 2007).

فحظيت القضية الفلسطينية ومنذُ أن نشأت الدولة الإماراتية في العام 1971م، على كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي، حيث أعلنت الإمارات العربية المتحدة منذُ البداية قبولها بقرار الأمم المتحدة 242/ 1967م وسماحها بفتح مكتب لمقاطعة إسرائيل، بالإضافة إلى الدور البارز الذي لعِبته خلال حرب رمضان 1973م، وقيامها بوضع جميع إمكانياتها تحت تصرف الجبهتين: السورية والمصرية، بما في ذلك التبرع بمبلغ 100 مليون دولار كدعم لدول المواجهة (العيدروس ، 2002أ). وقرار الشيخ زايد آل نهيان قطع الإمدادات النفطية عن أمريكا في 1973/10/18م، إذ أشار قائلا : "... لقد أصدرت قرار قطع بترول أبو ظبي عن أمريكا، لإيماني بأنني أؤدي واجبي كاملاً تجاه أهلي وقومي ..." (السخني ، 1998 ، ص99). ومن ثم اعترافه بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني عام 1974، ومساندته للأخير في كفاحه العادل لاستعادة حقه في أرضة ووطنه (السخني ، 2002).

وبعد نهاية حرب الخليج الثانية وقيام النظام الدولي الجديد في عام 1991، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها ومؤازرتها لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني، حيث رحبت الإمارات بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وبإجراء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف معربةً عن أملها في أن يكون المؤتمر بداية صحيحة وايجابية على طريق استرجاع الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية (وزارة الإعلام والثقافة ، 1993).

وعندما وُقِعت اتفاقية أوسلو في العام 1993م، رحب الشيخ زايد بتلك الاتفاقية مؤكداً على أن القضية الفلسطينية هي شأن فلسطيني بالدرجة الأولى، وعلى الشعب الفلسطيني أن يقرر مصيره بيده حيث أشار قائلا : "إننا نؤيد هذا الاتفاق، وإن ما يرضي الفلسطينيين يرضينا، وهم أدرى بمصلحتهم، وبالقرار المناسب لهم" (الفرار ، 1996 ، ص144).

إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد عادت وعبرت عن أسفها لتلك الإجراءات الصادرة عن حكومة المعارضة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو المعيقة لاستمرار عملية السلام، إذ عبر عن ذلك المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، حين تحدث عن ذلك بقوله : إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة ... إنما تعبر عن أسفها وخيبة الأمل، بل واستنكارها لسياسة التراجع التي أقدمت عليها إسرائيل في ظل حكومتها الحالية، وهو ما يشكل مصدراً للاستفزاز

ليس لمشاعر أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما لكافة شعوب العالم المحبة للسلام " (السخني ، 1998 ، ص97).

هذا وقد انتقدت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الموالية لإسرائيل ودورها في عملية السلام ، لما أقدمت أمريكا على عرض اقتراح لنقل سفارتها إلى القدس، عبر عنه الشيخ زايد في العام 1997م بأنه عمل غير شرعي يضر بعملية السلام ومسيرتها ويتجاهل الحقوق العربية - الإسلامية في المدينة المقدسة (رو ، 2003).

وعندما جرت مباحثات كامب ديفيد في عام 2000م، حيّا الشيخ زايد آل نهيان موقف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الرافض لأي تنازلات بشأن مستقبل القدس العربية بالرغم من كافة الضغوطات التي مورست ضده من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي مؤكداً دعم دولة الإمارات الكامل لموقفه (الزعبي ، 2001).

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م والممارسات الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أفراد الشعب الفلسطيني ، نددت دولة الإمارات العربية تلك الممارسات داعيةً إلى عقد مؤتمر قمة عربية طارئة لاتخاذ موقف حاسم لدعم الشعب الفلسطيني وحماية أبنائه، وحثها المجتمع الدولي إلى التدخل بقوة لوقف المجازر الإرهابية التي يقوم بها الإسرائيليون والمخالفة لجميع المواثيق والأعراف الدولية . ثم سارعت الإمارات وبتوجيهات من رئيس الدولة الشيخ زايد إلى أقامة جسر جوي لإغاثة الفلسطيني المتضررين ، حيث استقبلت دولة الإمارات 46 من جرحى الانتفاضة مع ذويهم تلقوا العلاج بمستشفياتها بعد أن تم نقلهم على متن طائرة خاصة مجهزة بفريق طبي خاص (الخوالدة وآخرون ، 2003).

لم يقتصر الدعم الإماراتي على الجانب السياسي، بل كان يرافقه الدعم المادي الاقتصادي، حيث تبرع الشيخ زايد في البداية بمبلغ 30 مليون درهم إماراتي دعماً لأُسر شهداء انتفاضة الأقصى، تلاها الإعلان على إنشاء مدينة زايد السكنية في قطاع غزة التي بدأ العمل بها في العام 2001م، حيث قُدرت تكلفة إنشاءها نحو 250 مليون دولار أمريكي على مساحة إجمالية قدرت بِ 527 دونماً، لتوفر السكن لِ 3500 عائلة فلسطينية، هذا بالإضافة إلى بناء 800 وحدة سكنية بمخيم جنين في العام 2002م، بتكلفة قدرت بِ 28 مليون دولار (الخوالدة وآخرون ، 2003). و637 وحدة سكنية أخرى بمدينة رفح، بتكلفة قدرة بـ 20 مليون دولار (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

وبعدما أفشلت إسرائيل جهود اللجنة الرباعية بممارساتها العدوانية والوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإعاقتها تطبيق خارطة الطريق الرامية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة في عام 2005م. بعث الشيخ زايد آل نهيان رسالة إلى الأمم المتحدة وضح بها الإعاقات الإسرائيلية تلك،قال فيها:إننا قد استبشرنا خيراً بجهود اللجنة الرباعية وإعلان خارطة الطريق القاضية بإنشاء دولة فلسطينية في العام 2005م، إلا أننا والمجتمع الدولي فوجئنا بأن الحكومة الإسرائيلية تكشف مجدداً عن نواياها العدائية الحقيقية ضد الفلسطينيين لعرقلة وإفشال أي جهود أو مساعٍ تساعد على تحقيق تطلعاتهم في دولتهم المشروعة والمستقلة . فلم تكتف هذه الحكومة وقواتها المدججة بأخطر أنواع السلاح المحرمة دولياً، بترهيب الشعب الفلسطيني وممارسة أبشع أشكال القتال والاغتصاب والاعتقال ... بل ذهبت نحو تدمير مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية تدميراً كاملاً ..." (العابد ، 2004 ، ص81).

وفي أعقاب بناء إسرائيل الجدار العازل، دعت الإمارات إلى احترام فتوى محكمة العدل الدولية عام 2004م، القاضية بعدم شرعية الجدار وإزالة وتعويض المتضررين الفلسطينيين من جراء ذلك، داعية في الوقت نفسه المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات فعالة تكفل امتثال إسرائيل لفتوى المحكمة، مرحبةً بقرار الجمعية العامة فتحها سجلاً دولياً خاصاً بها، يُعنى بتوثيق جميع الأضرار: المادية المعنوية الناتجة عن بناء الجدار (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

هذا وقد واصلت دولة الإمارات العربية تقديم دعمها المالي للشعب الفلسطيني، حيث بلغت قيمة المساعدات المقدمة خلال الأعوام 2000 - 2005م، أكثر من 825 مليون دولار، في حين تبرعت الدولة الإمارات في العام 2006م، بملغ 500ألف دولار لصندوق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابع للأمم المتحدة (الانروا) (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2007).

وعلى أثر العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ، أواخر عام 2008م، نددت دولة الإمارات العربية المتحدة الأعمال الإجرامية التي مارسها الكيان الإسرائيلي ضد سكان غزة المدنيين العزل داعيةً إلى وقف العدوان ، كذلك أمر رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء الإماراتي إرسال المعونات العاجلة لتشكيل لجنة طوارئ لمتابعة تطورات الأحداث وتلبية النداءات الإنسانية العاجلة في القطاع.

وبعد نهاية العدوان الإسرائيلي، سارعت دولة الإمارات العربية إلى المساهمة في إعادة أعمار غزة، حيث أعلنت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية عن عزمها تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية بتكلفة 63 مليون درهم إماراتي موجهة نحو إعادة بناء شبكة الصرف الصحي ومرافق توفير المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى مساعدات تقدم للصيادين في مختلف مناطق القطاع لمساعدتهم في توفير الصحة والسلامة والدخل الثابت لمعظم أهالي القطاع (عبد الرؤوف ، 2009).

وخلال مؤتمر إعادة أعمار غزة الذي عقد بشرم الشيخ / مصر، أكدت دولة الإمارات العربية دعمها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل استرداد الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، حيث أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي عن تبرع الدولة الإماراتية بمبلغ 174 مليون دولار من خلال برنامج إعادة إعمار غزة الذي أُعلن عنه في العاصمة السعودية الرياض من قبل مجلس التعاون الخليجي، حيث أضاف قائلاً : "إن بلادي لا تتردد في تقديم الدعم السياسي الاقتصادي والإنساني للقضية الفلسطينية، كما التزمت بتقديم المساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني لمواجهة الظروف الصعبة وتوفير المساعدات اليومية " (جريدة الاتحاد الإماراتية ، 2009/3/3).

الخاتمة

مُنذ أن قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971م، انطلقت أهداف ومبـــادئ سياستها الخارجية نحو نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أُسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الإسلامية والمُثل الدولية. وأرسى دستورها الأُسس والثوابت التي ترتكز عليها سياستها الوطنية وا لعربية والدولية، حيث أوضح أن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه روابط الدين، واللغـــة والتاريخ والمصير المشترك، كما بين الدستور في مقدمته أن أحد أهم أهداف قيام الاتحاد إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على حفظ كيانها وكيان أعضائها، مـ تعاونة مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتــصادية وفي كل المجالات.

فخليجياً قامت دولة الإمارات العربية بتنسيق مواقفهـــا وتحركاتهـــا تجـــاه التطـــورات الخارجية تبعاً ومواقف العربية السعودية وضمن إطار مجلس التعاون الخليجي الذي أســـهمت في تأسيسه عام 1981م، وتمكنت من تجاوز المشكلات الحدودية التي كانت قائمة مع بعـــض دول مجلس التعاون قبل عقد التسعينيات خاصة مع الجانب العُماني، ودعمت الكويت ووقفـــت إلى جانبها عندما أجتاحها العراق، فقدمت المساعدات المادية والعسكرية لها برفقة مـــساعيها الدبلوماسية لطي العراق عن فعلته تلك، وإخراجه من الكويت.

ثم وقفت إلى جانب العراق أثناء الغزو الأمريكي – البريطاني له فـــي الآونـــة الأخيـــرة 2003م، فقدمت المساعدات ومدت الجسور الجوية والبرية والبحرية لإغاثة الشعب العراقـــي وإعانته في المحنة التي يمر بها جراء الاحتلال، ثم بذلتكل ما تس تطيع في سبيل إعادة إعمار العراق.

وعربياً: تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من أن تقيم علاقات متوازنة مـــع جميـــع الدول الشقيقة والصديقةفوجهت سياستها الخارجية نحو نصرة القـــضايا العربيـــة، فـــدعمت القضية الفلسطينية بكافة أشكال الدعم المعنوي والمادي وعلى كافة الأصعدة الإقليمية والدولية من أجل حصول الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه المشروعة لإقامة دولته المستقلة علـــى ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

ودولياً: أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات طيبة مع معظم دول العالم، تمكنت على أثرها من استثمار تلك العلاقات نحو خدمة مصالحها ووحدة أمن واستقرار شعبيها، وخدمة القضايا العربية والإسلامية.

وقد خَلصت الدراسة كذلك وفقاً لمضامين فصولها المختلفة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها كما يلي:

1. فقد تبين من خلال الدراسة أن صِغر حجم دولة الإمارات العربية، وقلة عدد سكانها واختلال توازنه، واعتمادها على النفط وضعف قدرتها العسكرية من العوامل الداخلية المؤثرة والمعيقة للسياسة الخارجية الإماراتية، ففي العقدين الأخيرين ازداد اعتماد دولة الإمارات العربية على الأيدي العاملة الأجنبية التي شكلت ما نسبته 81,8 % من إجمالي اليد العاملة في البلاد، وتصاعدت معدلات الإنفاق على التسلح.

2. تعتبر المحددات الخارجية (الإقليمية، والدولية) لدولة الإمارات العربية المتحدة المحدد الرئيس، والأبرز في التأثير على مواقفها وسياساتها الخارجية.

فإقليمياً: ظهرت قوى جديدة تسعى إلى ممارسة دور إقليمي – عالمي، كدولة إيران التي عملت على تطوير قدراتها النووية وما يشكله ذلك من تحديات للجانب الإماراتي خاصةً وإنها لم تزل تحتل الجزر الإماراتية الثلاثة، على الجانب الآخر انهارت دولة إقليمية كانت تشكل البوابة الشرقية للدول العربية، وخط الدفاع الأول عنها ألا وهي العراق وهو ما شكل عبئاً أمنيا آخر على الدولة الإماراتية، بالإضافة إلى المحدد الإسرائيلي وإجراءاته التعسُفية تجاه أفراد الشعب الفلسطيني.

ودولياً: شكلت الولايات المتحدة المحدد الأبرز للدولة الإماراتية على الصعيد الدولي، فإلى جانب الهيمنة الأمريكية على المنطقة خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربين في منطقة الخليج العربي (حربي الخليج الثانية والثالثة)، وأقامت القواعد العسكرية في الخليج، وفرضت عدداً من الإصلاحات على دول مجلس التعاون الخليجي، بعدما نعتتها بالإرهاب.

المراجــع

أ- المراجع العربية:

أبو باشا، نبوية حلمي .(2002). **البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة** . الطبعة الأولى . الإمارات: مركز الوثائق والبحوث.

أبو جاموس، ماجدة عودة الله .(2005). **الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970-2004** . الأردن: دائرة المكتبة والوطنية.

الأحبابي، مصلح عايض سالم .(2003). **القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 1971 إلى عام 2001م** . رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني.

أحمد، أحمد يوسف .(يوليو 2005).أربعون عاما من الصراع مع إسرائيل " . **مجلة السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40** . ص ص 80-89.

أحمد، حسن بكر .(2005).**إدارة الأزمة الدولية (نحو نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين)** . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

الاعظمي، وليد حمدي .(1993).**النزاع بين دولة ا لإمارات العربية وإيران حول جزر "أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى " في الوثائق البريطانية (1764 - 1971)**. الطبعة الأولى. الناشر: وليد حمدي الاعظمي وعبد اللطيف الخاجه.

إدريس، محمد السعيد .(2000).**النظام الإقليمي للخليج العربي** . الطبعة الأولى . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البحارنة، حسين علي .(2006). **دول الخليج العربي علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها** . الطبعة الثانية . لبنان: دار الكنوز الأدبية.

بريجنسكي .(1999). السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن 21" . **شؤون الأوسط، العدد 78-79**، ص ص 72-92.

بسيوني، شريف .(2003)الحرب الأمريكية في العراق مشروعية استخدام القوة **!". مجلة السياسة الدولية، العدد 151، المجلد 38** . ص ص 8-23.

ابن حارب، عبد الرحمن يوسف .(1999). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ابن سعيد، احمد عبد الله .(2003). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجـــاه الوطن العربي 1971-1990م** . الإمارات: المجمع الثقافي.

ابن صقر، عبد العزيز بن عثمان .فلسطين ستبقى قــضية العــرب " . العربيـــة للأخبـــار ، 17/نوفمبر/2004م . 2009/11/10م ، متوفر عبر **http://www.alarabiya.net/views/2004/11/17/7995.html**

تاير، برادلي .(2004). **السلام الأميركي والشرق الأوسط المصالح الإســتراتيجية الكبـــرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول** . (ترجمة:عماد فوزي شعيبي) .الطبعـــة الأولـــى . لبنان: الدار العربية للعلوم.

التدمري، أحمد جلال .(1994). **قضية الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (خلفية تاريخية)** . أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة، 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1994م . مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة . ص ص20-35.

تقرير واشنطن .القدرات العسكرية العربية من منظور واشنطن ..سلطنة عُمان والإمـــارات". العدد 76، 15 سبتمبر 2006 . 2008/12/26م ، متوفر عبر **http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=468**

توفيق، سعد حقي .(2000). **مبادئ العلاقات الدولية** . الطبعة الأولى . عــمّان : دار وائل.

توفيق، سعد حقي .(2003). **علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعــشرين** . الطبعـــة الأولى . عمان: دار وائل للنشر.

جاد، عماد .(2002). "إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق " . **مجلة السياسة الدوليـــة، العدد 150، المجلد 37** . ص ص 110-112.

جارنم، ديفيد .(1998). **أساسيات الأمن القومي تطبيقات علـــى دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة.** سلسلة محاضرات الإمارات "21" . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

جارنم، ديفيد .(2001). **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة** . الطبعة الأولى . الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الجروان، سيف بن علي .(2000). **العرب في ظل المتغيرات الدولية "دراسات ومقالات"** . الطبعة الأولى . الإمارات العربية: مطبعة رأس الخيمة.

جريدة الاتحاد الإماراتية. "**الإمارات تطالب بوقف التدخلات غير العربية في المصالحة الفلسطينية والجهود المصرية للتهدئة**"، 2009/3/3م، العدد (12340). 2009/3/23م.

جريدة البيان الإماراتية . "**رئيس الدولة يستقبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي**"، 2006/7/3م، العدد (12681) . 2009/3/3م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية). "**الإمارات تجدد مطالبتها بالجزر التي تحتلها إيران**"، 2007/12/2م، العدد (13664) . 2009/1/9م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية). "**الإمارات تدعو إلى الحوار أو التحكيم الدولي لحل النزاع حول الجزر الثلاث**"، 2004/12/3م، العدد (12492) . 2009/2/9م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية). "**الإمارات تطلب إبقاء قضية الجزر الثلاث على جدول أعمال مجلس الأمن**"، 2005/5/11م، العدد (12681) . 2009/2/9م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية) . "**الإمارات تطلب دعم موسكو في نزاعها مع إيران حول الجزر**"، 2008/5/25م . العدد (13745) . 2009/1/6م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية). "**إيران ترفض حق دولة الإمارات العربية في الجزر الثلاث**"، 2006/6/17م، العدد (13198) . 2009/2/9م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية). "**طهران ترفض وساطة موسكو حول الجزر الإماراتية**"، 2008/5/27م . العدد (13747). 2008/7/10م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية) . "**الإمارات تشطب ديون العراق البالغة 7 مليارات دولار وتعين سفيرا في بغداد**"، 2006/7/7م، العدد (12681) . 2009/2/9م.

جريدة الرأي الأردنية (يومية) . "**سكان الإمارات 5,6 ملايين يشكل المواطنون 15,4% منهم**"، الاثنين 2008/2/25م، العدد (13055) . 2008/4/10م.

جنسن، لويد .(1989). **تفسير السياسة الخارجية** . (ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم) . الطبعة الأولى . الرياض: عمادة شؤون المكتبات-جامعة الملك سعود.

الحاج، علي .(2005). **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . سلسلة أطروحات الدكتوراه "51" . الطبعة الأولى . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحسن، يوسف .(1999). تشخيص المرحلة الراهنة في العلاقات الخليجية - الأمريكية . في: وحدة الدراسات بجريدة الخليج (محرر) . **العلاقات الخليجية-الأمريكية** . سلسلة كتاب الخليج . الشارقة: دار الخليج، ص ص22-46.

حمادة، أمل .(2003). إيران والشرق الأوسط " . **مجلة السياسة الدولية، العدد 152، المجلد 38**، ص ص 132-139.

الحمداني، علي حسن .(1986). **دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها** . الكويت: مكتبة المعلا.

الخازن، وديع .قراءة في تاريخ القضية الفلسطينية منذ وعد بلفور إلى اليوم ". جريدة النهار اللبنانية، 2001/11/12م، العدد (21106) . 2009/3/10م، متوفر عبر
http://www.bintjbeil.com/articles/ar/011114_khazin.html

الخريشا، خالد راكان فهاد .(2003). **النزاع الإيراني الإماراتي حول جزر طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخزرجي، ثامر كامل محمد .(2005). **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** . الطبعة الأولى . عمّان: دار مجدلاوي.

الخطيب، نادر زايد .(2005). **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي** . الطبعة الأولى . عمّان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

خلف، محمود .(1996). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** . الطبعة الثالثة . عمّان: دار زهران.

الخوالدة، مصطفى؛ جمال احمد؛ إبراهيم زهران؛ حايل الجبور .(2003). **زعماء صنعوا التاريخ: زايد الخير** . الأردن: المؤسسة التوثيقية الوطنية.

الدباغ، مصطفى .(2004). **إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب** . الطبعة الأولى . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

درويش، عادل . "دروس أزمة السويس بعد نصف قرن " جريدة الشرق الأوسط ، 29/يوليو/2006م، العدد (10105) . 2009/4/1م، متوفر عبر
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=375348&issueno=10105

راشد، سامح .(2008). "الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية " . **مجلة السياسة الدولية، العدد 173، المجلد 43** . ص ص 174-179.

رجب، يحيى حلمي .(1997). **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (الجزء الأول)** . الطبعة الأولى . مصر: مركز المحروسة للبحوث والنشر.

الرفاعي، رنا أبو ظهر ؛ قبيسي، محمد .(2004). **أمريكا ..والشرق الأوسط الجديد أسبا ب وأبعاد** . الطبعة الأولى . لبنان: دار الحرف العربي.

الركن، محمد عبد الله. "الجزر العربية الثلاث دولة الإمارات العربية متمسكة بالحل السلمي ". موقع دولة الإمارات العربية المتحدة للجزر المحتلة طنب الكبرى -طنب الصغرى-أبو موسى، 1996/8/30م . 2009/2/9م ، متوفر عبر
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/5.htm

رو، وليم .(2003). **ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة** . سلسلة محاضرات الإمارات "73" . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الزبن، أريج عازم منصور .(2006). **تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980-2006)** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزعبي، خالد يوسف الفد دي .(2001). **زايد ... والأمة** ، الطبعة الأولى . عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

السخني، احمد علي .(1998). **الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث امة** . الطبعة الأولى . الأردن: مكتبة الرائد العلمية.

السخني، احمد علي .(2002). **زايد وتأصيل البناء الحضاري "قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر"** . الطبعة الأولى . عمّان: مؤسسة عمون للدراسات والنشر.

سعد، عصام .(2004). **الأمريكة عقيدة بوش والنظام العالمي الجديد)** . الطبعة الأولى . لبنان: مكتبة الفقيه.

سعيد، محمد قدري .(أكتوبر 2007)"المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط" . **مجلة السياسة الدولية، العدد 170، المجلد 42**، ص ص 146- .148

سعيد، محمد قدري . "إسرائيل وإستراتيجية الحرب في غزة " .مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية / مصر ، 2009/1/3م . 2009/3/10م، متوفر عبر **http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL1074.HTM**

سليم، محمد السيد .(1998). **تحليل السياسة الخارجية** . الطبعة الثانية . مصر: مكتبة النهضة المصرية.

السويدي، جمال سند .(1996)**إيران والخليج البحث عن الاستقرار** . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

السيار، عائشة علي .(1996)**التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة** . الطبعة الأولى . الإمارات: مكتبة الجامعة.

سيف، مصطفى علوي .(يناير 2003)"الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط : التحرك نحو المجهول" . **مجلة السياسة الدولية** . العدد 151 ، المجلد 38، ص ص 24-32.

سيمونز، جيف .(2004)**استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية** . الطبعة الثانية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشامي، علي حسين .(2007). **الدبلوماسية "نشأتها، وتطورها، وقواعدها، ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"** . الطبعة الثانية . عمّان: دار الثقافة.

شُعيبي، عماد فوزي .(2003). **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد** . الطبعة الأولى . دمشق: دار كنعان.

شفيق، علي .(1989). **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية** . بيروت: دار النهضة العربية.

شكارة، احمد .(2005).**تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي** . سلسلة محاضرات الإمارات "89" . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

شلق، الفضل .(2004)**عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العراق** . الطبعة الأولى . لبنان: دار النفائس.

شليم، آفى .(2001)**الحرب والسلام في الشرق الأوسط** . (ترجمة: ناصر عفيفي) . القاهرة: الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف.

شميط، وليد .(2005). **إمبراطورية "المحافظين الجدد"التضليل الإعلامي وحرب العراق** . الطبعة الأولى . لبنان: دار الساقي.

الصايغ، فاطمة .(1997).**الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة** . الطبعة الأولى. الإمارات: مركز الخليج للكتاب.

صبح، علي .(1998). **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995** . الطبعة الأولى . لبنان: دار المنهل اللبناني.

الصمد، رياض .(1986)**العلاقات الدولية في القرن العشرين** . الطبعة الثانية . لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الطراونة، أسامة طه .(2007). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية** . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العابد، إبراهيم .(2004). **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة** . لندن: شركة ترايدنت بريس ليمتد.

العابد، إبراهيم؛ بولا فاين؛ بيتر هيلير؛ بيتر فاين .(2006). **دولة الإمارات العربية المتحدة لمحة خاطفة 2006** . لندن: ترايدنت بريس ليمتد.

العايد، حسن .(1993).**آثار وانعكاسات حرب الخليج** . الطبعة الأولى . الأردن دار الإبداع للنشر والتوزيع.

عبد الرؤوف، سامي محمد "بن راشد الإنسانية تنفذ ثلاثة مشاريع لإعادة إعمار غزة بكلفة 63 مليون درهم " . جريدة الاتحاد الإماراتية، 2009/3/11م، العدد (12340) . 2009/3/23م، متوفر عبر
http://www.alittihad.ae/details.php?id=9295&adate=2009

عبد الله، عبد الخالق .(2001). **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عبد الله، عبد الخالق . "أزمة الجزر المحتلة: الأبعاد السياسية" . موقع دولة الإمارات العربية المتحدة للجزر المحتلة طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى ، 2008/2/8م. 2009/2/9م ، متوفر عبر
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/p-2/18.htm

عبد الله، مطر احمد .(2000). **واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة** . سلسلة محاضرات الإمارات "43" . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عبد النعيم، محمد .(1999). **دولة الإمارات العربي المتحدة** . الطبعة الأولى . الإمارات العربية: مكتبة الفلاح.

عبدول، عبد الوهاب .(1994). **أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني** أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة، 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1994م . مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة . ص ص111-156.

عبيد، نايف علي .(2004) **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق** . الطبعة الأولى . بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

العفيفي، فتحي محمد .(2003). **التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات** . سلسلة محاضرات الإمارات "66" . الطبعة الأولى .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

العقيلي، مازن احمد صدقي .(يناير 2008).ُمحددات السياسة ا لخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط" . **مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد 36** . ص ص 11-39.

العلكيم، حسن حمدان .(1993/3). "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينيات" . **مجلة المستقبل العربي، العدد 169** . ص ص 63-86.

عمران، عدنان .(1994). **الجز العربية الثلاث في الخليج العربي والأمن القومي العربي** . أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة، 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1994م . مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة . ص ص37-46.

العنابي، زهر .(2004)**الشيخ زايد آل نهيان في بنية التد وجه الإماراتي** . الطبعة الأولى . الأردن: الرومانتيك للأبحاث والدراسات.

العيدروس، محمد حسن .(1983)**التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة** . الكويت: ذات السلاسل.

العيدروس، محمد حسن .(1999). **دراسات في العلاقات العربية الإيرانية** . الطبعة الأولى . الكويت: دار الكتاب الحديث.

العيدروس، محمد حسن .(2002أ)**الإمارات بين الماضي والحاضر** . دبي: دار الكتاب الحديث.

العيدروس، محمد حسن .(2002ب)**إمارات من الاستعمار إلى الاستقلال** . دبي: دار الكتاب الحديث.

العيدروس، محمد حسن .(2002ج)**الجزر العربية والاحتلال الإ يراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية** . الإمارات: دار العيدروس للكتاب الحديث.

العيسوي، اشرف سعد .(2006). "التطبيع الخليجي – الإسرائيلي ..المظاهر والدلالات " . **مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41**، ص ص 164-169.

الغمري، عاطف .(2001).**الأمريكي التائه في الشرق الأوسط** . الطبعة الأولى . القاهرة: مكتبة الشروق.

الفرار، عبد الناصر .(1996). **زايد والإمارات** . الطبعة الأولى . سوريا: دار البشائر.

فضل الله، محمد حسين .(2003). **المدنّس والمقدّس (أميركا وراية الإرهاب الدولي)** . الطبعة الأولى . الناشر: رياض الريس للكتاب والنشر.

فهمي، وليد حسن .(أكتوبر 2006). "الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب .. الجدل السياسي والقانوني" . **مجلة السياسة الدولية، العدد 166، المجلد 41**، ص ص 72-77.

القاسمي، خالد بن محمد .(1992). **زايد الخير...ومسيرة العطاء** . الطبعة الأولى . الإمارات: دار الثقافة العربية.

القرعى، أحمد يوسف .(1991). مجلس الأمن الدولي .. وإدارة أزمة الخليج . **مجلة السياسة الدولية** . العدد 103 ، ص ص 99-103.

قطيشات، ياسر .(2002). **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1991/1990م (دراسة مقارنة)** . عمان: دار الكندي.

الكتاب الأبيض (الأردن وأزمة الخليج آب 1990 – آذار 1991) . (1991). المملكة الأردنية الهاشمية . (ب.ن).

كشك، أشرف محمد .(2003). "تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي" . **مجلة السياسة الدولية، العدد 154**، ص ص 112-117.

كشك، أشرف محمد .(2006)"أمن الخليج في السياسة الأمريكية " . **مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41**، ص ص 170-174.

الكفري، محمود عبد الحميد .(2001). **الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث** . الطبعة الأولى . سوريا: دار قتيبة.

كيمب، جيفري .(2005). تأثير البرنامج النووي الإيراني في امن الخليج . في: **الخليج: تحديات المستقبل** . الطبعة الأولى . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

لوفابفر، مكسيم .(2006). **السياسة الخارجية الأمريكية** . (ترجمة: حسين حيدر) . الطبعة الأولى . بيروت: عويدات للنشر والطباعة.

مؤلف مجهول .(1992). **مجتمع الإمارات** . أبو ظبي: المتنبي للطباعة والنشر.

المبيضين، ليث محمود .(2006). **الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية** . رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المجالي، راكان. "اختزال قرن من الصراع السياسي بغرض تصفية القضية الفلسطينية". جريدة الرياض السعودية ، 2004/6/5م . 2009/3/10م. متوفر عبر
http://www.alriyadh.com/2004/06/05/article15010.html

المجالي، عصام نايل .(2007). **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979** . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

محمود، أحمد إبراهيم .(ابريل 2003). "حرب الخليج الثالثة : الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي". **مجلة السياسة الدولية، العدد 152، المجلد 38**، ص54-59.

محمود، أحمد إبراهيم .(يناير 2006). "إشكاليات الوجود العسكري الأجنبي في العراق". **مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41**، ص ص 116-122.

محمود، شاهينار .(2003). **قراءات إستراتيجية** . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

المراغى، محمود .(2003). **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق (وثائق الخارجية الأمريكية)** . الطبعة الأولى . القاهرة: دار الشروق.

مركز الإمارات للدراسات والإعلام (تحرير) .(2007). **تقرير الإمارات الاستراتيجي 2006** . الطبعة الأولى . الجيزة/ مصر: مركز الإعلام العربي.

مركز الإمارات للدراسات والإعلام . "التسلح الإماراتي.حماية للأمن القومي أم ضرب لخطط التنمية!؟" ، 2008/12/1م . 2009/3/1م، متوفر عبر
http://www.emasc.com/content.asp?contentid=16008

مرهون، عبد الجليل زيد مرهون .(1997). **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** . الطبعة الأولى. بيروت: دار النهار.

مسعد، نيفين عبد المنعم .(2001). **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية -الإيرانية** . الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المعايطة، سميح . "رسائل إيرانية سلبيه". جريدة الغد الأردنية (يومية)، 2008/8/18م . 2009/2/10م ، متوفر عبر
http://www.alghad.jo/index.php?article=10088

مقلد، إسماعيل صبري .(1987). **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات "** . الطبعة الخامسة . الكويت: ذات السلاسل.

مكي، يوسف. "بعد خمسة عشر عاما من اتفاقية أوسلو مبادرات السلام إلى أيـــن؟ !" . جريدة الوطن السعودية ، الأربعاء 2008/9/17م، العدد (2910) . 2009/3/10م، متوفر عبر
http://www.alwatan.com.sa/news/WriterSave.asp?issueno=2910&id=7407

مهنا، محمد نصر .(2006). **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة** . الإسكندرية: المكتـــب الجامعي الحديث.

الموسوي، كاظم .(2005). **لا للاحتلال (إسقاط التمثال وسقوط المثال في بالعراق)** . الطبعة الأولى . دمشق: دار التكوين.

ميرفي، إيما؛ جواد الحمد؛ عبد الله نقرش؛ محمد مصالحة .(1997). **أمن الخليج العربي فـــي ظل النظام الدولي الجديد . الطبعة الأولى** . الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

ميرل، مارسيل .(د.ت). **السياسة الخارجية** . (ترجمة: خضر خضر وجريس برس) . سلسلة أفاق دولية . بيروت: د.ن.

ناجي، محمد عباس .(أكتوبر 2006). "الملف النووي الإيراني .. مرحلة تقريب المـــسافات" . **مجلة السياسة الدولية، العدد 166، المجلد 41** . ص ص 176-180.

الهزايمة، محمد عوض .(2004). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق** . الطبعة الثانية . عمّان: دائرة المكتبة الوطنية.

الهزايمة، محمد عوض .(2007). **قضايا دولية "تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى"** . الطبعة الأولى . عمّان: دار الحامد للنشر.

هيرش، سيمور .(2005). **القيادة الأميركية العمياء (الطريق إلى 11أيلول سجن أبو غريب)** . (ترجمة: مركز التعريب والبرمجة) . الطبعة الأولى . لبنان: الدار العربية للعُلوم.

وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة .التقرير الاقتصادي والاجتمــاعي الــسنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2007" . أُغسطس، 2008 . 2009/1/31، متوفر عبر **http://www.economy.ae/Arabic/EconomicAndStatisticReports/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx**

وزارة الإعلام والثقافة .(1992). **دولة الإمارات العربية المتحدة 1992** – دولة الإمارات.

وزارة الإعلام والثقافة .(1993). **دولة الإمارات العربية المتحدة 1993** – دولة الإمارات.

ب- المراجع الأجنبية:

Fukuyama, Francis .(1992). **The End of History and The Last Man** . New York: Free Press.

Huntington, Samuel .(1993). "The Clash of civilizations?", **foreign affairs**. **Vol. 72, No. 3, PP. 22-49.**

Modelske, George .(1962). **A theory of Foreign Policy**, praeger, New York.

Nye, Joseph .(1992). "What new world order 2", **foreign affairs, Vot. 71, no.z.**

Rosenau James N. (A) .(1976)**. The Study of Foreign Policy,** Thampson and Gavin Boyed.

السيرة الذاتية

الاسم: علاء محمد محيسن العلايا.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: العلاقات الدولية.

السنة: 2009.

الهاتف النقال: 00962777558284.

البريد الإلكتروني: petra_1984@yahoo.com.